سلسلة المحاسبة

المعاييـر الدوليـة لأصـــول المحاسبـــة

الدكتور
محمد عبد الرؤوف سليمان
الدكتور
إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٧.٦١
أ ا

أحمد ، إبراهيم جابر السيد .
المعايير الدولية لأصول المحاسبة / إبراهيم جابر السيد أحمد ، محمد عبد الرؤوف سليمان.- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع.
٢٩٦ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . (سلسلة المحاسبة)
تدمك : ٩٧٨ – ٩٧٧ – ٣٠٨ – ٦١٨ - ٣
١. المحاسبة القومية
٢. سليمان ، محمد عبد الرؤوف (مؤلف مشارك) .
أ - العنوان .

رقم الإيداع : ١١٣٣١ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول
٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

محتوى الفهرس

مقدمـــة

مع تطبيق النظـام المحاسبي المـالي الجديد (SCF) الـذي شـرع فيـه منذ ٠١/٠١/ ٢٠١٠ ، يجـد المحلـل المـالي نفسـه أمـام جـداول ماليـة مقدمـة حسـب المعايير المحاسبية الدوليـة والتـي تتميـز بإعطائهـا الأسـبيقة للحقيقـة الاقتصـادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطـط المحاسبي الـوطني(PCN)، بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول والخصوم حيث أهم عامل جديـد فيهـا هـو اللجـوء إلـى القيمـة العادلـة. فالميزانيـة سـتعبر إذن عـن القيمـة الحقيقية للمؤسسـة كـون أن معـايير الإفصـاح معّدة خاصـة للمستثمرين، ولـيس فقـط لإدارة الضـرائب كمـا كـان يعتقـد فـي النظـام السـابق. فالغايـة مـن هـذا الإصلاح المحاسبي هـو الوصـول إلـى رؤيـة واضـحة ونوعيـة أحسـن للمعلومـة المحاسبية ، تتميز بالقابلية للفهم من خلال المصداقية والشفافية ثم المنفعة للقرار من خلال القابلية للمقارنـة والتقييم الارتدادي (Feed back).

والنظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) المستمد مـن المعـايير المحاسـبية الدولية لا يعتبر مجموعة لنظريات محاسبية فحسـب. فمـن خـلال هـذه المعـايير، تقنيات المحاسبة هي التـي أوكل لهـا مهمـة تقديم المعلومـة الماليـة، ففـي الإطـار المفـاهيمي، توجـه المعلومـة الماليـة أساسـا إلـى المسـتثمرين الخـارجيين، مـالكي المؤسسة. التنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير:

" المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية، تسمح بحجز، تصـنيف، تقيـيم، تسـجيل معلومـات رقميـة وتقـديم جـداول معبـرة عـن الصـورة الصادقة للوضعية المالية والذمية، وعن الأداء وخزينة الكيان عند نهايـة الـدورة .

الفصل الأول

التطبيق النظري للنظام المحاسبي من خلال التبادل التجاري

١- نشأة المحاسبة:

بالنظر في التاريخ نجد أنه تم استخدام طرق مختلفة لمسك الدفاتر منذ سنة ٢٣٠٠ ق م بداية بالسمرائيين الذين استخدموا أقراص الطين التي نقشوا عليها البيانات وجففوها تحت أشعة الشمس، ثم الرومانيين استخدموا الأخشاب المغطاة بالشمع ، ثم المصريين القدماء والهنود الحمر استخدموا ورق البردي للتسجيل واستبدل الورق بالقماش والجلد في العصر الإسلامي، وفي القرن الثاني عشر في عهد هنري الأول استخدم الورق الملتف على شكل اسطوانات وفي القرن ١٣ و١٤ استخدم النقش على الألواح الخشبية وتقسيمها نصفين يحتفظ كل من البائع والمشتري بنصف لإثبات الدين. ومع ظهور النقود واختفاء التعامل بنظام المقايضة ، كان لابد للتاجر من طريقة علمية لمسك الدفاتر.

ومن هنا وضع باتشيلو عالم الرياضيات الايطالي الأسس الأولية للمحاسبة كنظرية وأوجد نظرية القيد المزدوج سنة ١٤٩٤م ولم يتم استعمالها بشكل واسع إلا عام ١٨٦٩م ، واقترح باتشيلو ثلاث دفاتر (١) التسويدة (٢) اليومية (٣) الأستاذ ولازالت تستخدم إلى الآن.ولكن مع تطور التبادل التجاري وظهور الاختراعات والنمو الصناعي كان لابد للمحاسبة أن تكون علم له نظريات وفروض ومبادئ ومفاهيم علمية واستخراج وتحليل النتائج المالية.

٢- تعريف المحاسبة:

- **تعريف يعتمد على الجانب التطبيقي**: فن تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية .
- **تعريف يعتمد على الجانب العلمي والأكاديمي** : العلم الذي يبحث في طرق تسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للمنشأة لخدمة أغراض معينة.

- **جمعيـة المحاسـبة الأمريكيـة** : هـي عمليـة تحديـد وقيـاس وتسـجيل وتوصـيل المعلومـات الماليـة المتعلقـة بالوحـدات الاقتصـادية إلـى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومـات لمسـاعدتهم فـي اتخـاذ القـرارات الاقتصادية السليمة .
- **نظام للمعلومـات يختص بتوليد المعلومـات** ذات الطـابع الاقتصـادي أو المعلومـات المرتبطـة بالأحـداث التـي تنطـوي علـى الاختيـار مـن بـين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة .

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للمحاسبة :

(هي مجموعة من المبادئ والأسس والنظريات والمفاهيم المحاسبية التـي تحكم تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وتبويبها وتلخيصها في شكل قوائم ماليـة بهدف تحديد نتيجـة أعمـال المنشـأة مـن ربـح أو خسـارة عـن فتـرة زمنيـة معينة وتحديد المركز المالي فـي هذه الفتـرة وحتـى يستفيد جميـع الأطـراف فـي اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة).

٣ـ أهداف ووظائف المحاسبة المالية :

Objectives of Financial Accounting:

يجب في البداية التفرقة بين الأهداف والوظائف ، فالهدف: هو الغاية اللي يرغب في تحقيقها ، في حين أن الوظيفة: هي مجموعة الأعمال التـي يـتم القيـام بها من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن للمحاسـبة الماليـة الأهداف والوظائف التالية:

أولاً : الأهداف: Objectives :

هناك خمسة أهداف للمحاسبة المالية:

الأهداف المستخلصة من التعريف السابق ذكره:

١ـ تحديد نتيجـة أعمـال المنشـأة مـن ربـح أو خسـارة عـن فتـرة زمنيـة معينة.

٢ـ تحديد المركز المالي في هذه الفترة.

الأهداف الأخرى التي تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيقها :

٣- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة.
٤- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياط والتلاعب والاختلاس.
٥- الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

ثانياً : الوظائف : Functions :

هناك أربعة وظائف للمحاسبة المالية :

١- **التحديد** : تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) التي ينبغي الاهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها (هل هي عملية مالية أو غير مالية ؟) فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية لأنها لغة المال مثل : بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء ، دفع الأجور. أما العمليات غير المالية مثل: قرار تعيين موظف فالمحاسبة لا تهتم بها.
٢- **القياس** : بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد (تحديد قيمتها بالريال) لها قيمة مالية. أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية .
٣- **التسجيل** : بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية بإتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر .
٤- **التوصيل**: لكي تتم الاستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية ، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدوا بها في اتخاذ القرارات .

لأطراف المستفيدة:

إدارة المنشأة (المستخدم الداخلي):

المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة التي أعدت التقارير المالية لاحتياج إدارة المنشأة للمعلومات المحاسبية لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مثل مدى حاجة المنشأة للسيولة النقدية ، بالإضافة إلى حاجة إدارة المنشأة للتأكد من تحقيق أهدافها طويلة الأجل في تحقيق الربح ويكون ذلك من خلال تقارير تفصيلية داخلية أضفة للتقارير المالية والقوائم المعدة .

- **المستخدم الخارجي :**

وتشمل جميع الأطراف غير إدارة المنشأة وهي:

✓ أصحاب المنشأة (الملاك) :

للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم ، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض استثماراتهم أو إبقائها على ما هي عليه .

✓ المستثمرون الحاليون والمحتملون:

للتعرف على حجم العائد الحالي أو المتوقع ومدى كفاءة الإدارة .

✓ الدائنون:

للاطمئنان على تحصيل مستحقاتهم من المنشأة ..

✓ الأجهزة الحكومية:

مثل مصلحة الزكاة والدخل، وزارة المالية والتجارة وديوان المراقبة العامة وذلك لأغراض مختلفة مثل جباية الزكاة وفرض الضرائب ، التخطيط الاقتصادي، منح الإعانات.

✓ العاملون:

للاطمئنان على استمرار وظائفهم .

✓ الرأي العام :

وهم الخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون والمؤسسات العامة وذلك لأغراض مختلفة .

خصائص المعلومات المحاسبية:

- **الملائمة**:أي ذات صلة بالقرار المراد اتخاذه وتحدد بثلاث عناصر :

✓ الوقتية :

بأن تكون حديثة وفي الوقت المناسب ويمكن أن تكون تقديرية .

✓ القدرة التنبؤية للمعلومات :

بمعنى أنها تمكن متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث .

✓ إمكانية التحقق من التوقعات :

تساعد متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة .

✓ الموثوقية :

بمعنى إمكانية الاعتماد عليها لاتصافها بالموضوعية والحياد وصدق التعبير عن الأحداث الاقتصادية ولها ثلاث عناصر:

- **الحياد :** البعد عن الانحياز المتعمد للوصول لنتائج محددة مسبقا لخدمة أطراف معينة .
- **الموضوعية :** وتعني قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها .
- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث.

✓ القابلية للمقارنة :

إمكانية إجراء مقارنة لنفس المنشأة بين فترات زمنية مختلفة (تتأثر بمدى إتباع نفس الطرق المحاسبية) أو مع منشآت أخرى في نفس النشاط ، حيث تزداد قيمة المعلومات المحاسبية مع إجراء المقارنات .

٤- فروع المحاسبة:

- **المحاسبة المالية :**

وهي الفرع الذي يهتم بتحليل وتسجيل العمليات المالية وتلخيصها بهدف قياس نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة . فقائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي نتاج المحاسبة المالية للمنشأة ويتركز اهتمامها على تقديم المعلومات المالية للأطراف الخارجية .(المحاسبة الخارجية)

محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية :

بدأ هذا الفرع بمحاسبة التكاليف لتحديد تكلفة الإنتاج أو لتحديد تكلفة الوحدة ، ثم تطور إلى المحاسبة الإدارية لارتباطها بمحاسبة التكاليف حيث أن الاستخدام الإداري للمعلومات المحاسبية بدأ باستخدام تكاليف المنتجات في اتخاذ القرارات الإدارية وتطور ليشمل جميع المعلومات المحاسبية التي تخدم الإدارة مثل التخطيط والرقابة وقياس الأداء ، وهذا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية التي هي امتداد لمحاسبة التكاليف .

- **المحاسبة الحكومية :** Governmental Accounting

وهي الفرع الذي يهدف لتوفير المعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدات والإدارات الحكومية للتأكد من تحقيق الرقابة على الأموال العامة للدولة سواء الإيرادات أ والمصروفات الحكومية.

- **المراجعة**: Auditing

تعد المراجعة أحد الوظائف وثيقة الصلة بوظائف المحاسبة، والمستقلة عنها في نفس الوقت. وتهدف المراجعة إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية بغرض إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية لمنشأة معنية في إظهار المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المنشأة. (المحاسب يعد القوائم المالية والمراجع يراجعها) لإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بتلك القوائم .

٥- المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: (ص ١٧)

: Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)

تعتمد المحاسبة المالية على كثير من المفاهيم والمبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة. وكثيرًا ما يطلق عليها اسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عامًا Generally Accepted Accounting Principles وهي توضح الطريقة أو الإجراءات التي يتم بها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس سجلات وقوائم المنشآت التي تظهر بها مثل هذه البنود. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:-

١- الوحدات المحاسبية: Accounting Entity: (استقلال الوحدة المحاسبية)

من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة استقلالاً تامًا

عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويمثل هذا المبدأ محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي. ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، وقياس، وتسجيل، واحتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءًا من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها.(مثال : رأس المال والمسحوبات)
(البنك السعودي الأمريكي)

٢- الوحدات النقدية: Monetary Unit
لا بد من استخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموارد (الأصول) والتعهدات (الالتزامات) والتغيرات فيها (الدخل) في شكل وحدات نقدية (ريال سعودي، دولار أمريكي...الخ) باعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.
٣- التكلفة التاريخية: Historical Cost :
يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لا حق قد يحدث (فيما عدا الاستخدام) في قيمة تلك المعاملة. فمثلا شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي اشتريت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد. ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم واستنادها إلى أسس موضوعة. وهناك أتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي استخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

٤- الاستمرارية: Going Concern :

يقصد بالاستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفى لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك. وترتيبًا على ذلك يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للأصول والالتزامات وآثارها على الدخل، فضلاً عن أن التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ استمرارية المنشأة.

٥- الفترة المحاسبية: Accounting Period :

لكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشأة (الوحدة المحسبية) بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الانتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المنشأة، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظرًا للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة أولا بأول حتى يستطيعوا التصرف في ظل رؤية واضحة واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. لذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالبًا ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال المنشأة من خلال مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

٦- المقابلة: Matching :

نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

٧- التحقق (الاعتراف بالإيراد): Revenue Recognition :

يعني هذا المبدأ أن المنشأة لا تعترف بالإيراد وتسجله في دفاترها إلا بعد تحققه فعلاً، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة، حيث أنه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد.

٨- الاستحقاق: Accrual :

يعني هذا المبدأ أنه عند قياس صافي الدخل الخاص بالفترة ، فإن الإيرادات التي تؤخذ في الاعتبار هي تلك الإيرادات التي تخص الفترة سواء حصلت أو لم تحصل، كما أن المصروفات التي تؤخذ في الاعتبار هي تلك المصروفات التي تخص الفترة سواء سددت أو لم تسدد. وهذا يعني أن تتم المحاسبة عن العمليات المالية بصرف النظر عن اقترانها بالتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة.

٩- الثبات (التجانس): Consistency :

يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المنشأة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هامًا لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل. ويمكن تصور مدى الغموض الذي ينتج إذا تجاهلت المنشأة مبدأ الثبات وغيرت الأساليب المحاسبية كل فترة. فإن أي منشأة يمكنها أن تؤثر في صافي الربح من سنة لأخرى زيادة ونقصا بمجرد تغيير الأساليب المحاسبية المتعبة. ويلاحظ أن مبدأ الثبات لا يعني أن المنشأة لا يمكنها مطلقًا أن تغير أساليبها المحاسبية المتعبة، بل يمكن للمنشأة أن تغير الأسلوب المتبع والتحول إلى أسلوب جديد إذا كان هذا الأسلوب يوفر معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين مقارنة بالأسلوب الجاري استخدامه. ولكن يجب الإفصاح عن مثل هذا التغيير والآثار الناتجة عنه في القوائم المالية حتى لا يتم تضليل المستخدمين كما يجب الثبات عبد ذلك على الأسلوب الجديد.

١٠- الإفصاح: Disclosure :

ويعني هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في اتخاذ قرار معين. ويجب على المحاسب أن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم.

١١- التحفظ (الحيطة والحذر) Conservatism :

في الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحدي الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم. وفي هذه الحالة فإن المحاسبة يختار

البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة قيمة الدخل وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقًا لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها فعلا.(تكوين مخصصات)

١٢- الأهمية النسبية: Materiality :

يقصد بالأهمية النسبية أن الاهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ففي حين أنه يجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبرت أم صغرت بنفس الطريقة، إلا أنه في الواقع العملي كثيرًا ما تهمل الطريقة الصحيحة للمعالجة عند ما ترتبط بقيم صغيرة نسبيا. فعلي سبيل المثال يمكن توزيع تكلفة السيارة التي تقدر فترة استخدامها بثلاث سنوات على فترات الاستخدام. بينما لا يتم توزيع تكلفة المهمات المكتبية التي يقدر استخدامها خلال نفس الفترة وذلك نظرًا لأن تكلفة مثل هذا التوزيع لا تتناسب مع العوائد التي يمكن الحصول عليها من المعالجة الأكثر دقة.

المصطلحات المحاسبية

١- المنشأة : ص ٤

أي وحدة اقتصادية تزاول نشاطا تجارياً أو صناعياً أو خدمياً بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها . سواء كانت مؤسسة فردية أو شركة أو مؤسسة حكومية.

٢- دورة التشغيل :

هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها وتحصيل قيمة المبيعات نقدا في المنشآت التجارية ، أو نتوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء المواد الخام اللازمة للتصنيع والإنتاج ، وبيع الإنتاج وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت الصناعية .

٣- التقارير المالية : ص ٩٩

المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي وتنقسم إلى :

- **التقارير الخاصة** : وتكون لخدمة جهة معينة لتحقيق هدف معين وفي العادة يكون تقرير سري عن الإيرادات والمصروفات.

- **التقارير العامة** : القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية ، وتنقسم لكل من:

قائمة الدخل Income Statement:

هي عبارة عن قائمة مالية تظهر نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية محددة وذلك عن طريق مقابلة الإيرادات والمصروفات الخاصة بتلك الفترة.

وتشمل في أعلاها على ثلاث عناصر:

- اسم المنشأة.
- اسم القائمة (قائمة الدخل).
- الفترة التي تغطيها القائمة.

وتظهر قائمة الدخل في شكل حساب له جانبين على النحو التالي: وتسمى ح/ ملخص قائمة الدخل

منشأة التجارة العالمية للمقاولات

ح/ ملخص قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٤٢٥/١٢/٣٠هـ

×	مطبوعات	×	إيرادات دعاية وإعلان
×	رواتب وأجور	×	إيرادات أ.مالية
×	مواد ومهمات	×	إيراد استثمار
×	مصروف إيجار		
×	م.إدارية		
××	صافي الربح		
×××		×××	

وقد تظهر قائمة الدخل في شكل تقرير رأسي على النحو التالي: وتسمى قائمة الدخل

منشأة التجارة العالمية للمقاولات

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٤٢٥/١٢/٣٠هـ

الإيرادات:		
	×	
إجمالي الإيرادات	×	×××
يطرح :المصروفات		
	×	
إجمالي المصروفات	×	××
صافي الربح		×

ويدخل ضمن قائمة الدخل بعض المصطلحات ومنها:

أ- الإيرادات Revenues :

هـي ثمـن البضـاعة المباعـة أو الخـدمات المقدمـة مـن المنشـأة، وتشـمل المبالغ المحصلة والمبالغ تحت التحصيل مقابل بيع سلع أو أداء خدمه.

ب-المصروفات Expenses :

وهي تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في العمليات وتنفيذ الأنشطة التـي تزاولها المنشأة للحصول على الإيراد.

ج-صافي الربح أو الخسارة Net loss / Net profit:

الـربح : هـو عبـارة عـن الزيـادة فـي الإيـراد المحقـق عـن المصـروفات المرتبطة به خلال فترة معينة والعكس في حالة الخسارة.

قائمة المركز المالي :(Financial Position Statement (Balance sheet):

تعريفها : هي قائمة مالية أو تقرير يبين مـا للمنشـأة ومـا عليهـا فـي لحظـة معينة، أي تفصح عن الوضـع المـالي للمنشـأة أو بعبـارة أخـرى تبين موجـودات المنشـأة والتزاماتهـا تجـاه الغيـر وتجـاه ملاكهـا فـي تـاريخ معـين. وتتضـمن فـي أعلاها ثلاث عناصر:

- اسم المنشأة.
- اسم القائمة (قائمة المركز المالي)
- تاريخ إعداد القائمة.

محتوياتها: وقد جرى العرف أن تصنف المعلومات التي ترد فيها إلى:

١- أصول ٢- خصوم ٣- حقوق ملكية

منشأة الاستثمارات العامة السعودية (نموذج قائمة المركز المالي)

الأصول(استخدامات الأموال) **قائمة المركز المالي في ٣٠/١٢/١٤٢٦هـ** **الخصوم وحقوق الملكية(المصادر)**

			الأصول المتداولة (قصيرة الأجل)				الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)
		×	نقدية بالبنك			×	الدائنين (الموردين)
		×	نقدية بالصندوق			×	أوراق الدفع
		×	استثمارات قصيرة الأجل (أوراق مالية)			×	المصروفات المستحقة
		×	مدينون			×	الإيرادات المحصلة مقدما

		×	**أوراق قبض**			×	**الأقساط المستحقة من الديون طويلة الأجل**
		×	**المخزون السلعي**				
		×	**المصاريف المدفوعة مقدما**				
		×	**الإيرادات المستحقة**				
×			**إجمالي الأصول المتداولة**	×			**إجمالي الخصوم المتداولة**
			الأصول الثابتة (طويلة الأجل)			×	**الخصوم الثابتة (طويلة الأجل)**
		×	**الأثاث**			×	**السندات طويلة الأجل**
		×	**السيارات**			×	**أوراق دفع طويلة الأجل**
		×	**المباني**			×	**القروض العقارية**
		×	**الآلات والمعدات**				
		×	**الأراضي**				
×			**إجمالي الأصول الثابتة**	×			**إجمالي الخصوم الثابتة**
			الأصول غير الملموسة				**حقوق الملكية**
		×	**شهرة المحل**			×	**رأس المال**
		×	**براءة الاختراع**			×	**+أرباح العام (أو) – خسائر العام**
		×	**العلامات التجارية**			×	**- المسحوبات**
×			**إجمالي الأصول غير الملموسة**	×			**إجمالي حقوق الملكية**
×			**إجمالي الأصول**	×			**إجمالي الخصوم وحقوق الملكية**

١- الأصول Assets:

تمثل موجودات المنشأة وممتلكاتها وهي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبياً وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- الأصول غير الملموسة Intangible Assets:

وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة أو فائدة للمنشأة مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع والعلامات التجارية.

ب-الأصول الثابتة Fixed Assets:

هي مجموعة الأصول التي تقتنى بغرض المساهمة في العملية الإنتاجية وليس بغرض إعادة بيعها مثل الأراضي والمباني الآلات والأثاث والسيارات.

ج- الأصول المتداولة/ قصيرة الأجل *Current Assets :*

هي الممتلكات التي يسهل تحويلها إلى نقدية في أي وقت خلال السنة المالية أو التي تقتنى بغرض إعادة بيعها أو استخدامها مثل:

- **البضاعة:** وهي السلع التي تتاجر فيها المنشأة.
- **المدينون:** وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة.
- **أ.ق (أوراق القبض):** وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة وتكون في صورة كمبيالات.
- **أ.مالية:** وهي المبالغ المستثمرة في شراء أسهم وسندات.
- **النقدية بالصندوق أو الحساب الجاري بالبنك:**
- **البنك:** هي عبارة عن الأموال المملوكة للمنشأة وتحتفظ بها في شكل حساب جاري لدى البنك.
- **الصندوق:** عبارة عن الأموال الجاهزة والموجودة في خزينة المنشأة.
- **استثمارات قصيرة الأجل (ودائع البنك):** وهي الموال التي تحتفظ بها المنشأة في شكل ودائع زمنية لدى البنوك.
- **المصروفات المقدمة (المدفوعة مقدما):** تمثل حق للمنشأة لدى الغير وسيتم الحصول على سلع وخدمات في المستقبل مقابل هذه المصروفات المدفوعة مقدما مثل الإيجارات المقدمة أي المدفوعة مقدما.
- **الإيرادات المستحقة:** إيرادات تم اكتسابها أي تم تحققها خلال الفترة المحاسبية والتي لم يتم تحصيلها بعد.

٢- الخصوم Liabilities:

عبارة عن الالتزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض وتنقسم إلى قسمين :

أ-الخصوم ثابتة/ طويلة الأجل *Fixed liabilities:*

هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة مثل القروض العقارية أو الصناعية والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل. أو إنها تمثل ما يجب على المنشأة دفعه للغير بعد مدة تزيد في الغالب عن السنة مع الأخذ في الاعتبار انه يجب استبعاد قيمة الأقساط المستحقة سنويا لسداد هذه الديون من عناصر الخصوم طويلة الأجل وإدراجها ضمن الخصوم المتداولة تحقيقا لمعيار الإفصاح العام.

ب- الخصوم متداولة/ قصيرة الأجل *Current Liabilities:*

هي المبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية أو ما على المنشأة من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل:

- **قرض تجاري (قرض قصير الأجل):** هي مبالغ مستحقة على المنشأة للبنك مقابل الحصول على قرض واجب السداد خلال السنة.
- **الدائنون (الموردون) :** هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب.
- **أ.دفع هي مبالغ مستحقة** على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب في صورة كمبيالات، أو هي تعهد كتابي من المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين.
- **المصروفات المستحقة**: هي المبالغ المستحقة على المشروع للغير مقابل خدمات تم أداؤها للمشروع.
- **الإيرادات المقدمة:** هي الإيرادات المقدمة قبل القيام بأداء الخدمة المرتبطة بها خلال الفترة المحاسبية.

٣-حقوق الملكية Owner's Equity:

هي عبارة عن ما يملكه أصحاب المنشأة من أموال فيها، أو هي عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه ملاكها وهي تشمل المبلغ الذي تم استثماره بالإضافة إلى الأرباح التي حققها المشروع.

أشكال أعداد قائمة المركز المالي :

- **في شكل قائمة :** كالشكل السابق. ويتم تبوبها وفقاًً لطريقتين :
  - من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة ويناسب ذلك البنوك.

- من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة ويناسب المنشآت الزراعية والصناعية .

- **في شكل تقرير:**

تقرير قائمة المركز المالي في ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ

الأصول المتداولة:		
نقدية	٣١٠٠٠	
مدينون	١٧٠٠٠	
مخزون مهمات	٧٠٠٠	
مصروفات مدفوعة مقدماً	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
إجمالي الأصول المتداولة	——	
يطرح الخصوم المتداولة :		
دائنون	٢٤٠٠٠	
مصروفات مستحقة	٤٠٠٠	٣٤٠٠٠
إيرادات محصلة مقدما	٦٠٠٠	٢٦٠٠٠
إجمالي الخصوم المتداولة	——	
رأس المال العامل		
يضاف: الأصول الثابتة وغير الملموسة		
أراضي		
مباني		
سيارات	٢٠٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
أثاث	١٦٠٠٠٠	٦٠٦٠٠٠
شهرة المحل	٨٠٠٠٠	
إجمالي الأصول الثابتة وغير الملموسة	٤٠٠٠٠	
إجمالي الأصول	١٠٠٠٠٠	
يطرح: الخصوم طويلة الأجل:	——	٦٠٠٠٠
قروض		٥٤٦٠٠٠
صافي الأصول		
حقوق الملكية		
رأس المال		——
أرباح العام		٥٤٦٠٠٠
صافي حقوق الملكية		
	٥٠٠٠٠٠	
	٤٦٠٠٠	

معادلة الميزانية

تركز المحاسبة المالية على قاعدة منطقية، وهي أن جميع ممتلكات المنشأة تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الممتلكات فالميزانية عبارة عن كشف أو بيان أو جدول أو قائمة ذات جانبين.

الجانب الأيمن = الأصول أو الموارد أو الاستخدامات.
الجانب الأيسر = الخصوم أو الالتزامات أو المصادر.

وكقاعدة عامة فإن الميزانية يجب أن تكون في حالة توازن دائماً، وبناءً على ذلك فإنه يمكن كتابة معادلة الميزانية كالآتي:

معادلة الميزانية: (استخدامات الأموال = مصادر الأموال)
أو معادلة الميزانية: (الأصول = الخصوم +حقوق الملكية)

أولا: أثر العمليات المالية على معادلة الميزانية:

إن قيام المنشأة بالعمليات المالية يؤثر على معادلة الميزانية حيث قد يكون هذا التأثير على جانبي المعادلة أو أحد الجوانب فقط وفي كل الأحوال فإنه مهما كان التأثير على المعادلة فإنه لن يؤدي إلى الإخلال بتوازنها.

١. أثر العمليات المالية على جانبي المعادلة:

القاعدة العامة: إذا كان تأثير العمليات المالية على جانبي معادلة الميزانية فإن التأثير في هذه الحالة يكون طردي بمعنى أنه إذا زاد أحد حسابات الأصول فإنه بالتبعية لابد أن يزيد أحد حسابات الخصوم أو حقوق الملكية والعكس صحيح.

أ. زيادة أصل يقابله زيادة خصم:

- في ١/١/ ١٤٢٥ هـ بدأت منشأة عصام أعمالها برأس مال قدره ١٠٠.٠٠٠ ريال تم إيداعه في الصندوق .

في هذه الحالة تأثر جانبي الميزانية والحسابات التي تأثرت هي:

الصندوق (أصل) >>>>>>>>زاد >>>>١٠٠.٠٠٠
رأس المال (حقوق ملكية)>>>>زاد >>>>١٠٠.٠٠٠

- في ١/٢ / ١٤٢٥هـ قامت منشأة عصام بشراء سيارة بمبلغ ٢٠.٠٠٠ ريال على الحساب من محلات الجميح.

وهنا أيضا تأثر جانبي الميزانية والحسابات التي تأثرت هي:

السيارات (أصل)>>>> زاد >>>٢٠.٠٠٠
الدائنون (خصم)>>>>زاد>>>٢٠.٠٠٠

وأثر العمليات التي تمت على المعادلة :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الصندوق + السيارات = الدائنون +رأس المال

١٠٠.٠٠٠+٢٠.٠٠٠ = ٢٠.٠٠٠ +١٠٠.٠٠٠ وإذا تـــم تصـــوير الميزانية عقب العمليتين السابقتين فإنها تأخذ الشكل التالي:

وعند تصوير الميزانية بعد هاتين العمليتين يكون شكل الميزانية:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٥/١/٢هـ

		أصول متداولة:			خصوم قصيرة أجل:
	١٠٠.٠٠٠	صندوق		٢٠.٠٠٠	دائنون
		أصول ثابتة:			حقوق ملكية:
	٢٠.٠٠٠	سيارات		١٠٠.٠٠٠	رأس المال
١٢٠.٠٠٠			١٢٠.٠٠٠		

ب. نقص أصل يقابله نقص خصم أو حقوق ملكية:

- في ١/١٣ قامت منشأة عصام بسداد مبلغ ١٠.٠٠٠ ريال للدائنين نقدا. (في هذه الحالة الحسابات التي تأثرت هي) :

الصندوق >>>> أصل >>> نقص >>١٠.٠٠٠.

الدائنون >>>> خصم >>> نقص >>١٠.٠٠٠.

*أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية .

صندوق + سيارات = دائنون + رأسمال.

٩٠.٠٠٠ + ٢٠.٠٠٠ = ١٠.٠٠٠ + ١٠٠.٠٠٠.

١١٠.٠٠٠ = ١١٠.٠٠٠

*تصوير الميزانية بعد العمليات السابقة:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٥/١/١٣هـ

		أصول متداولة:			خصوم قصيرة أجل:
	٩٠.٠٠٠	صندوق		١٠.٠٠٠	دائنون
		أصول ثابتة:			حقوق ملكية:
	٢٠.٠٠٠	سيارات		١٠٠.٠٠٠	رأس المال
١١٠.٠٠٠			١١٠.٠٠٠		

٢. أثر العمليات المالية على جانب واحد فقط من جوانب الميزانية:

القاعدة العامة: إذا كان أثر العمليات المالية على جانب واحد فقط من الميزانية فان التأثير على حسابات الجانب يكون عكسي بمعنى أنه إذا زاد أحد الحسابات في هذا الجانب فلا بد أن ينقص حساب آخر في نفس الجانب.

أ. التأثير على جانب الأصول:

زيادة أصل يقابله نقص أصل آخر:

- في ١/١٧ اشترت منشأة عصام التجارية أثاث بمبلغ ٥٠٠٠ ريال نقدا

*الحسابات التي تأثرت هي:

الأثاث >>> أصل >>> زاد >>>٥٠٠٠

الصندوق >>أصل>>>>نقص>>٥٠٠٠

*أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

صندوق + سيارات + أثاث = دائنون + رأسمال

٨٥٠٠٠ + ٢٠.٠٠٠ + ٥٠٠٠ = ١٠.٠٠٠ + ١٠٠.٠٠٠

١١٠٠٠٠ = ١١٠٠٠٠

تصوير الميزانية:

*ويكون شكل قائمة المركز المالي في هذه اللحظة كالتالي:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٥/١/١٣هـ

		أصول متداولة:			خصوم قصيرة أجل:
٨٥.٠٠٠	٨٥.٠٠٠	صندوق		١٠.٠٠٠	دائنون
		أصول ثابتة:			حقوق ملكية:
	٢٠.٠٠٠	سيارات		١٠٠.٠٠٠	رأس المال
٢٥.٠٠٠	٥.٠٠٠	أثاث			
١١٠.٠٠٠			١١٠.٠٠٠		

ب. التأثير على جانب الخصوم:

زيادة خصم يقابله نقص خصم آخر:

- في ١/٢٥ قامت منشأة عصام التجارية بتحرير ورقة دفع بباقي المبلغ المستحق لشركة الجميح.

*الحسابات التي تأثرت هي:

أوراق الدفع >>> خصم >>>زاد >>>١٠.٠٠٠

دائنون >>>>>خصم >>>نقص>>>١٠.٠٠٠

*أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الصندوق + السيارات + الأثاث

= الدائنـون + أوراق الدفع + رأسمال

٨٥٠٠٠+ ٢٠.٠٠٠ +٥٠٠٠= صفر + ١٠.٠٠٠ + ١٠٠.٠٠٠

* وقائمة المركز المالي في هذه اللحظة تكون:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٥/١/٢٥هـ

		أصول متداولة:			خصوم قصيرة أجل:
٨٥.٠٠٠	٨٥.٠٠٠	صندوق		١٠.٠٠٠	أوراق دفع
		أصول ثابتة:			حقوق ملكية:
	٢٠.٠٠٠	سيارات		١٠٠.٠٠٠	رأس المال
٢٥.٠٠٠	٥.٠٠٠	أثاث			
١١٠.٠٠٠			١١٠.٠٠٠		

* الخلاصة:

إذا كان تأثير العمليات المالية على جانبي الميزانية فإن التأثير يكون طردي (↑أصل و↑خصم) أو (↓أصل و↓ خصم) إذا كان تأثير العمليات المالية على جانب واحد فقط من الميزانية يكون التأثير عكسي (↑أصل و↓ أصل آخر) أو (↑ خصم ↓خصم آخر).

ثانيا: قاعدة القيد المزدوج:

وفقا لهذه القاعدة فإن لكل عملية مالية طرفان أحدهما يأخذ والآخر يعطي. والطرف الذي يأخذ يكون مدين أما الطرف الذي يعطي يكون دائن.

- إذا زادت الأصول فهي مدينة .
- إذا نقصت الأصول فهي دائنة.
- إذا زادت الخصوم فهي دائنة.
- إذا نقصت الخصوم فهي مدينة.
- الأصول والمصروفات طبيعتها مدينة.
- الخصوم والإيرادات طبيعتها دائنة .

الفصل الثاني

معايير النظام المحاسبي المالي غير الملموس

١ـ مقدمـــة :

تعد الأصول غير الملموسة مهمة بالنسبة للعديد من المنشآت في أغلب القطاعات الصناعية مثل براءات الاختراع، وقطاعات الخدمات مثل أعمال تطوير برامج الحاسب الآلي. وتتكون هذه الأصول من نوعين ؛ يشمل النوع الأول الأصول التي يمكن تمييزها بشكل مستقل مثل حقوق الطبع، أما النوع الثاني فيمثل تلك الأصول التي لا يمكن تمييزها عن المنشأة ولا عن بعضها ولا حتى الأصول الأخرى مثل خبرات ومهارات الموظفين وخدمات البيع والكفاءة الإدارية. وقد شجعت أهمية هذا النوع من الأصول العديد من الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة في كافة الأقطار (مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ومجلس معايير المراجعة ولجنة معايير المحاسبة الدولية) على وضع معايير تتناول بالتحديد المواضيع المتعلقة بالأصول غير الملموسة، غير أن طبيعة تلك الأصول تتضمن العديد من المشاكل (مثل القياس) بالنسبة للمحاسبين، الذين يسعون لتمثيل عادل لجميع الأصول بالقوائم المالية.

ينقسم الجزء المتبقي من هذه الدراسة إلى خمسة أقسام تتناول بالبحث طبيعة الأصول غير الملموسة ، المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة بست من الدول (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة ، كندا ، شيلي ، المكسيك والمملكة العربية السعودية) بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية بموجب معايير المحاسبة الدولية ، ومواضيع عملية في المملكة العربية السعودية ، ومشاريع دولية مشابهة، ومقارنة بين مشروع المعيار السعودي، والمعيار الأمريكي ، والمعيار البريطاني، والمعيار الدولي.

٢ـ طبيعة الأصول غير الملموسة :

تُحدث التطورات الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والسياسية تغيرا حقيقيا في بيئة العمل بالنسبة للعديد من أنواع العمل التجاري. ونجد في هذه الأيام ارتفاعا ملحوظا في أهمية الأصول غير الملموسة. وتعد هذه الأصول "مهمة جدا" بالنسبة لما يعادل ٤٤% من الأعمال التجارية و"مهمة" بالنسبة لما يعادل ٢٠% بالنسبة لجزء آخر من هذه الأعمال (حسب المسح الذي أجراه مكتب

Coopers & Lybrand Deloitte عام ١٩٩٠). وتتميز الأصول غير الملموسة بالافتقار للوجود المادي ودرجة عالية من الشك فيما يتعلق بالمنافع المستقبلية (Kisso and Weygandt, ١٩٩٨) ، كما أن هنالك نوعين من هذه الأصول ، المطورة داخليا والمشتراة.

إن العديد من الشركات تكتسب أرباحا - قابلة للقياس - من بيع منتجاتها، مثل السيارات ، ولكنها تضيف إليها بعض المزايا - غير قابلة القياس - مثل خدمة العملاء ، الرفاهية ، وسائل الراحة والمزايا الأخرى. وتوفر شركات الإنترنت مثالا لأهمية الأصول ويحقق السوق هذه الأهمية من خلال زيادة قيمة أسهم هذه الشركات بما يعادل القيمة الدفترية عدة مرات لأي شركة.

إن نسبة الأصول غير الملموسة لإجمالي أصول المنشأة تعتمد على طبيعة العمليات التي ترتبط بها الشركة. فعلى سبيل المثال نجد أن المؤسسة ذات الكثافة الرأسمالية، مثل الشركات البتروكيماوية ، يتوقع أن تمثل أصولها غير الملموسة جزءا منخفضا ، وتكون الأصول الرئيسية لمثل هذه الشركة هي الأراضي والعقارات والمصانع والمعدات. ومن ناحية أخرى نجد أن الجزء الذي يمثل الأصول غير الملموسة بمنشأة خدمية ، مثل شركات نظم الحاسب الآلي ، يتوقع أن يكون عاليا. فالأصول الرئيسية لهذا النوع من الشركات هي مواهب موظفيها ، حقوق الطبع والنشر والتراخيص.

ويمكن تقسيم الأصول غير الملموسة إلى أصول غير ملموسة قابلة للتمييز بشكل مستقل وأصول غير ملموسة غير قابلة للتمييز بشكل مستقل وتعد من العوامل التي تؤثر في الشهرة. فالأصول غير الملموسة القابلة للتمييز تشمل براءات الاختراع ، حقوق الطبع والنشر ، العلامات التجارية المسجلة ، الإيجارات ، مصاريف التأسيس ، الامتيازات والتراخيص. أما الأصول غير الملموسة المؤثرة في الشهرة فتنقسم إلى ثلاثة أنواع ، مشتراه، مطورة محليا ، والشهرة السالبة.

ويتضمن الجدول التالي تعاريف للعديد من أنواع الأصول غير الملموسة والحد الأقصى المسموح به لأعمارها بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية. ويبين الجدول أيضا المعيار السعودي الذي يعالج تلك الأصول إن وجد.

البنـــد	التعريـف	أمثلة للحد الأعلى للعمر (الولايات المتحدة)	المعيار السعـودي
البحث والتطوير	التكاليف التي يتم إنفاقها للحصول على منتجات جديدة أو عمليات لتحسين المنتجات الحالية ، ولاكتشاف معرفة جديدة يمكن أن تكون ذات قيمة في المستقبل.	صفر (أي مصروف عند تحميله) بعض تكاليف التطوير يمكن رسملتها وإطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي.	صفر (أي مصروف عند تحميله) بعض تكاليف التطوير يمكن رسملتها وإطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي ، ديسمبر ١٩٩٨
الشهـرة	مشتراة : فائض التكلفة عن القيمة العادلة للأصول الصافية القابلة للتمييز التي تم اكتسابها.	٤٠ سنة (سوف تخفض إلى ٢٠ سنة)	٤٠ سنة (سوف تخفض إلى ٢٠ سنة) ديسمبر ١٩٩٨
	مطورة داخلياً: سمعة المنشأة	صفر (أي مصروف عند تحميله)	صفر (أي مصروف عند تحميله) ، ديسمبر ١٩٩٨
	سالبة : فائض القيمة العادلة للأصول الصافية القابلة للتمييز المكتسبة فوق التكلفة.	٤٠ سنة (للمقدار) المتبقي بعد خفض القيم العادلة للأصول غير النقدية).	٤٠ سنة (للمقدار) المتبقي بعد خفض القيم العادلة ديسمبر ١٩٩٨
مصاريف التأسيس	التكاليف التي يتم إنفاقها في تأسيس المنشأة.	صفر (أي مصروف عند تحميله).	لا يوجد

الامتيازات والتراخيص	حق بيع منتجات أو خدمات معينة ، استخدام علامات تجارية أو أسماء تجارية ، أو القيام بمهام معينة.	عمر الامتياز (الترخيص) أو ٤٠ سنة أيهما أقل.	لا يوجد
براءات الاختراع	حق مقتصر على صاحبه لاستخدام ، تصنيع ، بيع منتج.	١٧ سنة	لا يوجد
الطبع والنشر	حق مقتصر على صاحبه: إعادة إنتاج وبيع عمل فني أو منشور.	عمر منتجه زائد ٥٠ سنة	لا يوجد
العلامات التجارية المسجلة	كلمة ، عبارة أو رمز يميز أو يحدد منشأة أو منتج معين.	غير محدد	لا يوجد
الإيجارات	حق استخدام ملكية معينة مملوكة لطرف آخر ، لمدة معينة من الزمن مقابل أصل آخر،عادة يكون النقد.	عمر العقد	لا يوجد
المصدر : كتاب المحاسبة المتوسطة ، تأليف كيسو وويجانت – جهة النشر جون ويلي ، نيويورك ، الولايات المتحدة ١٩٩٨.			

تعتمد درجة أهمية الأصول غير الملموسة على طبيعة المنشأة التي تمتلك مثل هذه الأصول كما ذكرنا سابقاً. فمثلا نجد أن (Celemi)، هي شركة تنتج عمليات تعليمية ، تصدر بقائمة مالية خاصة تسمى مراقب الأصول غير الملموسة"The Intangible Assets Monitor" وقد ذكرت Margarita Barchan الرئيس والمسئول التنفيذي لشركة Celemi أن هذه القائمة هي مؤشر رئيسي: "أنها وسيلة نستخدمها لتوضيح أصولنا الرئيسية التي تكون على نحو واسع غير ملموسة ، وهي ترشدنا للجهود التي نبذلها لتحريك الشركة إلى

الأمام بطريقة فعالة ومريحة". إن الأصل ذا القيمة الأعلى الذي تمتلكه شركة Celemi هو المعرفة. بالإضافة إلى ذلك فقد أفاد تيسي Teece عام ١٩٩٨ بأن العديد من الشركات تزيد من قيمتها وقدرتها التنافسية من خلال المعرفة ؛ لذا فهو يعتقد أن الأصول الملموسة "مكملة" لباقي الأصول.

إن براءات الاختراع ، وحقوق الطبع والنشر ، والأسماء والعلامات التجارية ، وسمعة الشركة أو المنتج هي أيضا أصول عالية القيمة للعديد من الشركات. فمثلاً نجد أن قيمة اسم "بيسي" أو "ماكدونالدز" بالنسبة لشركتيهما هي أعلى بكثير من إجمالي أصولها الملموسة. بالإضافة إلى ذلك نجد أن شهرة شركة مايكروسوفت تُقيَّم بما يعادل عشرات المرات من أصولها الأخرى.

ومن ناحية أخرى نجد أن الشركات التي تنتج منتجات غير محددة بعلامات تجارية، لا تعطي قيمة للأصول غير الملموسة. فتلك الشركات تعتمد على بيع منتجات مشابهة للمنتجات المعروفة بعلاماتها التجارية ، بأسعار أقل من أسعار المنتجات الأصلية. مثل هذه المنتجات (مثلا المنتجات الصيدلانية) لا يتم تسويقها أو ربطها بالأسماء أو العلامات التجارية المعروفة، لذلك فإن تلك الشركات تضع قيمة للأصول الملموسة أعلى من تلك التي تضعها للأصول غير الملموسة.

غير أننا نجد أن الشركات تعتقد بأن سوق الأسهم لا يعوض الشركات بالكامل عن أصولها غير الملموسة. وقد جاء على لسان دينس مكالباين Dennis Mcalpine وهو محلل مالي في (Lyon & Ross) "عموما نجد سوق الأسهم يخفض (عادة) قيمة الأصول غير الملموسة" وأضاف : "بالفعل نجد أن بعض المستثمرين الكبار والمتطورين يبحثون فيما وراء النسب القياسية Price-to-earnings وربحية السهم".

بالإضافة إلى ذلك نجد أن المحللين الماليين يدّعون بأن المحاسبين لم يأخذوا في حساباتهم العديد من الأصول غير الملموسة التي تزيد من قيمة أي شركة لأن قيمة المعرفة والشهرة المطورة داخليا هي الأصول الأكثر أهمية بالنسبة لشركة مثل نستلة وبيرجر كنج. لقد ألّف David Skyrme عام ١٩٩٨ كتابا سماه "قياس قيمة المعرفة" ينتقد فيه المحاسبين بسبب عدم اتفاقهم في معالجة الشهرة.فمثلا نجد أن حسابات شركةGrand Metropolitan تبين

وجود تقييم لعملية اقتناء العلامة التجاريةBurger King ، بينما نجد أن Mcdonalds وهي علامة أكثر ربحية لم تظهر أي قيمة بحساباتها.
وفي النهاية نجد أن الأصول غير الملموسة تعتبر مهمة من قبل كافة مستخدمي القوائم المالية تقريبا، وأغلبية هذه الأصول يتوقع أن تكون لها منافع مستقبلا. غير أن الجهات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة بأغلبية الدول لا تسمح للشركات بالاعتراف باثنين من الأصول غير الملموسة الأكثر أهمية ، الشهرة والمعرفة وقد ذكرKen Wild من مكتبDeloitte & Touche أن المشكلة الرئيسية التي تواجه المحاسبين هي التقييم الموضوعي لهذه الأصول. وبالإضافة لذلك أفاد Kenny Shobelle من مكتب Ernst & Young أن محاسبة الأسماء التجارية ، والبراءات والملكية الفكرية التي لها قيمة سوقية يمكن إدراكها بسهولة أكثر من المحاسبة عن الأصول الفكرية ، مثل المعرفة التي من الصعب دائما تقييمها بطريقة منفصلة. وعليه يختار المحاسبون المحاسبة عن بعض الأصول غير الملموسة التي يمكن قياسها بموضوعية ويتجاهلون الأصول الأخرى غير الملموسة ، التي قد تكون لها قيمة أعلى وذلك لعدم توفر أدوات موضوعية يمكن استخدامها لقياس مثل هذه الأصول. والقسم التالي يتضمن أمثلة للمعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في عدد من الدول المختلفة.

٣-المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في عدد من الدول :

لقد تم بحث موضوع الأصول غير الملموسة في العديد من المعايير الصادرة من جهات مختلفة تتولى وضع معايير المحاسبة. بعض أنواع تلك الأصول غير الملموسة هي مصاريف التأسيس ، مصاريف ما قبل التشغيل ، البحث والتطوير ، الشهرة (موجبة وسالبة) ، أصول أخرى غير ملموسة (مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر) ، والتكاليف المرتبطة بالأصول غير الملموسة المطورة داخليا.

يتناول هذا الجزء من الدراسة مقارنة ومناقشة المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة بالولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا ، شيلي ، المكسيك والمملكة العربية السعودية (إذا توافرت تلك المعالجة).

بالإضافة إلى ذلك تتضمن هذه الدراسة معالجة معايير المحاسبة الدولية لكل مجموعة.

مصاريف التأسيس والمصاريف السابقة للتشغيل :

- **الولايات المتحدة الأمريكية :** تتم رسملتها وإطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي (٤٠ سنة كحد أعلى) (ABP١٧). ولكن رأي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) يدعو إلى اعتبارها مصروفاً فور حدوثها. (SOP ٩٨-٥)
- **المملكة المتحدة :** رسملتها وإطفاؤها على مدى العمر الاقتصادي (الحد الأعلى ٢٠ سنة). يمكن استخدام عمر غير محدد في حالات معينة نادرة (FRS١٠ , FRS١١).
- **كنـدا:** يمكن تأجيل التكاليف إذا توافرت بعض الشروط(EIC-٢٧).
- **شيلـي :** غير متوفر .
- **المكسيـك :** يمكن تأجيل وإطفاء التكاليف. (Bulletin C-٨)
- **المملكة العربية السعودية :** غير متوافر.
- **معيار المحاسبة الدولي :** مصروفات فور حدوثها. (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨).

ملاحظـة عامـة : اختلفت المعايير الصادرة عن عدد من الهيئات المحاسبية في عدد من الدول في معالجة مصاريف التأسيس والمصاريف السابقة للتشغيل ، حيث تم اعتبارها مصروفا أو رسملتها بدون شروط أو رسملتها بعد استيفاء شروط محددة.

تكاليف البحث والتطوير :

- **الولايات المتحدة الأمريكية :** مصروف عند حدوثها. يسمح بالرسملة بالنسبة لتكاليف تطوير برامج معينة للحاسب الآلي. FAS ٢ , FAS) (FAS ٨٦ , SOP ٩٨-١)
- **المملكة المتحدة :** تكاليف البحث يجب أن تعامل كمصروف عند تحميلها. أما تكاليف التطوير فيجب أو يمكن رسملتها وإطفاؤها (على مدى فترة حدها الأقصى ٢٠ سنة) في حالات معينة. (SSAP ١٣)

- **كنــدا :** تكـاليف البحث يجب أن تعامـل كمصـروف عنـد تحميلهـا. أمـا تكاليف التطوير فيجب أو يمكن رسملتها وإطفاؤها (علـى مـدى العمـر الإنتاجي المقدر) في حالات معينة (٢٤٥٠)
- **شيلــي :** مصروف عند تحميلها. ويسمح بالرسملة بالنسبة للصناعات الاستخراجية.
- **المكسيك :** مصروف عند تحميلها. (Bulletin C-٨)
- **المملكة العربية السعودية :** تكاليف البحث يجب أن تعامل كمصـروف عنـد تحملهـا. تكـاليف التطـوير يمكـن رسـملتها وإطفاؤهـا فـي حـالات معينــة. (معيــار تكــاليف البحــث والتطــوير ، الصــادر فــي ديســمبر ١٩٩٨م).
- **معيار المحاسبة الدولي :** تكـاليف البحث يجب أن تعامل كمصـروف عنـد عملهـا. أمـا تكـاليف التطـوير فيجـب أو يمكـن رسـملتها وإطفاؤهـا (على مدى العمر المتوقع للمنتج أو العملية) في حالات معينة. (المعيـار الدولي رقم ٣٦ والمعيار الدولي رقم ٣٨)

ملاحظة عامة : تكاليف البحث يجب أن تعامل كمصـروف عنـد تحملهـا. غير أن تكـاليف التطـوير يمكـن رسـملتها وإطفاؤهـا علـى مـدى العمـر الإنتـاجي المقدر.

الشهرة (مشتراة) :

- **الولايات المتحدة الأمريكية :** ترسمل وتطفأ على مدى العمر الإنتـاجي (الحد الأعلـى ٤٠ سنة). (APB ١٧, FAS ١٢١). هنالك مشـروع حالي يقترح تخفيض الحد الأعلى إلى ٢٠ سنة.
- **المملكـة المتحـدة :** ترسـمل وتطفـأ علـى مـدى العمـر الإنتـاجي (الحـد الأعلى ٢٠ سنة). يمكن استخدام عمر يزيد عن ٢٠ سنة أو غير محدد في حالات معينة نادرة (FRS١٠)
- **كنــدا :** ترسمل وتطفأ علـى مـدى العمـر الإنتـاجي (الحـد الأعلـى ٤٠ سنة) (١٥٨٠)

- **شيلــي :** ترسمل وتطفأ على مدى العمر الإنتاجي (الحد الأعلى ٢٠ سنة). إذا تم تحديده بموجب عقد فيمكن تمديده إلى أكثر من ٢٠ سنة على ألا يتجاوز ٤٠ سنة. تحدد الشهرة على أساس القيمة الدفترية للأصول الصافية المقتناة بدلا من قيمتها العادلة (TB٤٢ and TB٥٥)
- **المكسيــك :** ترسمل وتطفأ على مدى العمر الإنتاجي (الحد الأعلى ٢٠ سنة)(Bulletin C-٨).
- **المملكة العربية السعودية :** ترسمل وتطفأ على مدى العمر الإنتاجي (الحد الأعلى ٤٠ سنة). (معيار توحيد القوائم المالية الصادر في ديسمبر ١٩٩٨).
- **معيار المحاسبة الدولي :** ترسمل وتطفأ على مدى العمر الإنتاجي (الحد الأعلى ٢٠ سنة). يمكن في حالات معينة نادرة استخدام عمر يزيد عن٢٠سنة أو عمر غير محدد.[المعيار الدولي رقم٢٢ (معدل)].

ملاحظة عامة : الشهرة المشتراه يجب رسملتها وإطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي ، والذي يكون حده الأعلى عادة ٢٠ سنة. يسمح بأكثر من ٢٠ سنة في حالات معينة.

الشهرة السالبة :

- **الولايات المتحدة الأمريكية :** التخفيض المتناسب للقيم العادلة المحددة للأصول غير المتداولة (عدا الأوراق المالية القابلة للتداول). أي فائض هو دخل مؤجل ويجب الاعتراف به على مدى العمر الإنتاجي المقدر له(الحد الأعلى ٤٠ سنة)(APB١٧ , FAS١٢١). هنالك مشروع معيار حالي يقترح تخفيض الحد الأعلى للعمر إلى ٢٠ سنة.
- **المملكة المتحدة :** يسجل كأصل سالب ويعترف به في الدخل بالتوافق مع استهلاك الأصول غير النقدية. أي فائض فوق القيم العادلة لهذه الأصول يعترف به على مدى الفترة التي يرجح أن يتم خلالها الانتفاع بهذا الفائض (FRS١٠).
- **كنــدا :** تخفيض القيم المحدودة للأصول غير النقدية.

- **شيلــي:** يتم إطفاؤها كدين مؤجل(الحد الأعلى ٢٠ سنة) (TB٥٩).
- **المكسيــك :** يـتم إطفاؤهـا كـدين مؤجـل (الحـد الأعلــى ٥ سـنوات) (Bulletin B-٨).
- **المملكة العربية السعودية :** التخفيض المتناسب للقيم العادلـة المحـددة للأصـول غيـر النقديـة (باسـتثناء الـوراق الماليـة القابلـة للتـداول). أي فائض هو دخل مؤجل ويجب الاعتراف بـه علـى مدى العمـر الإنتـاجي المقدر له (الحد الأعلى ٤٠ سنة). (معيار توحيد القوائم الماليـة الصـادر في ديسمبر ١٩٩٨م).
- **معيــار المحاســبة الــدولي :** إذا كانــت مرتبطــة بالخســائر/التكاليف المستقبلية المتوقعة، يعترف بها بالدخل عندما يحدث. وإذا لم يحدث، تسجل كأصل سالب ويعترف بها على مدى الأعمار الإنتاجية للأصول غير النقدية القابلة للتجديد. أي فـائض فوق القيم العادلـة لهذه الأصـول يعترف به مباشرة في الدخل. (معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٢ معدل).

الأصول الأخرى غير الملموسة :

- **الولايات المتحدة الأمريكية :** ترسمل وتطفأ على مدى العمر الإنتـاجي (الحد الأعلـى ٤٠ سـنة). يمكن اسـتخدام عمـر غيـر محـدد فـي حـالات معينـة نـادرة. لا يسـمح بإعـادة التقـويم (FAS١٢١ , APB١٣). هنـاك مشروع معيار حـالي يقتـرح تخفيض الحد الأعلى للعمر إلـى ٢٠ سـنة بالنسبة لأغلبية الأصول غير الملموسة المشتراه.
- **المملكـة المتحـدة :** ترسـمل وتطفـأ علـى مـدى العمـر الإنتـاجي (الحـد الأعلـى ٢٠ سـنة). يمكـن اسـتخدام عمـر غيـر محـدد فـي حـالات معينـة نادرة. يسمح في حالات نادرة بإعادة التقويم (FRS١٠ , FRS١١).
- **كنـــدا :** ترسـمل وتطفـأ علـى مـدى العمـر الإنتـاجي (الحـد الأعلـى ٤٠ سنة). يمكن استخدام عمر غير محدد في حـالات معينـة نـادرة لا يسـمح بإعادة التقويم (٣٠٣٠).
- **شيلــي :** ترسمل وتطفأ على مدى عمرها الإنتـاجي (الحد الأعلـى ٢٠ سنة). إذا كان محددا بعقد ، فيمكن تمديده إلى أكثر من ٢٠ سنة دون أن يتجاوز ٤٠ سنة (TB٥٥).

- **المكسيك :** ترسمل وتطفأ على مدى العمر الإنتاجي (الحد الأعلى ٤٠ سنة) (Bulletin C-٨).
- **المملكة العربية السعودية :** لا يوجد معيار.
- **معيار المحاسبة الدولي :** ترسمل وتطفأ على مدى العمر الإنتاجي (الحد الأعلى ٢٠ سنة). يسمح بأكثر من ٢٠ سنة إذا كان هنالك دليل لا يمكن دحضه يثبت أن العمر الإنتاجي يزيد عن ٢٠ سنة. في حالات نادرة يسمح بإعادة التقويم.(معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ ، معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨).

ملاحظة عامة : الأصول الأخرى غير الملموسة ، مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر يتم عادة رسملتها وإطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها، والذي هو محصور في حدود ٢٠-٤٠ سنة.

التكاليف المرتبطة بالتطوير الداخلي للأصول غير الملموسة (الشهرة) والأصول الأخرى غير الملموسة :

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** مصروف عند تحميله (APB١٧ , FAS٢١).
- **المملكة المتحدة :** مصروف عند تحميله (FRS١٠).
- **كندا :** مصروف عند تحميله (١٥٨٠).
- **شيلي :** مصروف عند تحميله (TB٤٢ and TB٥٥).
- **المكسيك :** مصروف عند تحميله (Bulletin B-٨).
- **المملكة العربية السعودية :** لا يوجد معيار.
- **معيار المحاسبة الدولي :** مصروف عند تحميله. (المعيار الدولي رقم ٢٢ معدل).

ملاحظة عامة : التكاليف المرتبطة بتطوير الشهرة أو الأصول الأخرى غير الملموسة داخليا يتم عادة اعتبارها مصروفا.

بنود وعناصر أخرى ذات علاقة بالأصول غير الملموسة :

أدت التطورات التي حدثت في مجال التقنية والاعتماد الكبير لبيئة العمل التجاري الحالية على المعلومات ، إلى وجود العديد من أنواع وأشكال الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة ، البحث والتطوير ، مصاريف التأسيس ، المصاريف السابقة للتشغيل ، والعقود. وقد أدركت الدول ، بأنحاء العالم

المختلفة هذه الحقيقة ومن ثم الحاجة إلى تحديث المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة. فنجد ، على سبيل المثال ، أن مجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة قد أصدر المعيار FRS١٠ ، الشهرة والأصول غير الملموسة ، الذي أصبح ساريا اعتبارا من شهر ديسمبر ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم ٣٨ ، الأصول غير الملموسة ، الذي أصبح ساريا اعتبارا من شهر يوليو ١٩٩٩. والهدف الرئيسي للمعيارين FRS١٠ والدولي ٣٨ يكمن في حصر العمر لأغلبية الأصول غير الملموسة بعشرين سنة.

ومن خلال جهود مشابهة لتحقيق نفس الهدف الرئيسي للمعيارين FRS١٠ والدولي ٣٨ ، نجد أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB لديه مشروع معيار هو حاليا تحت دراسة المهنيين ، وهذا المشروع يتضمن الجدول المبين أدناه ، والذي يحتوي على أمثلة للكيفية التي يجب أن تتم بها محاسبة مختلف الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد وفقا لمحتوياته. فبالنسبة لكل مثال نجد أن العوامل الاقتصادية والتنافسية التي يمكن أن تحصر العمر الإنتاجي الاقتصادي للأصل في حدود فترة زمنية تقل عن عمره القانوني ، قد تم أخذها في الاعتبار في تحديد الفترة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مجلس معايير المحاسبة بالمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين قد أنشأ فريق عمل لدراسة دمج الشركات ، والذي يشمل عادة معالجة الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى. وقد أصدر هذا المعهد مشروع معيار مشابه في أهدافه لمشروع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB. كما أن مجموعة الأربعة زائد واحد (G٤+١) والتي تضم ممثلين من مجالس معايير المحاسبة بأستراليا ، وكندا ، ونيوزيلندا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة قد أعدت ورقة رأي (Position Paper) لتحقيق تقارب في الطرق المحاسبية المتعلقة باندماج الأعمال.

أمثلـة توضـيحية علـى المعالجـة المحاسـبية لـبعض الأصـول غيـر الملموسة :(*)

المعالجة المحاسبية	أمثلـة توضيحية
جزء من الشهرة	١- المهارات والمعرفة التقنية مثل تلك المتوافرة لدى مهندسي المصانع والباحثين، والتي لا يمكن قياسها بدقة
تطفأ على مدى سبع سنوات هي العمر الإنتاجي الاقتصادي.	٢- قائمة عملاء لشركة تسويق بالبريد المباشر يتوقع منها توليد تدفقات نقدية مستقبلية لمدة ٧ سنوات. ففي الوقت الذي يوجد فيه سوق ملحوظ لهذه القائمة نجد أن المنشأة ليس لديها خطط لبيع الأصل.
تطفأ على مدى ١٥ سنة هي العمر الإنتاجي الاقتصادي.	٣- براءة تنتهي في ١٥ سنة. يتوقع أن تكون البراءة مصدرا للإيراد والتدفقات النقدية لمدة لا تقل عن ١٥ سنة.
تطفأ على مدى ٢٠ سنة ، الحد الأعلى لفترة الإطفاء بالنسبة للأصول غير الملموسة غير القابلة للتبادل.	٤- اشتراك في صحيفة يتوقع أن يولد إيراداً وتدفقات نقدية لمدة لا تقل عن ٢٥ سنة. التدفقات النقدية المتوقعة مبنية على تحليل أنماط تجديد الاشتراكات السابقة والتي تم استخدامها لتقدير أنماط التجديد المستقبلية والتي أخذت في الاعتبار أيضا معدل الوفيات، تغير المواقع ، والتغير في أذواق المشتركين الحاليين إلى جانب العوامل المتنوعة للمنافسة. فبينما يمكن لقائمة الاشتراك أن تكون أصلا قابلا للتبادل ، إلا أن الإدارة لا تعتقد بأن ذلك ينطبق على قاعدة المشتركين الأساسية.

٥- علامة تجارية عمرها القانوني المتبقي هو ١٢ سنة وقابلة للتحديد بدون فترة محددة مقابل تكلفة بسيطة. إن العلامة التجارية تحمي الماركة التجارية للمنتج الاستهلاكي الرئيس الذي يمثل حصة رئيسية في السوق خلال السنوات الماضية. إن تحليل دراسات دورة عمر المنتج ، واتجاهات السوق ، والمنافسة ، والبيئة ، وفرص توسع الماركة التجارية تعطي دليلا بأن العلامة التجارية سوف تولد الإيراد والتدفقات النقدية لمدة ٣٥ سنة إضافية.	تطفأ على مدى ٣٥ سنة هي العمر الإنتاجي الاقتصادي.
٦- حصة تقتصر على صاحبها لتوليد الكهرباء من القوة المائية لمدة ٦٠ سنة. إن تكلفة توليد الكهرباء من القوة المائية هي أقل بكثير من تكلفة الحصول عليها من مصادر أخرى. ويتوقع أن يكون هنالك طلب عال على الكهرباء في المنطقة الجغرافية المحيطة بمحطة الطاقة لمدة لا تقل عن ٦٠ سنة.	تطفأ على مدى ٦٠ سنة هي العمر الإنتاجي الاقتصادي.
٧- ترخيص إذاعي ينتهي في ٥ سنوات ولكن يمكن تمديده لمدة غير محددة بتكلفة قليلة. وينوي الطرف المقتني تمديد الترخيص لمدة غير محدودة، ويوجد دليل يؤيد قدرته على القيام بذلك. التدفقات النقدية المرتبطة بذلك الترخيص يتوقع أن تستمر لفترة غير محدودة ، ويوجد سوق غير ملحوظ للأصل غير الملموس.	لا يتم إطفاؤه إلا بعد أن يصبح العمر الإنتاجي الاقتصادي محدودا. الاختبار سنويا للتأكد من عدم النقصان ، بناءً على القيمة العادلة.

٤- ما تتضمنه الأنظمة ذات العلاقة وأهداف ومفاهيم المحاسبة السعودية ومعيار العرض والإفصاح السعودي :

١- الأنظمة ذات العلاقة :

ـ نظام الشركات :

نصت المادة (٥٥) من نظام الشركات السعودي والمتعلقة بتكوين الشركات المساهمة على أنه عند الدعوة للاكتتاب العام في أسهم الشركة ينبغي أن تشمل هذه الدعوة معلومات متعلقة بالبيانات التقديرية لنفقات تأسيس الشركة. كما أن المادة (٦٢) المتعلقة باختصاصات الجمعية التأسيسية نصت على أن من بين الأمور التي تتم المداولة فيها تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها تأسيس الشركة.

ويتضح من باقي نصوص مواد ذلك النظام بأنه لم يتطرق مباشرة لمصاريف التأسيس سواء من ناحية تعريفها أو ما تتضمنه هذه المصاريف أو المعالجة المحاسبية لها.

ـ الزكـــاة :

حدد تعميم مصلحة الزكاة والدخل رقم ١/٧٣ بتاريخ ١٤٠٨/٦/١هـ ضرورة حسم مصاريف التأسيس عند تحديد وعاء الزكاة واعتبار ذلك قاعدة عامة يجب السير عليها.

ـ نظام ضريبة الدخل :

المادة الرابعة عشرة من نظام ضريبة الدخل حددت المبالغ التي يحق **حسمها بموجب النظام لتقدير الأرباح الصافية للشركة فيما يلي :**

١ـ كل ما تتطلبه التجارة أو المصلحة من المصاريف العادية والضرورية التي يجرى دفعها خلال السنة بما في ذلك مبلغ معقول لرواتب المستخدمين والمكافآت التي تمنح لقاء أي خدمات شخصية.

٢ـمصاريف السفر التي تتعلق بالتجارة أو المصلحة.

٣ـأجور الممتلكات المستأجرة والمتعلقة بالتجارة أو المصلحة.

٤ـأي خسائر تلحق بالتجارة أو المصلحة ولم يعرض عنها بأي طريقة من الطرق.

٥ـمبلغا معقولا لقاء استهلاك الممتلكات التي استعملت أو استخدمت في الأعمال.

وهكذا فإن مصاريف التأسيس تندرج تحت مفهوم المادة (١٤) التي تجيز حسمها ولكن الحسم لا يكون بالكامل وإنما يقبل تقسيطها تحميلا على حسابات الشركة.

يتضح من الأنظمة الثلاثة ذات العلاقة : نظام الشركات ، ونظام الزكاة، ونظام ضريبة الدخل أنها لم تتعرض لمصاريف التأسيس بصورة شاملة سواء من ناحية تعريفها أو ما تتضمنه هذه المصاريف والأهم من ذلك المعالجة المحاسبية لهذه المصاريف والكيفية التي يتم عرضها في القوائم المالية.

٢- أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية في المملكة العربية السعودية :

حددت أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية في المملكة العناصر الأساسية للقوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح والمفاهيم التي تحكم قياسها ، وكذلك الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية.

تنص الفقرة (٢٣٨) من أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية في المملكة على أنه من الناحية العملية يجب أن يضع تعريف كل عنصر من عناصر القوائم المالية أساسا واضحا للتمييز بين البنود التي تقع في نطاق عنصر معين ، والبنود التي تقع خارج نطاق ذلك العنصر. فعلى سبيل المثال يجب أن يكون تعريف الأصل كافيا لإرشادات المحاسب في تحديد ما إذا كان بند معين – من المقترح إدراجه ضمن مجموعة الأصول – تتوافر فيه الخصائص التي تتوافر في كافة البنود التي يطلق عليها اصطلاح "الأصول".

- الأصـــول :

تعرف المادة (٢٢٩) الأصل بأنه أي شيء له القدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل، اكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي شريطة أن يكون قابلا للقياس المالي حاليا بدرجة مقبولة من الثقة وبشرط أن لا يكون مرتبطا بصورة مباشرة بالتزام غير قابل للقياس".

كما حددت الفقرة (٢٤٠) الخصائص الأساسية للأصول في التالي "المقدرة الكافية على تقديم الخدمة أو المنفعة في المستقبل، والارتباط بالمنشأة

ووقوع الحدث في الماضـي الـذي نشـأ عنـه الحـق، وقابليـة القيـاس النقـدي لهذا الأصل سواء عن طريق المبلغ المدفوع نقدا أو الالتزام الذي سيتم دفعه مستقبلا.

ـ القواعد الأساسية لقياس الأصول :

تنص الفقرة (٢٨٧) على أن القيمة العادلة للأصل في تاريخ اقتنائه – أي تكلفة الأصل – **هي الأساس في القياس والتسجيل الأولي للأصل الذي تقتنيه الوحدة المحاسبية وفقا لما يلي :**

١- تعتبر القيمة العادلة (تكلفة الأصل) الذي تم اقتناؤه المبلغ المدفوع نقدا إذا كان تم اقتناؤه مقابل مبلغ نقدي.

٢- يتم إثبات هذه القيمة العادلة (تكلفة الأصل) على أنها هي قيمة الأصل غير النقدي العادلة الذي تم التنازل عنها مقابل هذا الأصل إذا كانت هناك عملية تبادل.

٣- يتم إثبات هذه القيمة العادلة (تكلفة الأصل) على أساس القيمة الحالية للالتزام أو الالتزامات التي سيتم دفعها في المستقبل.

٤- يتم إثبات هذه القيمة العادلة للأصل (تكلفة الأصل) الذي تم اقتناؤه بموجب القيمة العادلة للأسهم التي تم إصدارها مقابل هذا الأصل.

٥- يتم إثبات هذه القيم العادلة للأصل (تكلفة الأصل) الذي تم اقتناؤه في عملية تمويل غير تبادلية مع غير المالكين على أساس قيمته العادلة.

ـ قيمة الأصول بعد اقتنائها :

تنص الفقرة (٢٨٩) على أنه يتم قياس الأصول النقدية بعد اقتنائها على أساس قيمتها الاسمية أو على أساس قيمتها الاسمية بعد تخفيضها بقيمة المبلغ المشكوك فيه حسب طبيعة الأصل.

أما بالنسبة للأصول غير النقدية فتنص الفقرة (٢٩٠) على أن قياسها يتم وفقا لتكلفتها التاريخية بعد تعديلها بما يقابل النقص في طاقتها الكامنة سواء كان هذا النقص ناتجا عن استخدام هذا الأصل أو بسبب ما لحقها من تلف أو تدمير نتيجة لظروف أخرى غير مواتية.

يتضح من استعراض نصوص فقرات ومفاهيم المحاسبة المالية في المملكة أنها لم تتعرض مباشرة لتعريف الأصول غير الملموسة أو القواعد الأساسية لقياسها ولكن قد يفترض أن القواعد الأساسية هي نفس القواعد التي تحكم كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة كما جاءت في أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية في المملكة.

ـ المصروفات :

عرفت الفقرة (٢٤٦) المصروف بأنه انقضاء أصل أو تحمل التزام أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة نتيجة إنتاج السلع أو بيعها. أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام أصول المنشأة أو تأدية خدمة للغير أو غير ذلك من الأنشطة التي تستهدف الربح وتشكل العمليات الرئيسية المستمرة للمنشأة.

وتنص الفقرة (٢٤٧) على أن المصروفات تتميز بالخصائص التالية :

أ ـ أن النقص في الأصول التي تمثل مصروفا تختلف عن ذلك النقص في الأصول والذي ينتج عن توزيع الأرباح أو شراء المالكين لجزء من حقوقهم بالاتفاق على أصول أو تشييد التزامات. كما تتميز الزيادة في الخصوم التي تمثل مصروفا عن تلك الزيادة التي تترتب على الحصول على قروض إضافية أو على شراء أصول جديدة.

ب- أن النقص في الأصول أو الزيادة في الخصوم يجب أن يكون نتيجة للعمليات الرئيسية المستمرة للمنشأة تمييزا لها عن العمليات الفرعية أو العرضية.

ج- أن الأصول التي تنقص أو الخصوم التي تزداد يجب أن تطبق على خصائص الأصول أو الخصوم الأساسية حسب ما ورد في مفاهيم المحاسبة في المملكة.

د- يجب أن يرتبط النقص في الأصول أو الزيادة في الخصوم بفترة زمنية معينة.

ـ قياس المصروفات :

تنص الفقرة (١٠٦) على أن قياس المصروفات يتم على أساس مقدار نقص الأصول أو زيادة الخصوم التي تنجم من بيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحدة المحاسبية ، بغض النظر عن الإيرادات التي تتزامن مع حدوث تلك المصروفات ، فإذا تحققت الإيرادات على سبيل

المثال – في صورة مبيعات آجلة فإن المصروفات المرتبطة بها تقاس بمقدار النقص في كل من المخزون السلعي والنقد والأصول الأخرى. مضافا إلى ذلك مقدار الزيادة في الأجور المستحقة أو الزيادة في الخصوم الأخرى التي تترتب على تلك المبيعات ، أما الزيادة في حسابات المدينين التجاريين التي تتزامن مع هذه المبيعات فلا تدخل في قياس المصروفات.

- مفهوم المقابلة (المضاهاة) :

تنص الفقرة ٢٨٩ على أن المقصود بمفهوم المضاهاة هو مقابلة الإيرادات بتكلفة الحصول عليها، وأن هذه المضاهاة تقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية هي الإثبات المحاسبي، والقياس والمقابلة بين الإيرادات والمصروفات والمكاسب لوحدة محاسبية عن فترة زمنية محددة ، وأن المضاهاة هي العملية التي يتم من خلالها تحديد صافي الدخل (الخسارة) لتلك الوحدة المحاسبية عن فترة زمنية معينة.

٣- معيار العرض والإفصاح العام في المملكة :

تنص الفقرة (٥٩٢) من متطلبات العرض والإفصاح العام للقوائم المالية على أن المعلومات في قائمة المركز المالي يجب أن تتضمن كافة الأصول والخصوم وعناصر أصحاب رأس المال مع وصف لكل هذه البنود أو المجموعات وصفا صحيحا ولا يجوز المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا كان هناك أساس نظامي يتطلب ذلك.

كما تنص الفقرة (٥٩٣) على أن ترتيب الأصول في صلب قائمة المركز المالي يكون كالتالي :

أ - الأصول المتداولة.

ب- الاستثمارات والأصول المالية.

ج- الأصول الثابتة.

د- الأصول غير الملموسة.

كما تنص الفقرة (٦٠١) على أنه يجب طرح مخصصات تقييم الأصول من قيمة الأصل التي ترتبط بكل منها ؛ ومن أمثلة ذلك مخصص الاستهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها.

- الإفصاح :

تنص الفقرة (٦٧٩) على الإفصاح عن المتطلبات التالية :

أ. طبيعة النشاط.
ب. السياسات المحاسبية الهامة.
ج. التغيرات المحاسبية بما في ذلك معالجتها محاسبيا.
د. المكاسب والخسائر المحتملة ومعالجتها محاسبيا.
ه. الارتباطات المالية.
و. الأحداث اللاحقة.

كما تنص الفقرة (٦٨١) على أن تتضمن القوائم المالية وصفا واضحا للسياسات المحاسبية الهامة التي تتبعها الوحدة المحاسبية ويعتبر هذا الوصف جزءا مكملا للقوائم المالية وكحد أدنى. **لذلك يجب أن يكون هناك إيضاحات عن السياسات المحاسبية في الحالات الآتية :**

١. إذا تم الاختيار من بين البدائل المقبولة لمعايير المحاسبة أو طرق تطبيقها.
٢. إذا استخدمت الوحدة المحاسبية معايير وطرق محاسبية تتبع في وجه نشاط معين تعمل الوحدة المحاسبية في مجاله حتى لو كانت هذه المعايير والطريقة هي التي تتبع أساسا في ذلك النشاط.
٣. إذا تم إعداد القوائم المالية على أساس لا يتفق مع واحد أو أكثر من المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية في المملكة العربية السعودية.

الأهمية النسبية :

جاء في معيار العرض والإفصاح من ضمن المتطلبات العامة بأن البند أو الجزء أو المجموعة تُعدّ مهمة إذا كان يترتب على حذفها أو عدم إبرازها أو عدم تقديم إيضاحات عنها بصورة غير سليمة تحريف المعلومات في القوائم المالية أو عدم كفاية تلك المعلومات المالية مما يؤثر على هذه القوائم عند تقييم أداء الوحدة المحاسبية. ولتحديد الأهمية النسبية لبند أو جزء أو مجموعة معينة في القوائم المالية لغرض تحديد ضرورة إبرازها في القوائم المالية أو الإيضاحات المرفقة يجب أن تؤخذ نوعيتها وقيمتها النسبية في الاعتبار وفي العادة يجب تقييم هذين العاملين معا، ومع ذلك فإن أحد هذين العاملين قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة.

وعند تحديد ما إذا كان من الواجب إظهار البند أو المجموعة أو جزء مستقل في القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة يجب أخذ الاعتبارات التالية في الحسبان :

١. طبيعة البند أو الجزء أو المجموعة (على سبيل المثال نقد ، مخزون ، مدينون ، استثمارات ... الخ).
٢. أساس القياس المحاسبي أو شروط الإثبات المحاسبي للبند أو الجزء أو المجموعة (على سبيل المثال : القيمة المتوقع تحقيقها ، التكلفة التاريخية بعد الاستهلاك ، الوارد أولا منصرف أولا ... الخ).
٣. درجة الثقة في القياس المحاسبي (على سبيل المثال : خصوم مقدرة ، خصوم غير مقدرة ، إيرادات مقدرة ، إيرادات غير مقدرة ... الخ).
٤. قدرة المنشأة على تحديد حجم البند أو الجزء أو المجموعة (على سبيل المثال : مصروفات متغيرة ، مصروفات ثابتة ، مصروفات شبه ثابتة، مصاريف خاضعة لتقدير شخصي ... الخ).
٥. أهمية البند أو الجزء أو المجموعة للقرارات التي يتخذها المستفيدون بناء على القوائم المالية.

وعند دراسة القيم النسبية لبند أو جزء أو مجموعة يجب مقارنتها بمقدار أساس ملائم. وفيما يلي المقادير الأساسية التي يقتضي استخدامها :

١- يجب مقارنة كل بند أو جزء من بنود أو أجزاء قائمة الدخل بنتيجة صافي الدخل للسنة الجارية أو بمتوسط صافي الدخل للسنوات الخمس الماضية.

٢- يجب مقارنة كل مجموعة من بنود أو مجموعات قائمة المركز المالي بإحدى القيمتين الآتيتين - **أيهما أقل :**

أ – إجمالي حقوق أصحاب رأس المال (صافي الأصول) .

ب- إجمالي المجموعات التي يقع فيها البند مثل جملة الأصول المتداولة أو جملة الأصول غير المتداولة أو جملة الخصوم غير المتداولة.

وعند استخدام (أ) أو (ب) أعلاه يجب الأخذ بأكثر الخيارين تشددا أو إقناعاً.

٣-يجب مقارنة بنود أو أجزاء قائمة التدفق النقدي بإحدى القيمتين الآتيتين - أيهما أقل:

أ –صافي الزيادة أو النقص في الأموال خلال المدة المحاسبية .

ب- مقدار النقدية أو رأس المال العامل في نهاية المدة تبعا لتعريف اصطلاح الأموال.

كما نصت الفقرة (٥٨٧) على بعض الإرشادات التي ينبغي إتباعها عند تحديد الأهمية النسبية لقيمة بند أو جزء أو مجموعة معينة :

١- تعتبر القيم ذات أهمية نسبية إذا كانت تعادل أو تزيد على ١٠% من قيمة الأساس الملائم (٢- أعلاه) إلا إذا كان هناك دليل على عكس ذلك.

٢- لا تعتبر القيم ذات أهمية نسبية إذا كانت تعادل أو تقل عن ٥% من قيمة الأساس الملائم إلا إذا كان هناك دليل على عكس ذلك.

٣- إذا كانت القيم تقع بين ٥% - ١٠% من الأساس الملائم فإنها تخضع للتقدير الشخصي في ظل الظروف المحيطة.

٥ – التطبيق العملي للأصول غير الملموسة في المملكة العربية السعودية :

تزايد اهتمام المملكة العربية السعودية ، مثل دول العالم الأخرى ، بالأصول غير الملموسة. فنجد على سبيل المثال أن هنالك قوانين عديدة تحمي أغلبية مكونات الملكية الفكرية ، مثل براءات الاختراع ، وحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية. غير أن الحماية القانونية لا تضمن المحافظة على قيمة الأصول غير الملموسة إلا أنها تمنع الآخرين من إضعاف تلك القيمة.

إن البيئة القانونية ، والقدرة على تطوير وشراء الأصول غير الملموسة هي التي تحرك عملية تقويم مثل هذه الأصول. فالشركات التي تعمل داخل المملكة تعد تقاريرها عن قيم العديد من أنواع الأصول غير الملموسة ، ويشمل ذلك مصاريف التأسيس ، وبرامج الحاسب الآلي ، والشهرة ، والإيجارات وتحسينات الإيجارات ، وبرامج التنمية وتكاليف الإعلان. ولم تقم أي شركة بالتقرير عن الأصول الأخرى غير الملموسة مثل براءات الاختراع ، وحقوق الطبع والنشر ، والامتيازات والتراخيص ، والعلامات والأسماء التجارية ؛ وربما حدث ذلك بسبب عدم وجود مثل هذه الأصول أو عدم إعطائها الأهمية التي تستحقها نتيجة للتساهل في الحماية القانونية.

يتضمن الجدول أدناه تفاصيل المبادئ المحاسبية التي استخدمتها شركات المساهمة السعودية في معالجة الأصول غير الملموسة خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦. هذا الجدول مقتصر على الأصول غير الملموسة التي يمكن أن تتم تغطيتها بمشروع المعيار. أما الأصول غير الملموسة التي تمت تغطيتها ، أو عادة تتم تغطيتها في معايير محاسبية أخرى فلا تدخل ضمن نطاق مشروع المعيار المقترح.

وتلك الأصول غير الملموسة تشمل الشهرة ، وعقود الإيجار ، وتكاليف البحث والتطوير وتكاليف الإعلان. وعليه فإن هذا المعيار يغطي ، دون أن يكون محدودا بذلك ، الأشكال الرئيسية لحقوق الملكية الفكرية ، وهي العلامات التجارية ، والأسماء التجارية ، والبراءات ، وحقوق الطبع ، بالإضافة إلى مصاريف التأسيس.

أصل غير ملموس	الصناعة	المعالجة المحاسبية
برامج الحاسب الآلي	**أعمال مصرفية**	**يطفأ على مدى ٣ سنوات**
	نقل	**يطفأ على مدى ٥-٧ سنوات**
مصاريف التأسيس	**خدمات**	**التكاليف مؤجلة تطفأ على مدى العمر الإنتاجي (٥-١٠ سنوات)**
	عقارات ، زراعة	**تطفأ على مدى ٥ سنوات**
	أعمال مصرفية ، صناعة عامة	**تطفأ على مدى ٣ سنوات**
	بترول ، سياحة ، بتروكيماويات، نقل، تسويق	**لم يتم الإفصاح عنها**
مصاريف تأسيس الفروع	**أعمال مصرفية**	**مصروف عند تحميله**
المصاريف السابقة للتشغيل	**صناعة عامة ، بتروكيماويات**	**التكاليف المؤجلة تطفأ على مدة العمر الإنتاجي (٣-١٠ سنوات)**
	خدمات عامة ، زراعة	**تطفأ على مدى العمر الإنتاجي (٣-١٠ سنوات)**
	بترول ، عقارات ، سياحة ، نقل ، تسويق	**تطفأ على مدى العمر الإنتاجي**
حقوق الطبع	**خدمات**	**تطفأ على مدى العمر الإنتاجي**

وبـالنظر إلـى الجـدول المـذكور أعـلاه نجـد أن شـركات المسـاهمة السـعودية لـم تسجل إلا أنواعا قليلة من الأصول غير الملموسة التي يمكن أن تدخل في نطـاق مشـروع المعيـار. وتلـك الأنـواع هـي ، مصـاريف التأسـيس ، التكـاليف السـابقة للتشغيل وبرامج الحاسب الآلي. بالإضافة إلى ذلك نجد أن هنالك شركة واحدة فقط سجلت حقوق الطبع. إن عدم الاعتراف بمثل هذه الأصـول غيـر الملموسـة ربما يكون قد حـدث نتيجة لسببين ، (١) عدم وجود مثل هذه الأصـول ، و(٢) ضـعف تطبيـق الحمايـة القانونيـة المتـوافرة ، التـي منعـت الشـركات مـن امـتلاك أصول غير ملموسة ذات قيمة.

٦ – مـداولات لجنــة معــايير المحاسـبة ذات الصــلة بـبعض فقـرات مشروع المعيار :

١/٦ مصاريف التأسيس :

تتحمـل الشـركة عنـد إنشـائها نـوعين مـن المصـاريف الأساسـية ؛ يشـمل النـوع الأول المصـروفات التـي يمكـن تحديـدها بأنهـا متعلقـة مباشـرة بالطاقـة الإنتاجية أو الأنشطة الأساسية للشركة مثل الأصول الثابتة التـي سيتم شراؤها أو إنشـاؤها مـن أجـل المسـاهمة فـي العمليـة الإنتاجيـة. أمـا النـوع الآخـر فيشـمل مصـروفات لـيس لهـا علاقـة مباشـرة بالعمليـة الإنتاجيـة وهـي غيـر متكـررة ولا مرتبطة أساسا بتأسيس الشركة ويتم تحميلها عند التأسيس. ومن أمثلة ذلك:

- مصـاريف إدارة عملية الاكتتاب في أسهم الشركة وطباعتها.
- رسوم تسجيل الشركة.
- أتعاب المحامين.
- أتعاب الخدمات الإداريـة والمحاسبية المتعلقة بتكوين الشـركة وغيرهـا مـن الأتعـاب الأخـرى مثـل تـدريب المـوظفين والمصــاريف المتعلقـة بتشغيل المصانع قبل البدء في العمل بالحجم الكامل.

تكمن مشكلة هذه الأخيرة من الناحيـة المحاسبية ويحتد النقـاش النظـري حولها فيما إذا كان من الواجب معالجتها كمصـروف دوري تتحملـه الفتـرة التـي تتم فيها (Expensing) أو رسملتها (Capitalization) وتوزيع تكلفتهـا علـى حياتها الاقتصادية.

يقول معهد المحاسبين الأمريكيين (AICPA Technical Practice Aids) في الرد على سؤال حول مصاريف التأسيس : إن المحاسبة عن مصاريف التأسيس لم يتم التعرض لها في المتطلبات النظامية (Authoritative literature) ويذكر أن مصاريف التأسيس عموما يتم إطفاؤها (Amortized) لمدة قصيرة عادة تتراوح بين ٣ إلى ٥ سنوات. ويضيف المعهد أن بعض المحاسبين يرى أن بعض هذه المصاريف مثل مصاريف إصدار الأسهم إذا كانت كبيرة نسبيا يجب أن يخفض بها رأس المال المدفوع.

أما مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة FASB في معياره رقم (٧) المتعلق بالشركات في مرحلة التأسيس فيقول إن مبادئ المحاسبة المالية المتعارف عليها يجب أن تنطبق على الشركات القائمة وتلك التي لا تزال تحت التأسيس ومن ثمَّ فإن مثل هذه المصاريف يجب أن ينظر لها من هذا المنطلق فإمَّا رسملتها أو جعلها مصروفا حسب ما تتطلبه هذه المبادئ بالنسبة لكل مصروف على حدة.

بينما يرى كثير من كتاب نظرية المحاسبة أن مثل هذه المصاريف يجب اعتبارها أصلا من أصول المنشأة مثلها مثل المصاريف الأخرى التي يتم رسملتها وإطفاؤها على الفترات المحاسبية التي تنتفع بها ، ويضيف هؤلاء أن هذه المصاريف ليس لها حياة محددة بها ، بل إنّ عمرها هو عمر الشركة نفسها ومن ثمَّ فإن بالإمكان إظهار هذه المصاريف في قائمة المركز المالي مادامت المنشأة قائمة. ولكن مع قبولهم لهذا المنطلق إلا أنهم يعتقدون أن إطفاء قيمة هذه المصاريف لمدة قصيرة تتطلبه الحياة العملية والاعتقاد السائد أن السنوات الأولى من حياة الشركة تستفيد من هذه المصاريف أكثر من غيرها.

لقد جاء قانون ضريبة الدخل الفيدرالي (U.S Federal Income Tax Law) ليعزز من وجهة النظر الأخيرة هذه والذي سمح بإطفاء هذه المصاريف على فترات يجب ألا تقل عن ٥ سنوات ولا تزيد عن ٤٠ سنة.

يتضح من هذا الاستعراض المختصر للمحاسبة عن مصاريف التأسيس أن المشكلة المتعلقة بها تكمن في ما يلي :

أولا : ما إذا كان يجب أن ترسمل هذه المصاريف أو تحمل مباشرة على دخل الفترة.

ثانياً : في حالة رسملتها فإن هناك مشاكل أخرى متعلقة بالقيمة الاستهلاكية وتوزيع هذه القيمة على الحياة الاقتصادية لهذه المصاريف.

- الأصول والمصروفات :

تضع نظرية المحاسبة الفوارق بين المصاريف التي تتحملها المنشأة للحصول على الإيرادات في الفترة التي تمت فيها وتلك النفقات التي تتحملها المنشأة للحصول على منافع في الفترة التي تمت فيها والفقرات المستقبلية اللاحقة. المصاريف التي تنفق في الفترة المحاسبية للحصول على المنافع في نفس الفترة يطلق عليها مصاريف دورية Period Expenses والمصاريف التي يتم الحصول على منافعها في الفترة الحالية والفترات اللاحقة يطلق عليها مصاريف رأسمالية (Capital Expenditures) وتسجل المصاريف الدورية كمصروف للفترة وتتحملها نتائج أعمال الشركة لتلك الفترة ، أما المصاريف الرأسمالية فهي تسجل كأصل من الأصول ويتم تحميل تكلفتها على كل من الفترة الحالية والفترات الأخرى اللاحقة التي تستفيد منها.

وبالرغم من أن هيئات تنظيم مهنة المحاسبة قامت بتعريف الأصول والمصروفات إلا أن هذه التعاريف ، وباعتراف كل من مجلس مبادئ المحاسبة (APB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ما هي إلا قواعد عامة وتقاليد محاسبية غير محددة ولا يوجد دليل كمي أو شامل يمكننا من الحكم على ما إذا كان المصروف يمكن اعتباره دوريا أو رأسماليا. وعلى هذا يمكن القول بأنه في الواقع العملي لابد من التقدير الشخصي في الحكم على هذه المسألة أو بتعبير آخر في حالة غياب التحديد المطلق والشامل يظل الحكم على هذه المصروفات أو الأصول مسألة خاضعة للتقدير الشخصي ، وهي المشكلة الرئيسية التي نواجهها في مصاريف التأسيس.

وفي الواقع العملي تميل إدارة عدد من الشركات - مادامت المسألة خاضعة للتقدير الشخصي - **إلى عدم رسملة المصاريف التي يدور حولها الشك وذلك للأسباب التالية :**

أولا : لتسهيل عملية مسك الدفاتر أو الملائمة العملية لأن عدم رسملة المصروفات لا يحتاج إلى متابعة لعدة سنوات.

ثانيا : عدم رسملة المصروفات يعفي من مشاكل التقدير في المستقبل.

ثالثا : عدم رسملة المصروفات لا يحتاج إلى المتابعة وموافقة السلطات المسئولة في الشركة فيما يتعلق بالرسملة.

رابعا : تحقيقا لمبدأ الحيطة والحذر إذ يساعد هذا المبدأ على عدم رسملة بعض المصاريف حسب ما يراه بعض المديرين.

إلا أن هذا التوجه ينطوي على مخاطر كثيرة تتأثر بها القوائم المالية ومن أهمها :

١- تخفيض دخل الفترة الحالية في القوائم المالية.

٢- تخفيض الأصول ورأس المال في قائمة المركز المالي ليس للفترة الحالية فحسب ولكن لفترات عدة.

٣- تضخيم الأرباح في قائمة الدخل للفترات المقبلة (بسبب عدم احتساب الاستنفاد أو الإطفاء في تلك الفترات).

مبدأ المضاهاة :

إذا كانت هناك مشكلة في التعاريف التي وضعت لكل من الأصول والمصاريف من قبل الهيئات المحاسبية العالمية ومفكري المحاسبة في أنها لا تمكننا في جميع الأحوال من اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق برسملة المصروفات من عدمه فإن هناك مشكلة أخرى وهي أنه في حالة رسملة هذه المصاريف كيف يتم توزيع هذه التكلفة على الفترات المحاسبية التي تنتفع بها وفقا لمبدأ المضاهاة.

لقد جرى العرف في المحاسبة أن يتم احتساب الإيرادات للفترة أولا ثم مقابلته بالمصروفات التي أدت لتلك الإيرادات. وبالنسبة لكثير من المحاسبين فإن مقابلة إيرادات الفترة بالمصروفات تعتبر من المهام الأساسية والصعبة بالنسبة للمحاسب لأنها تنطوي على تحديد الموارد التي تم استخدامها تحديدا دقيقا. وفي هذا المجال يعتمد المحاسبون على ثلاثة أسس للمقابلة تم تحديدها من قبل مجلس مبادئ المحاسبة (APB statement No.٤, Part ١٥٧-١٦٠) :

١- العلاقة بين الحدث والسبب Cause & Effect.
٢- التوزيع المنتظم Allocation.
٣- الاعتراف المباشر Expensing.

فمبدأ المضاهاة يحتاج إلى تقدير شخصي صعب في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بأي التكاليف يمكن أن تقابل بالمنافع المستقبلية. فالمحاسبون يحتاجون إلى أدلة لاعترافهم بالإيرادات ولكن في المقابل ، الوضع ليس كذلك بالنسبة للمصروفات إذ أن الممارسة تعتمد على ما هو معقول Reasonable بدلا مما هو موضوعي Objective وأكبر دليل على ذلك هو استخدام بعض الطرق الشائعة مثلا في المخزون FIFO أو LIFO أو في الاستهلاك الثابت أو المتناقص بدلا من غيرها من الطرق المقبولة الأخرى. ويرى كثير من مفكري المحاسبة أن مبدأ المضاهاة في الممارسة العملية متأثر إلى حد كبير بمبدأ الحيطة والحذر. ونتيجة لهذا الانتقاد سعى مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) في بيان المفاهيم رقم (٢) للقول "بأن مبدأ الحيطة والحذر لم يعد مبررا للاعتراف بالخسائر قبل أن يكون هناك أدلة كافية تبرهن على أن هذه الخسائر قد وقعت فعلا" وبهذا الموقف الجديد يمكن القول بأن المجلس أصبح مؤخراً يدعو إلى الموضوعية في مثل هذه الأمور.

- البدائل المتاحة للمعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس :

أخذا في الاعتبار الإطار النظري المشار إليه أعلاه والتطبيق العملي للمعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس ناقشت لجنة معايير المحاسبة المعالجة لهذا الموضوع في عدد من الاجتماعات ، **وتطرق النقاش عند بحث هذا الموضوع إلى عدد من الأمور منها:**

أ - أهمية أن يتبنى المعيار فلسفة محددة ، فمثلا معيار المخزون تبنى فلسفة المضاهاة في قائمة الدخل ، ويأتي تحديد المخزون في قائمة المركز المالي في المرحلة الثانية. فإذا ركز مشروع المعيار على قائمة المركز المالي ، مثلا ، يتعين أن يبين الشروط التي يمكن من خلالها رسملة بعض مصاريف التأسيس ، والمصاريف التي لا تنطبق عليها شروط الرسملة يتم إظهارها في قائمة الدخل.

ب- معالجة مصـاريف التأسيس وفق مـا تتطلبـه المعـايير المهنيـة يتم وفق أحد **البدائل التالية:**

(١) مصروف فور حدوثها.

(٢) أصل غير ملموس يتم استنفاده خلال فترة محدودة.

(٣) معالجة جزء من مصاريف التأسيس التي تتوافر فيها شروط معينة باعتبارها أصلا غير ملموس. ومعالجـة المصـاريف التـي لا تتـوافر فيها هذه الشروط كمصروف فور حدوثها.

- معالجة مصاريف التأسيس باعتبارها مصروفا فور حدوثها :

يـرى المؤيـدون لتبنـي هـذا البـديل تميّـزه بسـهولة التطبيـق وعـدم حاجـة المنشأة إلى وضع أي تقديرات وتجنب الحكم الشخصي لملائمـة هذه التقديرات. كما أنه يتجنب تحميل السنوات القادمـة بـأي مصـاريف قد لا ينـتج عنهـا تحقيـق إيرادات. فعلى سبيل المثال فإن تحميل مصاريف الرواتب والأجور على فترات لاحقة سينتج عنـه تخفيض لمصـروفات الفتـرة وزيـادة للأصـول غيـر الملموسـة مما يتعارض مع مبدأ المضاهاة.

ومن جانب آخر يرى المعارضون لتبني هذا البديل أنه يؤدي إلـى تحميـل الفترة المالية بمصاريف قد تحقق إيرادات في فترات لاحقـة. فعلـى سبيل المثـال فإن مصـاريف التدريب يمكن أن يكون لها منفعـة اقتصـادية مستقبلية ومعالجتهـا باعتبارهــا مصــروفا خــلال نفـس الفتــرة التــي تحــدث فيهــا يتعــارض ومبــدأ المضاهاة.

- معالجة مصاريف التأسيس باعتبارها أصلا غير ملموس :

يرى المؤيدون لتبني هذا البديل تميزه بسهولة التطبيق وتشجيع المنشآت على تطوير منتجاتها وخدماتها وتنمية الكوادر الوطنية من خلال التدريب ونحو ذلك.

ومن جانب آخر يرى المعارضون لتبني هذا البديل أنه يؤدي إلـى إظهـار مصروفات الفترة بأقل مما يجب فعلى سبيل المثال فإن الرواتب والأجور ترتبط عادة بالفترة التي حدثت فيها ولا يتوقع أن ينتج عنها منافع مستقبلية وبذلك فـإن تأجيلها يتعارض مع مبدأ المضاهاة.

معالجة مصاريف التأسيس التي تتوافر فيها شروط معينة باعتبارها أصلا غير ملموس :

يرى المؤيدون لهذا البديل أنه يمثل حلا وسطا بين البديل الأول والثاني ويرتكز في مفهومه على أساس معالجة مصاريف التأسيس باعتبارها أصولا غير ملموسة إذا تبين أن لها منفعة مستقبلية ويتم تقدير هذه المنفعة إذا **توافرت شروط معينة منها :**

أ – تحديد النشاط بوضوح وإمكانية فصل وقياس التكاليف المرتبطة بهذا النشاط.

ب- ثبوت جدوى النشاط.

ج- عزم المنشأة على تسويق أو استخدام منتجات النشاط.

د- وجود سوق لمنتجات النشاط ، وفي حالة استخدام المنتجات داخل المنشأة يجب التأكد من المنفعة التي تعود على المنشأة.

هـ- وجود موارد كافية ومتاحة ، أو التأكد من أن هذه الموارد يمكن توفيرها لإكمال النشاط وتسويق أو استخدام منتجات النشاط.

ويرى المعارضون لتبني هذا البديل أن تطبيق الشروط المذكورة أمر ليس بالسهل ويعتمد إلى حد كبير على تقدير كل من إدارة المنشأة ومراجع الحسابات. وقد ينتج عن هذا الاختلاف أن تكون النتائج المالية لمنشأتين متماثلتين من قطاع واحد يختلف بعضها عن بعض بسبب اختلاف هذا التقدير فقط وليس بسبب آخر مثل تباين السياسة المحاسبية أو عرض القوائم المالية.

- المعالجة التي أخذ بها مشروع المعيار :

أخذا في الاعتبار مزايا ومآخذ كل بديل من البدائل المشار إليها أعلاه، وأخذا في الاعتبار ما تتطلبه المعايير المهنية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي والاتحاد الدولي ذات العلاقة بمصاريف التأسيس ؛ **رأت اللجنة أهمية الفصل بين مصاريف التأسيس وأن يؤخذ في الاعتبار الأمور التالية:**

١- مدى ارتباط مصاريف التأسيس بمعايير محددة معتمدة من الهيئة مثل الأصول الثابتة والمصاريف الإدارية والتسويقية بحيث تم الاتفاق على معالجة مصاريف التأسيس المرتبطة بها وفق ما جاء بهذه المعايير.

٢- الفصل بين مصاريف التأسيس التي لا ترتبط بمعايير محددة والتي تحدث خلال مرحلة الإنشاء ومصاريف التأسيس التي تحدث بعد مرحلة الإنشاء. ويتم معالجة كلا النوعين باعتبارهما مصروفات فور حدوثهما. ولم يجز مشروع المعيار رسملة مصاريف التأسيس التي تحدث بعد مرحلة الإنشاء. أما مصاريف التأسيس التي تحدث خلال مرحلة الإنشاء فقد قضى مشروع المعيار باعتبارها مصروفا فور حدوثها ولم يجز رسملتها إلا إذا تأكد وجود منفعة مستقبلية.

٢/٦ فترة رسملة تكاليف التأسيس :

تعتبر المحاسبة أحد مصادر المعلومات الرئيسة التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ القرارات المتعلقة باستثماراتهم. وتعتمد المعالجة المحاسبية التي يتم اختيارها على عدد من العوامل ، من أبرزها البعد الزمني. ويتمثل البعد الزمني لتكاليف التأسيس في فترة مجالس الإدارات والتي تكون مدتها في المملكة عادة ثلاث سنوات ، وهي فترة قصيرة فيما يتعلق بقرارات الاستثمار نسبة لأن العائد من هذه الاستثمارات قد يتم الحصول عليه بعد فترة أطول من عمر مجلس الإدارة. ولذا رؤى أن تغطي فترة الاستنفاد أكثر من دورة واحدة لمجلس الإدارة.

٣/٦ معالجة تكاليف التأسيس المرسملة في الفترات السابقة لتطبيق المعيار :

تداولت لجنة معايير المحاسبة موضوع البدائل المقترحة لمعالجة تكاليف التأسيس المرسملة في الفترات السابقة لتطبيق المعيار ، ومنها أن تتم معالجتها باعتبارها تعديلاً في السياسة المحاسبية ، أو تعديلاً في التقديرات المحاسبية ، أو أن يتضمن مشروع المعيار فترة يجيز بموجبها استمرار رسملة هذه التكاليف لمدة محددة بعد صدوره. **وبدراسة الموضوع من خلال المعايير الصادرة عن الهيئة والمعايير ذات العلاقة الصادرة عن الهيئات المهنية الأخرى تبين الآتي :**

١. أن الفقرة الخاصة بسريان مفعول المعيار في جميع المعايير التي صدرت في الهيئة (عدا معيار التقارير القطاعية) نصت على الآتي :
((يجب أن تعد وفق هذا المعيار القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار)).

٢. أن الفقرة الخاصة بسريان مفعول المعيار في معيار التقارير القطاعية نصت على الآتي : ((يجب أن تعد وفق هذا المعيار القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد سنة من صدور هذا المعيار)).
٣. أن الفقرة (٦٨٤) من معيار العرض والإفصاح العام تنص على ((إذا حدث تغير في سياسة محاسبية معينة ، فإنه ينبغي تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة بأثر رجعي ، وذلك بتعديل القوائم المالية لكافة المدد المالية المعروضة إلا في الظروف التي يتعذر فيها تحديد البيانات المالية الضرورية للتعديل بصورة معقولة)).
٤. أن الفقرات من (٦٩١) وحتى (٦٩٤) من معيار العرض والإفصاح العام حددت المتطلبات المتعلقة بالتغير في التقديرات المحاسبية ، فقد نصت الفقرتان (٦٩١ ، ٦٩٢) على :

"يجب عكس تأثير التغير في تقدير محاسبي على :

أ - المدة المالية التي يحدث فيها التغير وذلك إذا كان التغير قاصراً على نتائج تلك المدة وحدها. (الفقرة ٦٩١)

ب-المدة المالية التي يحدث فيها التغير والمدد المالية المقبلة وذلك إذا كان التغير يشمل نتائج كل من المدة المالية الجارية والمدد المالية المقبلة". (الفقرة ٦٩٢).

٥. أن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئات المهنية الأجنبية تتضمن عادة فقرات تحدد المعالجة المحاسبية للأمور التي كانت تعالج ومعه معايير سابقة لإصدار المعيار الجديد ، فقد ورد في المعيار الدولي رقم (٣٨) "الأصول غير الملموسة" ، والمعيار الأمريكي رقم (١٤٢) "الشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة " والمعيار البريطاني رقم (١٠) "الشهرة والأصول غير الملموسة" عدد من الفقرات التي تنص على كيفية الانتقال إلى تطبيق نصوص المعيار الجديد. أما في بيان الموقف رقم ٥-٩٨ الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٨م بعنوان "التقرير عن تكلفة بدء النشاط" فقد نص في الفقرة (٢٢) على أن التطبيق الأولي للبيان بإظهار الأثر التراكمي للتغير في مبدأ محاسبي.

ونظرا لأهمية تكاليف التأسيس المرسلة قبل صدور المعيار فقد قررت اللجنة إضافة فقرة جديدة لمشروع المعيار تنص على : "يتم استنفاد رصيد تكاليف التأسيس المرسلة قبل صدور هذا المعيار خلال سبع سنوات أو العمر المتبقي أيهما أقصر" وقد وردت في الفقرة (١٢٠) من المعيار.

٤/٦ الشهـرة :

تداولت اللجنة في عدد من الاجتماعات إمكانية تعديل الفقرة (١١٨) من مشروع المعيار بحيث لا يتم استنفاد الشهرة ، وإنما يتم تقويمها في نهاية كل فترة مالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للشهرة إذا تبين انخفاضها عن القيمة العادية. وقد تم دراسة الموضوع من خلال المعايير الصادرة عن الهيئة والمعايير ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **ومجلس المعايير الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في بريطانيا وتبين الآتي :**

١ - أن المعالجة المحاسبية التي أخذ بها مشروع المعيار في الفقرة (١١٨) والتي تقضي باستنفاد الشهرة المثبتة خلال فترة زمنية محددة هي نفس المعالجة التي أخذ بها معيار توحيد القوائم المالية في الفقرة (١١٨). غير أن معيار توحيد القوائم المالية حدد فترة إطفاء الشهرة خلال العمر الافتراضي للمنفعة المتوقعة منها أو خلال ٤٠ عاما أيهما أقصر ، بينما ينص مشروع معيار الأصول غير الملموسة على استنفاد تكلفة الأصول غير الملموسة ، بما في ذلك الشهرة ، بطريقة القسط الثابت خلال عمرها الإنتاجي أو النظامي أو عشرين سنة أيها أقصر.

٢ - أن المعيار الدولي رقم (٣٨) "الأصول غير الملموسة" نص في الفقرة (٧٩) على استنفاد الأصول غير الملموسة خلال أفضل تقدير للعمر الإنتاجي للأصل ، وأشار إلى أنه بالإمكان افتراض أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس سوف لن يتعدى فترة ٢٠ سنة من تاريخ بداية استعماله.

٣ - أن المعيار البريطاني رقم (١٠) "الشهرة والأصول غير الملموسة" نص في الفقرتين (١٥) و(١٩) على أن يتم استنفاد الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى التي لها عمر إنتاجي محدد خلال عمرها الإنتاجي ، وأشار إلى أنه يمكن الافتراض بأن الحد الأقصى للعمر الإنتاجي لهذه الأصول له حد هو ٢٠ سنة.

٤ - المعايير الأمريكية السابقة كانت تعالج الشهرة المثبتة والأصول الأخرى غير الملموسة بنفس الطريقة المذكورة أعلاه، أي يتم استنفادها بطريقة منتظمة خلال فترة زمنية محددة حددت في السابق بأربعين سنة كحد أقصى ثم عدل الحد الأقصى إلى عشرين سنة كما في المعايير الدولية والبريطانية. غير أن المعيار الجديد رقم (١٤٢) "الشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة" الذي صدر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي في عام ٢٠٠١م جاء بتغييرات أساسية في طريقة المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة **بعد اقتنائها. فقد صَنَّف المعيار الأصول غير الملموسة إلى نوعين :**

(١) أصول غير ملموسة يمكن تحديدها بشكل مستقل : **وينقسم هذا النوع إلى قسمين :**

(أ) أصول غير ملموسة يمكن تحديد عمرها الإنتاجي .

(ب) أصول غير ملموسة ليس لها عمر إنتاجي محدد.

(٢) أصول غير ملموسة لا يمكن تحديدها بشكل مستقل عن الوحدة المحاسبية: وهذه تمثل ما يعرف بالشهرة.

وتنص الفقرات (١٢-١٨) من المعيار الأمريكي رقم (١٤٢) على المعالجة المحاسبية بعد الاقتناء لكل نوع من أنواع الأصول غير الملموسة كالآتي :

٥- وقد أشار المعيار الأمريكي رقم (١٤٢) إلى أن الطريقة الجديدة لمعالجة الشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة بعد اقتنائها تؤدي إلى تحسين التقارير المالية نسبة لأن هذه التقارير سوف تعكس بشكل أفضل الجوانب الاقتصادية للشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة ، مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم الاستثمار في مثل هذه الأصول بشكل أفضل وبالتالي فهم أداء هذه الأصول بشكل أفضل.

إضافة لذلك فمن الواضح أن الطريقة السابقة لمعاجلة الشهرة بعد اقتنائها والتي تقضي باستنفادها خلال فترة زمنية محددة لا تتفق مع مفهوم جودة المعلومات الذي ينص على أن تعبر المعلومات عن الواقع تعبيرا صادقا.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المعايير المهنية ذات العلاقة في أمريكا وبريطانيا والاتحاد الدولي درجت على استنفاد الشهرة المثبتة خلال فترة زمنية تقدر بعشرين سنة كحد أقصى. إلا أن المعايير الأمريكية عدلت مؤخرا من هذه المعالجة حيث أن المعيار الأمريكي رقم (١٤٢) تطلب إعادة تقييم الشهرة بشكل دوري بغرض تحديد مقدار الانخفاض في قيمتها -إن وجد- وتخفيض قيمة الشهرة بهذا الانخفاض وتحميل دخل الفترة المالية به بدلا من استنفادها. ووفق ما يتطلبه المعيار قد يتم التقييم أثناء العام المالي إذا تبين ما يستدعي ذلك ، وأورد المعيار الأمريكي عددا من الأمثلة التي قد تتطلب الحاجة إعادة التقييم خلال ذات العام.

وحيث أن الواقع العملي في المملكة لا يظهر وجود مثل هذه الحالات التي يتطلب المعيار إعادة تقييمها خلال ذات العام ، فقد توصلت اللجنة إلى الإبقاء على معالجة الشهرة وفق ما ورد في مشروع المعيار وذلك باستنفادها على مدى عشرين سنة بحد أقصى ويتم النظر في هذه المعالجة فيما بعد إذا تطلب الأمر ذلك.

٥/٦ القيمة العادلة للأصل غير الملموس المقتنى مقابل إصدار الأسهم :

تداولت اللجنة في إمكانية تعديل الفقرة (١٠٨) من مشروع المعيار بحيث تقضي الفقرة بأن يتم قياس وإثبات الأصل غير الملموس الذي يتم اقتناؤه مقابل إصدار الأسهم على أساس القيمة العادلة للأصل أو القيمة العادلة للأسهم أيهما أكثر وضوحا. وبدراسة الموضوع من خلال الرجوع للنصوص ذات العلاقة في المعايير الصادرة عن الهيئة والمعايير الأمريكية والبريطانية والدولية، **تبين ما يلي :**

١- أن الفقرة (٢٨٧) من بيان مفاهيم المحاسبة المالية الصادر عن الهيئة ، تنص على ((تعتبر القيمة العادلة للأصل في تاريخ اقتنائه أي تكلفة اقتناء الأصل – الأساس في القياس والتسجيل الأولي للأصل الذي تقتنيه الوحدة المحاسبية. **ويتوقف تطبيق هذه القاعدة على طبيعة العملية التي يترتب عليها اقتناء الأصل وفقا لما يلي :**

(١) يجب قياس ....
(٢) يجب قياس ....
(٣) يجب قياس ....
(٤) يجب قياس وإثبات تكلفة اقتناء الأصل الذي يتم اقتناؤه مقابل إصدار أسهم (أو حقوق الملكية في الوحدة المحاسبية التي تحصل على ذلك الأصل) أو زيادة حقوق الملكية نتيجة الاستثمارات الإضافية التي يقدمها أصحاب رأس المال) يتم قياسها وتسجيلها على أساس القيمة العادلة للأصل الذي يتم الحصول عليه مقابل هذه الأسهم.
(٥) يجب قياس ....)).

٢- أن الفقرة (١٠٧) من معيار الأصول الثابتة تنص على ((يجب قياس وإثبات الأصل الثابت الذي يتم اقتناؤه مقابل إصدار الأسهم على أساس القيمة العادلة للأصل في تاريخ اقتنائه)). وهذا يتفق مع النص الوارد في فقرة المفاهيم المذكورة في (١) أعلاه.
٣- أن الفقرة (٩) من المعيار الأمريكي "الشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة" (معيار رقم ١٤٢) نصت صراحة على أن قياس الأصل غير الملموس عند اقتنائه يتم على أساس قيمته العادلة. وقد أشارت ذات الفقرة إلى أن المفاهيم العامة التي تتعلق بالقياس الأولي للأصول عند اقتنائها تم بيانها في الفقرات (٥) إلى (٧) من معيار "دمج المنشآت" (معيار رقم ١٤١). فقد نصت الفقرة على الأصول التي يتم تبادلها. أما الفقرة (٦) من نفس المعيار فقد نصت على أنه في العمليات التبادلية التي لا يكون فيها العوض الممنوح مقابل اقتناء الأصل عبارة عن نقدية (أي في شكل أصل غير نقدي أو تحمل التزام أو إصدار حصص في حقوق الملكية) يتم قياس الأصل المتحصل عليه على أساس القيمة العادلة للعوض الممنوح أو القيمة العادلة للأصل (أو صافي الأصول) المتحصل عليها -أيهما أوضح دليلا- وبذلك تكون أكثر قابلية للقياس بثقة.
٤- أن المعيار الدولي رقم (٣٨) "الأصول غير الملموسة" ينص في الفقرة (٢٦) على أن تكلفة الأصل غير الملموس الذي يتم الحصول عليه مقابل إصدار الأسهم هي القيمة العادلة للأسهم التي تكون مساوية للقيمة العادلة للأصل.

٥- أن المعيار البريطاني رقم (١٠) "الشهرة والأصول غير الملموسة" قد أشار في الفقرة (١١) إلى أن المعيار رقم (٧) "القيم العادلة في محاسبة الحيازة" نص على أنه في حالة إثبات أصل غير ملموس يجب تحديد قيمته العادلة على أساس تكلفة الإحلال ، وقد أوضح المعيار أن تكلفة الإحلال تكون عادة هي القيمة السوقية التقديرية للأصل ، غير أنه يمكن تقدير هذه القيمة بطرق أخرى. وقد أورد المعيار رقم (٧) بعض مؤشرات تحديد القيمة العادلة ، ففي الحالات التي يكون فيها العوض الممنوح في عملية الشراء عبارة عن أدوات مالية تمثل حقوق ملكية تكون القيمة العادلة لما يتم حيازته هي سعر السوق للأدوات المالية في تاريخ العملية.

٦- أن مصطلح "القيمة العادلة" سبق أن تم استخدامه وتعريفه في عدد من **المعايير الصادرة عن الهيئة ومنها :**

أ – <u>الفقرة (١٤٢) من معيار الأصول الثابتة</u> :

" القيمة العادلة هي قيمة تبادل الأصل بين جهات مدركة وراغبة في معاملة حرة فيما بينها".

ب- <u>(الفقرة ١٤٥) معيار المحاسبة عن عقود الإيجار</u> :

القيمة العادلة للأصل المؤجر هي السعر الذي يمكن أن يباع به الأصل في عملية تبادل بين أطراف غير ذات علاقة.

ج- <u>(الفقرة ١٤٤) معيار توحيد القوائم المالية</u> :

القيمة العادلة للأصل هي القيمة التي يكون المشتري راغبا في دفعها والبائع راغبا في تسلمها ثمنا للأصل في سوق مفتوحة وليس علها قيود. أما القيمة العادلة للالتزام فهي القيمة الحالية للالتزام ، أي قيمة التدفقات النقدية الخارجة مخصومة بمعدل الخصم المناسب.

د- <u>الفقرة (١٤٠) من معيار المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية</u>:

القيمة العادلة للأوراق المالية هي القيمة العادلة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها ، في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامَّي الرضا ، ويستدل عليها بالقيمة السوقية لغرض هذا المعيار، وهي القيمة التي يمكن أن يتم على أساسها تداول الورقة المالية في تاريخ معين بين بائع ومشتر تامَّي الرضا. وقد تكون القيمة السوقية معلنة ، مثل سعر الأوراق المالية المتداولة في السوق ،

مما يعني وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة السوقية أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية. **وبناءً على إمكانية تحديد القيمة العادلة للورقة المالية بشكل فوري موثوق به يمكن تقسيم الأوراق المالية إلى نوعين هما :**

(١) أوراق مالية يمكن تحديد قيمتها العادلة فورا : وهي الأوراق المالية التي لها قيمة سوقية تحدد من خلال سوق (داخلية أو خارجية) نشطة، مفتوحة ومتاحة ، تتوافر فيها هذه القيمة السوقية بشكل مباشر. وهى بذلك أوراق مالية قابلة للتداول الفوري.

(٢) أوراق مالية لا يمكن تحديد قيمتها العادلة فورا : وهي الأوراق المالية التي لا توجد سوق نشطة لتبادلها ، ولكن تتوافر مؤشرات أخرى يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية بموضوعية وهي بذلك أوراق مالية غير قابلة للتداول الفوري. فإذا لم تتوافر القيمة العادلة على النحو الوارد أعلاه (كما في حالة بعض الأوراق المالية التي تمثل حقوق ملكية) تكون التكلفة في هذه الحالة هي أنسب بديل موضوعي موثوق به للقيمة العادلة للأوراق المالية.

يتبين مما ورد أعلاه ما يلي :

١- أن جوهر الملاحظة هو النظر في إضافة عبارة "أو القيمة العادلة للأسهم أيهما أكثر وضوحاً: في آخر الفقرة (١٠٨) من مشروع معيار الأصول غير الملموسة بحيث تنص الفقرة على "يجب قياس وإثبات الأصل غير الملموس الذي تم اقتناؤه مقابل إصدار الأسهم على أساس القيمة العادلة للأصل في تاريخ اقتنائه أو القيمة العادلة للأسهم أيهما أكثر وضوحا".
وإذا تم إضافة هذه العبارة وفق النص المقترح فهذا قد يفهم منه أن القيمة السوقية للأسهم المتبادلة قد لا تمثل القيمة العادلة للأصل وهذا ليس المقصود بذاته.

٢- أن الأمر يتعلق في الأساس بتعريف "القيمة العادلة" وكيفية قياسها ، باعتبار أن القيمة السوقية هي أحد الطرق التي يستدل بموجبها على القيمة العادلة. وأن التعريف الوارد في المعايير الصادرة عن الهيئة والمعايير الصادرة عن التنظيمات المهنية الأخرى يؤكد أن أساس القياس المحاسبي هو القيمة العادلة للأصل المقتنى وأن هذه القيمة تمثل ما ارتضاه البائع والمشتري في عملية تبادلية متكاملة بين الطرفين. ولتحديد هذه القيمة

يفترض أن طرفي عملية البيع/الشراء قد استخدما أكثر المؤشرات المتوافرة وضوحا (ثقة) سواء أكانت هذه المؤشرات تتعلق بالشيء موضوع عملية البيع/الشراء أو العوض غير النقدي المدفوع كمقابل له.

٣- إن معيار المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية الصادر عن الهيئة سبق وأن عالج هذا الأمر بحيث أكد أن أساس القياس هو القيمة العادلة، وأنه يمكن الاستدلال على القيمة العادلة للورقة المالية بقيمتها السوقية ، وتم تعريف (القيمة العادلة) ضمن تعاريف المعيار.

وأخذاً في الاعتبار ما تقدم ، فقد توصلت اللجنة إلى الإبقاء على نص الفقرة كما ورد في مشروع المعيار والاكتفاء بإضافة فقرة لتعريف "القيمة العادلة" ؛ **تنص على ما يلي :**

- ((القيمة العادلة للأصل غير الملموس)):

هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل الأصل غير الملموس في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامي الرضا. وفي حالة تبادل الأصل غير الملموس بأسهم ، يستدل على القيمة العادلة للأصل غير الملموس لغرض هذا المعيار بالقيمة السوقية للأصل غير الملموس أو القيمة السوقية للأسهم أيهما أكثر وضوحاً.))

٧- أمثلة تطبيقية للمعيار المقترح :

لتوضيح قياس الأصل غير الملموس عند اقتنائه مقابل النقد (**الفقرة ١٠٦**) نفترض أن الشركة الأولى اشترت براءة اختراع ودفعت مقابل ذلك ١٠.٠٠٠ ريال، وتم تسجيل هذه البراءة لدى وزارة التجارة مقابل ١.٠٠٠ ريال رسوم تسجيل. في هذه الحالة يتم قياس قيمة براءة الاختراع بإضافة تكاليف التسجيل إلى النقد المدفوع ، لتصبح القيمة التي يثبت بها الأصل = ١١.٠٠٠ ريال.

· لتوضيح قياس الأصل غير الملموس عند اقتنائه مقابل تحمل التزام (**الفقرة ١٠٧**) نفترض أن الشركة الأولى تعاقدت مع الشركة الثانية على أن تقوم الأولى باستخدام ثلاث علامات تجارية تملكها الثانية **وكانت العقود على النحو التالي:**

١. العلامة التجارية زوزي : تدفع الأولى ٥٠.٠٠٠ ريال نقداً بالإضافة إلى ١٠ دفعات سنوية مقدار كل منها ١٠.٠٠٠ ريال ، ولا يحق لأي طرف التراجع عن العقد ، كما أنه ليس للدفعات السنوية أية علاقة بعائدات العلامة التجارية.

في هذه الحالة يتم قياس العلامة التجارية على أساس النقد المدفوع مضافاً إليه القيمة الحالية للدفعات السنوية (افترض أنها ٧٧.٨٥٠)، لتصبح القيمة التي يثبت بها الأصل = ١٢٧.٨٥٠ ريال.

٢. العلامة التجارية وتين : تدفع الأولى ٥٠.٠٠٠ ريال نقداً بالإضافة إلى ١٠% من صافي دخل العمليات المتعلقة بالعلامة التجارية للعشر سنوات القادمة.

في هذه الحالة يتم قياس العلامة التجارية على أساس النقد المدفوع فقط، لتصبح القيمة التي يثبت بها الأصل = ٥٠.٠٠٠ ريال، أما الـ ١٠% فتثبت على أنها مصروف فترة (ريوع).

٣. العلامة التجارية حمودي : تدفع الأولى ٥٠.٠٠٠ ريال نقداً بالإضافة إلى ١٠ دفعات سنوية مقدار كل منها ١٠.٠٠٠ ريال، ويحق لأي طرف التراجع عن العقد متى شاء، كما أنه ليس للدفعات السنوية أية علاقة بعائدات العلامة التجارية. في هذه الحالة يتم قياس العلامة التجارية على أساس النقد المدفوع وتتم إضافة القيمة الحالية للدفعات السنوية إذا كانت قابلة للقياس بدرجة معقولة من الثقة. أما إذا لم يمكن قياسها فتثبت على أنها مصروف فترة (ريوع).

لتوضيح قياس الأصل غير الملموس عند اقتنائه مقابل إصدار أسهم (**الفقرة ١٠٨**) نفترض أن الشركة الأولى أصدرت ١٠.٠٠٠ سهم قيمتها الاسمية ٢٠.٠٠٠ ريال والسوقية ٣٠.٠٠٠ ريال مقابل الحصول على ترخيص إنتاج من الشركة الثانية، وكانت القيمة العادلة للترخيص وقت الحصول عليه ٢٥.٠٠٠ ريال وتم تحديد هذه القيمة بدرجة أدق من القيمة السوقية للأسهم. في هذه الحالة يتم قياس قيمة الترخيص على أساس قيمته العادلة وقت الحصول عليه، لتصبح القيمة التي يثبت بها الأصل= ٢٥.٠٠٠ ريال.

لتوضيح كيفية تحديد تماثل الأصول (**الفقرة ١٠٩**) فإنه ، ولغرض هذا المعيار ، يتم اعتبار الأصلين متماثلين إذا كان لهما نفس الخصائص، وذلك بأن تكون الأصول تابعة لنفس مجموعة المنتجات ، ومن أمثلة هذه المجموعات الأطعمة ، المنتجات البتروكيماوية، الورقيات، والأدوية وهكذا. ويبين الجدول التالي أمثلة للتبادلات في الأصول غير الملموسة :

تصنيفها	العمليـــة التبادليـــة
غير متماثلة	ترخيص إنتاج مقابل براءة اختراع
غير متماثلة	ترخيص إنتاج حلويات مقابل ترخيص إنتاج مشروب غازي
متماثلة	ترخيص إنتاج حلويات شامية مقابل ترخيص إنتاج حلويات تركية

ويمكن الرجوع إلى الأمثلة التوضيحية المدرجة في الدراسة التابعة لمعيار الأصول الثابتة والخاصة بشراء الأصول في مجموعات واستبدال الأصول.

لتوضيح تحديد وقياس وإثبات تكاليف التأسيس **(الفقرات ١١٤-١١٥)** نفترض أن عدداً من الأشخاص اتفقوا على تأسيس شركة زراعية. وخلال مرحلة الإنشاء استعان الشركاء بعدد من المكاتب الاستشارية من محامين وإداريين ومحاسبين بتكلفة إجمالية قدرها ١٥٠.٠٠٠ ريال ، وقام الشركاء بتسجيل الشركة لدى الجهات المختصة بتكلفة مقدارها ٢٥.٠٠٠ ريال، كما تم شراء المعدات الخاصة بالإنتاج بتكلفة مقدارها ٢٠٠.٠٠٠ ريال ، وإنشاء المباني الخاصة بالشركة بتكلفة مقدارها ١٢٠.٠٠٠ ريال، وتم توظيف ودفع رواتب عدد من الموظفين خلال فترة الإنشاء بلغت ٣٠.٠٠٠ ريال، وبعد انتهاء مرحلة الإنشاء قررت الشركة افتتاح فرع جديد خارج منطقة عملها تكلفت لتأسيسه ٧٠.٠٠٠ ريال.

في هذه الحالة يجب على الشركة اعتبار تكلفة المكاتب الاستشارية من محامين وإداريين ومحاسبين ، وتكلفة تسجيل الشركة والتي حدثت خلال فترة الإنشاء تكاليف تأسيس وإثباتها كمصروف فور حدوثها ولا يجوز رسملتها إلا إذا تأكد للشركة أن لها منافع مستقبلية.

أما بالنسبة للتكاليف الأخرى التي حدثت خلال فترة الإنشاء فتتم معالجتها حسب المعايير الخاصة بها حيث تعتبر المعدات والمباني أصول ثابتة، أما الرواتب فتعتبر مصروفات إدارية أو تسويقية.

كما يجب على الشركة إثبات تكاليف تأسيس الفرع الجديد كمصروف فور حدوثها لكونها حدثت بعد فترة الإنشاء.

تنص الفقرة (١١١) على أنه في حالة شراء المنشأة مجموعة من الأصول غير الملموسة بسعر إجمالي للمجموعة ككل ، ((توزع التكلفة الكلية للمجموعة على الأصول المشتراة على أساس القيمة العادلة لكل أصل لإجمالي القيمة العادلة لمجموعة الأصول الكاملة)). والمقصود بذلك أنه إذا كانت الأصول الملموسة القابلة للتمييز التي تم اقتناؤها تتكون من عدد من العناصر فإنه يتعين في هذه الحالة توزيع التكلفة على تلك العناصر كل على حدة بنسبة القيمة العادلة لذلك العنصر منسوبة إلى إجمالي القيمة العادلة لكافة العناصر في تلك المجموعة مضروبة في إجمالي التكلفة.

ولتوضيح كيفية توزيع تكلفة الشراء الإجمالي لمجموعة الأصول غير الملموسة على عناصر الأصول نسوق المثال التالي :

بفرض أن شركة صالح عبد الله التجارية قامت بشراء براءة اختراع وترخيص وحقوق طبع مجموعة واحدة بسعر إجمالي وقدره ١.٢٠٠.٠٠٠ ريال ، وأنه (بصدد عملية تخصيص تكلفة الشراء الإجمالية على عناصر المجموعة) قدرت القيمة العادلة لكل أصل في المجموعة كالتالي: ٧٥٠.٠٠٠ ريال براءة اختراع ٤٥٠.٠٠٠ ريال ترخيص ٣٠٠.٠٠ ريال حقوق طبع.

في هذه الحالة يتم استخراج النسب المئوية للقيم العادلة للأصول ، كما يلي :

النسبة المئوية للقيمة العادلة للأصل = القيمة العادلة للأصل / إجمالي القيمة العادلة لمجموع الأصول

وباستخدام هذه النسب المئوية تقوم الشركة بتحديد تكلفة الشراء لكل أصل وذلك على النحو التالي :

براءة اختراع	٧٥٠.٠٠٠ ريال	٥٠ %	× ١.٢٠٠.٠٠٠ =	٦٠٠.٠٠٠ ريال
ترخيص	٤٥٠.٠٠٠	٣٠ %	× ١.٢٠٠.٠٠٠ =	٣٦٠.٠٠٠
حقوق الطبع	٣٠٠.٠٠٠	٢٠ %	× ١.٢٠٠.٠٠٠ =	٢٤٠.٠٠٠
الإجمالي <!--[if !supportMisalignedColumns]-->	١.٥٠٠.٠٠٠	١٠٠%		١.٢٠٠.٠٠٠

<!--[endif]-->

ويتم إثبات الحصول على أصول المجموعة بعد ذلك بالقيد التالي :

٦٠٠.٠٠٠ حـ/ براءة الاختراع

٣٦٠.٠٠ حـ/ التراخيص

٢٤٠.٠٠ حـ/ حقوق الطبع

١.٢٠٠.٠٠٠ حـ/ النقدية

الفصل الثالث

تطبيق نظام القيمة المحاسبية العادلة على الاقتصاد النقدي الإسلامي

تعيش المصرفية الإسلامية، كمحرك طموح للاقتصاد الإسلامي، مرحلة نمو مميزة تشبعت بالوصفات الإعلامية والقياسات التوقعية والإثارة المتزايدة عالمياً. ولكن، تفتقد المصرفية الإسلامية اليوم إلى الدعم الفني في مجالات متعددة مثل ابتكار المنتجات وتنظيم الأسواق والبيئة القانونية والأنظمة الداعمة المتخصصة، كالمحاسبة مثلاً. لم توضع المحاسبة تحت الضوء بعد، وهي أداة فنية ذات حساسية عالية وأهمية كبيرة جدا تظهر خصوصا في أوقات الأزمات، حين يوجه اللوم إليها في العادة.

ويتمركز القياس المحاسبي في عمق الفكرة المحاسبية، حتى أن المحاسبة المالية - ببساطة شديدة - هي مجرد وسيلة مُنَظَّمة لقياس نتائج العمليات التجارية، تتركز أهمية القياس المحاسبي في تأثيره المباشر على نتائج المعلومات المحاسبية التى تستخدم في صنع القرار. لذا، تعد طرق القياس وملاءمتها للواقع من أكثر المسائل المثيرة للجدل سواءً بين المهنيين أو الأكاديميين أو مستخدمي المعلومات المحاسبية.

والحديث عن القياس كما أشرنا يستوجب النظر أولا في أهداف المحاسبة المالية وتحديد متطلبات الإطار النظري في هذا الخصوص. يأتي بعد ذلك النظر في خيارات القياس المتعددة ومدى ملاءمتها لبيئة الأعمال ومن ثم تحديد الخيار الأنسب أو مجموعة الخيارات المناسبة للتطبيق. يضيف المنظور الإسلامي أبعادا جوهرية أخرى الى المسألة، كمدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات مع التمتع بِحرّية تطبيقية جيدة.

وهناك وجهة نظر تقول أن إلزام تطبيق القيمة العادلة في تقييم جميع الأصول اعتراف حقيقي بقصور الذي كان يعتري التقارير المالية في السنين السابقة التي كانت تعتمد علي التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي ومع ظهور المتقلبات في الأسعار أصبح هناك إجماع إبان رؤية الأزمات الاقتصادية الناشئة عنها، لابد من التحول نحو طريقة قياس محاسبي أخرى تواجه النقص الذي اعتري التكلفة التاريخية التي لم تستطع مواجهة هذه الأزمات. وقد تكون التغيرات التي يمكن أن تطرأ علي المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية

المقبولة عموما فيما يخص تقييم بنموذج القيمة العادلة يفتح بابا لخلق فرص جديد لمقيمي المؤسسات في بداية جديدة للمحاسبة تختلف عن النمط الذي يسودها فيما يتعلق بانحسار العمل في حالات اندماج المؤسسات أو حالات الإفلاس أو أي مجال أخر ضمن قطاع الأعمال الذي يرتكز علي تقييم أصول المؤسسات أو حالات الافلاس أو أي مجال أخر ضمن قطاع الأعمال الذي يرتكز علي تقييم أصول الشركات فيها على القيمة العادلة ومن الرؤى الحديثة التي تنظر إلي تطبيق هذه النظرية في القياس المحاسبي أمرا يتطلب تحقيقه، وهو وجود عدة خصائص من اللازم توافرها حتى يتم تطبيق القيمة السوقية العادلة، وتظهر هذه الخصائص من خلال تعريف FASB والذي يركز على توافر مجموعة من الشروط، ومن الشروط أو الخصائص: توفر السوق الحرة، أن يتم تحديد سعر البيع علي أساس النقد أو النقد المعادل، أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هذا الدفع سيتم حاليا أو عبارة عن القيمة الحالية لدفعات النقدية التي سيتم قبضها في المستقبل، ألا يقع الأطراف ذات العلاقة بالصفقة تحت الإكراه وأن يكون لدي الأطراف معرفة كافية ومعقولة نسبيا بكل الحقائق المرتبطة بالأصل.

وإن تهيئة الظروف لتطبق القيمة العادلة من خلال توفر الشروط السابقة الذكر، لا تمثل مسألة من الصعب تحققها حتى يتم استخدام هذا المدخل في القياس المحاسبي، والتي تم شرح الآلية التي تقوم عليها في السابق. فجميع هذه الشروط يمكن أن تتوفر في أي سوق والتي لا تمثل عائقا حقيقيا في الواقع العملي، وبالتالي فإن الحجج التي تدعو إلى صعوبة تطبيق نموذج القيمة العادلة ليس فيها شيء من الصحة.

١. إشكالية الدراسة:

لقد كان لدخول المحاسبة في نهاية الستينات مرحلة المنهج التجريبي الذي يظهر من خلال استقرار الواقع، وتطبيق المنهج الرياضي والإحصائي في اختبار ما تقدمه المحاسبة من معلومات وانعكاسات على أرض الواقع، ودراسة رد الفعل التي يمكن أن يظهر أثرها على أسعار الأسهم، والتي كانت بدايتها على يد Ball and Brown (١٩٦٨) دور كبيرا في انحراف مفهوم القيمة العادلة عن مضمونها، فقد أصبح ينظر إلى دراسة مفهوم القيمة العادلة من زاوية واحدة، يقتصر اختبارها من خلال استخدام بعض البيانات المالية

للمؤسسات ضمن متغيرات مستقلة، ودراسة تأثيرها على متغير تابع أساسي - غالبا ما يكون سعر السهم - وبدأ يقتصر اختبار القيمة العادلة على الأدوات المالية، والتي أصلا لم تكن تقيم بغير ذلك في السابق، إلا أن مطالبة المنظمات الدولية التي تهتم بتسويق معاييرها المحاسبية ألزم الواقع المالي بالاتجاه نحو هذا المنهج، إلا أنه ما زالت الآراء تلتقي في أنها تعكس مقياسا أكثر موثوقية في تمثيلها للمعاملات التي تتم في المؤسسات، لأنها تمثل الخلاصة التي تظهر فيها الموضوعية، والسوق الذي يفرض القيم المالية ليس خاضعا لأية معيار ذاتي أو تحيز شخصي، ولا يعتريها مشاكل القياس المحاسبي كما أن هذا الأمر قد ظهر في العديد من الدراسات الميدانية.

ومع الاعتراف بالجهود المميزة الملحوظة لأكاديميين مجتهدين ومؤسسات دولية معروفة (كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، إلا أن ما قُدّم حتى الآن لم ينقل المحاسبة المالية من منظور إسلامي بصفة عامة والقياس المحاسبي بصفة خاصة إلى ما يجب أن تكون عليه. المتوقع أن تكون المحاسبة المالية أداة داعمة لهذه الصناعة وإطار منظم قادر فنياً على تقديم المعلومة الملائمة والموثوق بها لصانع القرار.

حتى الجدل والطرح بين المختصين في البلدان التي تمارس الصيرفة الإسلامية لم يصل بعد إلى المستوى الذي يستحقه.

واستخدام "معدل الفائدة" كمعامل خصم في تطبيقات تحديد قيمة الأصل المستقبلية مثلا، يشكل تحدي كبير في القياس المحاسبي من المنظور الإسلامي. وهنا يقع عامل الربط بين القياس المحاسبي (كتطبيق فني مقنن) والمصرفية الإسلامية (كصناعة جديدة متطورة). وبالتأكيد يقع الجزء الأكبر من العمل على عاتق المتخصصين والمؤسسات التي تتبنى هذه الصناعة وتدعمها وتستفيد منها. وقبل محاولة الإجابة على الأسئلة التي قد تظهر هنا، يجب أولا التعرف على أهداف مستخدمي التقارير المالية للمؤسسات المصرفية الإسلامية وإعادة اكتشاف أهداف المحاسبة المالية وبالتالي تصور نماذج القياس الملائمة لها.

وكانت المحاسبة المالية، والقياس خصوصا، تحت المجهر خلال فترة التغييرات الاقتصادية الجوهرية في العقدين الأخيرين، من هذه الأحداث توحيد المعايير المحاسبية دولياً والفضائح المالية (قضية شركة إنرون مثلا) والأزمات

الاقتصادية المتلاحقة أو حتى تعقيدات العمليات المصرفية والثورات التقنية والمعلوماتية المختلفة، وهذا ما يطرح السؤال الجوهري والمنطقي **ماذا عن التمويل الإسلامي؟ ما مدى إمكانية تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية؟ ما الفرق الذي ستحدثه محاسبة القيمة العادلة في صناعة الصيرفة الإسلامية وعلى جودة المعلومات المحاسبية؟ هل هناك دور جديد لقياس محاسبي من منظور إسلامي؟!.**

٢. أهمية الدراسة:

لقد أحدث توجه العديد من هيئات البورصة العالمية والمجالس والمجامع والجهات المسئولة عن التشريعات المحاسبية في عدد كبير من الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والدول التي اعتمدت هذه المعايير) نحو محاسبة القيمة العادلة إثارة اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التي تؤيد أو تعارض هذا التوجه جزئيا أو كليا.

ويساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعدد.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان مدى إمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية نحو معايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية من خلال عملية القياس والإفصاح والاعتراف، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات كما ذكرنا سابقاً واثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

٣. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومحددات ومزايا تطبيقها في المحاسبة المالية؛

- أسس وطبيعة محاسبة المصارف الإسلامية؛
- إبراز أهمية قواعد ومتطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي بالقيمة العادلة؛
- أمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية؛
- دور معايير القيمة العادلة في تعزيز ملائمة القوائم المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين في المصارف الإسلامية؛
- أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٤. هيكل الدراسة:

سنحاول أن شاء الله بقدر الإمكان الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة محاور رئسيه وهي:

المحور الأول: توجه الفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة.

- مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمبررات الرئيسية لظهورها؛
- كيفية قياس القيمة العادلة؛
- متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولي.

المحور الثاني: محاسبة المصارف الإسلامية.

- محاسبة المصارف الإسلامية وأهدافها؛
- طبيعة أسس محاسبية المصارف الإسلامية؛
- الفروض والمفاهيم المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المحور الثالث: تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في المصارف الإسلامية.

- متطلبات القياس والإفصاح وفق منهج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية؛
- تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية.

المحور الأول: توجه الفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة.

أولا: مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمبررات الرئيسية لظهورها.

١. **المبررات الرئيسية لظهور القيمة العادلة**: يمكن استنباط المبررات الرئيسية التي تدافع عن قيام القيمة العادلة في القياس المحاسبي من المنطلق التي تهدف إليه التقارير المحاسبية التي تسعى إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وهذا يمثل الهدف الأولى للمحاسبة فيقول Sterling[١] أن الفائدة- الملائمة- في المعلومات تظهر من خلال الأحداث أو الصفات التي تقوم المحاسبة بقياسها من خلال التعرف على خصائص الشيء المقاس. إلا أن تزويد المستخدم بالمعلومات التي يريدها بما يتوافق مع رغباته هو أمر بعيد عن الموضوعية.

إن تقديم المعلومات لابد وأن يصور الواقع القائم فعلا، وليس في ظل خلق تصور عن الواقع وتكيف المعلومات بما يتلاءم معه، إن ربط تقديم المعلومات بالأهداف والأحداث أو ببعض مستخدميها يحد استقلالية المحاسبة، وتصبح مخرجاتها قابلة للتحريف والتشويه طالما يمكن أن تتغير بتغير غايات مستخدمي المعلومات.إلا أن وجهة نظر Sterling - والتي تتعلق بربط تقديم المعلومات بالأهداف أو الأحداث أو ببعض المستخدمين – تختلف عن هذا المنظور. ويقولSterlin: [٢] في مخالفة لوجهة النظر السابقة بأنه هناك عدة أسباب تجعل عملية إعداد المعلومات بشكل يتوافق مع رغبات متخذي القرارات أمراً بعيداً عن الموضوعية، **وهذه الأسباب هي:**

أ. إذا قمنا بهذا العمل – إي توافق المعلومات مع الرغبات – فإن متخذ القرار سيكون لديه الخيار باستخدام المعلومات المحاسبية أو عدم استخدامها، أو اتخاذ القرار حتى في غياب هذه المعلومات، وبالتالي لم يعد للمحاسبة أي حضور في خدمتها للغايات التي ظهرت من أجلها

ب. إن متخذي القرار متنوعون بشكل كبير، ويتخذون قراراتهم على أسس متعددة وكثيرة، قد تبتعد في كثير من الأحيان عن العقلانية، وفي ظل هذا التعدد فمن المستحيل اقتصاديا تزويد كل المعلومات لكل القرارات المراد اتخاذها؛

ج. إن تقديم معلومات تحاول أن تقدم تصوراً عن المستقبل الذي يرغب متخذو القرارات بمعرفته هو أمر لا يمكن الوثوق به، حتى وإن كانوا من مستخدمون هذه المعلومات.

ومن أجل تحقيق غاية المحاسبة دون النظر إلى غايات المستخدمين، يرتأى Sterling [٣]: بأنه لا بد وأن تكون المعلومات المقدمة لهم في مجال القرارات التي يمكن أن يتخذوها، والتي منها البدائل الاستثمارية في السوق والتفضيلات الشخصية وتفسيرات السعار القائمة في السوق والمتعلقة بقرارات المقترضين والمستثمرين، **وهذه القرارات في مجملها تعتمد على بعض المسائل هي:**

أ. النقد المتوفر حالياً للاستثمار في المشروع المرتقب؛

ب. مقدار النقد المراد توفره لاستثماره في المشروع المرتقب؛

ج. نسبة الخطر التي تمكن متخذ القرار من المقارنة بين التفضيلات؛

د. إن الأسعار يتم تفسيرها في ظل معدلات المخاطرة في السوق.

وهذه الأسباب تتطلب جميعها معرفة الموال التي يمكن أن تتوفر حالياً، وهذا يعتمد على كل من أسعار البيع الحالية للأصول المملوكة والقدرة على الاقتراض والقدرة على زيادة رأس المال، وباختلاف هذه القرارات والظروف والتي يمكن أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بها، فإن القيمة السوقية العادلة – أو سعر البيع الحالي- تستطيع أن توفر كل هذه المعلومات، وتصبح المعلومات المقدمة من خلالها مفيدة وملائمة للجميع بغض النظر عن تكييف هذه المعلومات للغايات السابقة، لذلك فإن Sterling يرى أن بنود الميزانية لا بد وأن تظهر بهذه القيم لكي تحقق المحاسبة الفائدة للجميع دون التحيز لأي طرف من الأطراف.

مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي: يعرف البعض القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بيم مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

كما يعرفها البعض الأخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال.

كما أن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو ذلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس ١٩٥٩ والذي يعرف بأنها (السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشترى راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وان يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية).

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: " هي مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشترى وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة "(٤).

وتعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتبادل بها صل ما بين مشترى وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والراغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة آو تبعية وتتم بين مشترى راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على اكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لان التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية".

وحددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها (IAS No. ٣٠, IAS No. ٣٢. IAS No.٣٨. IAS No. ٣٩ , IAS No. ٤٠ , IAS No. ٤١) المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل علي أساس تجاري بحت(٥).

وفي الواقع فإن هذا التعريف ليس الوحيد للقيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية على مر الزمن، بل إن هناك تعاريف أخرى تطرقت لها المعايير يمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (٠١)

تعاريف القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية.

رقم المعيار	رقم الفقرة	تعريف القيمة العادلة	السنة
١٦	٦	**القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية.**	١٩٩٣ ١٩٩٨
١٧	٣	**القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية.**	١٩٩٧
١٨	٧	**كما هي في ٣\١٧**	١٩٩٣
١٩	٣	**كما هي في ٣\١٧**	١٩٨٨
٢٠	٣	**القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين مشتري راغب وذي معرفة وبائع راغب وذي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية.**	١٩٨٢
٢١	٧	**كما هي في ٧.\١٨**	١٩٩٣
٢٢	٨	**كما هي في ٣.\١٩**	١٩٩٨ ١٩٩٣
٢٥	٤	**كما هي في ٣.\٢٠**	١٩٨٥
٣٢	١١	**كما هي في ٧.\١٨**	١٩٩٨ ١٩٩٥
٣٣	٩	**كما هي في ٧.\١٨**	١٩٩٧
٣٨	٧	**كما هي في ٦.\١٦**	١٩٩٨
٣٩	٦٩	**كما هي في ٧.\١٨**	١٩٩٨
٤٠	٤	**كما هي في ٦.\١٦**	٢٠٠٠
٤١	٨	**كما هي في ٧.\١٨**	٢٠٠١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص معايير المحاسبة الدولية.

ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم(٧) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما بهذه الطريقة:
"هي المبلغ الذي يمكن بيه شراء أو (تحميل) أصل ما (أو التزام) أو بيعه (أوتسويته) في صفقة حالية بين الطرفين راغبين في إتمام الصفقة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية"

وهذا التعريف بسيط ومناسب بشكل معقول، فالقيمة العادلة هي سعر يوافق عليه طرفان في صفقة تبادل وهذا سهل بدرجة كافية عند وجود أسواق مستقرة، ولكن ما الموقف عندما لا توجد أطراف مستعدة لشراء أصول المؤسسة أو يتحملوا التزاماتها؟ وكيف يمكن لمحاسب أن يقوم بتقييم معقول للقيمة العادلة؟.

ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على نقطتين أساسيتين وهما: (٦)

النقطة الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

١. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلا منها يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها؛
٢. أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

النقطة الثانية: الظروف التي تتم فيها الصفقة:

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادل، لأن البائع يكون مجبرا على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

ثانيا: كيـــفية قياس القيمة العادلة.

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلي

ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية تكون مهمة أيضاً قبل الملائمة لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم. **أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:** (٧) (١٠)

١. القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة؛
٢. القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك: عندما لا يكون هناك دليلا على القيمة السوقية بسب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادرا ما تباع.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي ٢٢ بخصوص ضم أو اندماج الأعمال في الفقرة ٣٩ مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك **أو دمج الأعمال وعلى النحو التالي:**

- تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية؛
- تقيم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها، مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة؛
- تقيم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة، ناقصا مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل وتكاليف التحصيل، عند الضرورة، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومبلغها المخصوم غير مادي.

➢ **المخزون:**

- تقيم البضاعة تامة الصنع والسلع التجارية بسعر البيع ناقصا مجموع: تكاليف البيع وهامش ربح معقول بدل جهود المتملك في البيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة؛
- تقيم البضاعة تحت التصنيع بسعر البيع للبضاعة الجاهزة ناقصا مجموع: تكاليف الإتمام، تكاليف البيع، هامش ربح معقول بدل جهود الإتمام والبيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة

- تقيم المواد الخام بتكاليف الاستبدال الجارية.

- **تقيم الأراضي والمباني بمقدار قيمتها السوقية؛**
- **تقيم المصانع والمعدات بالقيمة** السوقية المحددة عادة بالتقييم، وعندما لا يكون هنالك إثبات للقيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للمصانع والمعدات أو بسبب أن هذه البنود نادرا ما تباع، إلا كجزء من أعمال مستمرة، فإنها تقيم بتكلفة الاستبدال بعد طرح الاهتلاك؛
- **تقيم الموجودات غير الملموسة بمقدار القيم العادلة المحددة:**
  - بالرجوع إلى السوق النشط ؛
  - إذا لم يوجد هناك نشط تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل المعلومات المتوفرة.
- **يقيم صافي الأصول أو التزامات** منافع الموظفين لخطط المنافع المحددة بمقدار القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة ناقصا القيمة العادلة لأصول أي خطة، على انه يتم الاعتراف بالأصل فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفره للمشروع في صورة استيراد من الخطة أو تخفيض في المساهمات المستقبلية.
- **الأصول والالتزامات الضريبية**: تقيم بمبلغ المنفعة الضريبية الناشئة عن الخسائر الضريبية أو الضرائب المستحقة بخصوص صافي الربح أو الخسارة، التي تحدد من وجهة نظر المنشاة المندمجة أو المجموعة الناتجة عن التملك، ويتم تحديد الأصل أو الالتزام الضريبي بعد الأخذ في الاعتبار التأثير الضريبي لإعادة بيان الأصول والالتزامات المحددة بقيمها العادلة ولا يتم خصمها، وتتضمن الأصول الضريبية أي أصل ضريبي مؤجل للمتملك لم يكن معترفا به قبل الضم، إلا انه ونتيجة للضم أصبح يحقق ألان معيار الاعتراف حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشرا (ضرائب الدخل)؛
- **الذمم الدائنة وأوراق الدفع**، الديون الطويلة الأجل، والالتزامات، المستحقات والمطالبات الأخرى تقيم بالقيم الحالية للمبالغ التي ستدفع لمواجهة الالتزام محسوبا على أساس معدل الفائدة الجاري المناسب، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للالتزامات قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين المبلغ الاسمي للالتزام والمبلغ المخصوم ليس هاما نسبيا

- ➢ **العقود المثقلة بالالتزامات والمطلوبات** الأخرى القابلة للتحديد للمنشاة المملوكة بمقدار القيم الحالية للمبالغ التي سيتم إنفاقها لمواجهة الالتزام المحدد بأسعار الفائدة الحالية المناسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن السوق النشط هو الذي تتوفر فيه الشروط التالية:

- البنود التي تتم المتاجرة بها داخل السوق متجانسة؛
- يتوفر فيه أطراف راغبة بالشراء والبيع؛
- الأسعار متوفرة للجمهور.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢): "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:

١. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة، فان سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:
- **سعر العرض الحالي:** الأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره؛
- **السعر المعروض(سعر الطلب):**لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به؛
- **سعر أخر عملية:** في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ أخر عملية وتاريخ تقديم التقرير(تاريخ التقييم)؛
- **أسعار السوق الوسطية:** إذا كان لدى المشروع مراكز الصول والتزامات متقابلة.

٢. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقيمها،آو في حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بمؤثر كافية، واهم هذه الوسائل:
- القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها؛
- تحليل خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائدة في السوق الأدوات مالية لها-بشكل جوهري- نفس الشروط

والخصـائص (كمـلاءة المـدين، والفتـرة المتبقيـة للاسـتحقاق والعملـة التـي سـيتم الدفع بها)

- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

٣. إذا كانت الأداة غير متداولة في السوق المالي منظم، فانه يفضل عدم تحديد مبلـغ معـين لقيـاس القيمـة العادلـة، وإنمـا تحديـد مـدى معـين يعتقـد وبشـكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

٤. عند عدم القدرة على تحديد القيمة موثوقية كافية لأي سبب، فانه يتم تزويد مسـتخدمي البيانـات الماليـة بمعلومـات حـول الخصـائص الأساسـية لـلأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهميـة التـي قد تـؤثر علـى مبلـغ التـدفقات النقديـة المسـتقبلية ودرجـة التـيقن منهـا، وذلـك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وفي جميع الحالات أعلاه، يجب أن تؤخذ التكاليف التي سيتم تكبدها عند مبادلــة الأداة الماليــة أو تســويتها بعــين الاعتبــار، مثــل الضــرائب والرســوم والأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة، بالإضافة إلى الرسوم المرفوضة من قبل الواكلات المنظمة أو البورصات (مع مراعاة مادية هـذه التكـاليف دائمـا)، وكـذلك قـد تضـمن معيـار المحاسـبة الـدولي رقـم(٣٨): "الموجودات غير ملموسان " تحديدا لأسس الوصول إلى القيمة العادلة **في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي:**

١. الأسعار المدرجة في السوق النشط هوا فضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر العرض الحالي؛

٢. قد يوفر سعر احدث عملية مماثلة أساس يمكن بناء عليه القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقيم الأصل؛

٣. القيم الممكنة احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التـي طورتهـا مشـاريع معينـة تشـارك بانتظـام فـي شـراء الموجـودات غيـر الملموسـة وبيعهـا. تشـمل هـذه الأسـاليب حيـث يكـون ذلـك مناسـبا تطبيـق عناصـر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة المستقبلية المقدرة من الأصل.

إما عند القيـاس اللاحق للاعتراف المبدئي لهذه الأصـول غيـر الملموسـة، فـان تحديد القيمة العادلة عند استخدام أسلوب إعادة التقييم لا يتم إلا بموجب السعر

السوقي في سوق نشط، فان لم يعد ممكن تحديد القيمة السوقية في فترات لاحقة، فتكون القيمة العادلة هي سعر السوقي المحدد في أخر عملية إعادة تقيم، مطروحا منه أي إطفاء متراكم أو خسائر لانخفاض القيمة لاحقة لتاريخ إعادة التقييم المعتمدة.

كما بين المعيار رقم (٣٩) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" عدة مقاييس للقيمة العادلة، على النحو التالي:

١. الأسعار الدارجة في سوق نشط للأداة المالية، وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
٢. أداة الدين(Débet Instrument) التي تصنف (Rated) من قبل وكالة تصنيف مستقلة ولهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول؛
٣. الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب وتعتمد مدخلان هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة (Rctive Markest).

وقد أوضح المعيار نفسه بعض المحددات عند الوصول للقيمة العادلة، أهمها:

١. يعتمد مفهوم القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية على فرض الاستمرارية للمؤسسة وبخلاف ذلك يجب اخذ ظروف المنشاة الحالية عند تقدير القيمة العادلة؛
٢. يؤخذ سعر الشراء الحالي للأصول المقتناة أو الالتزامات القائمة، والسعر الوسطي عند مقابلة مراكز أو وضعيات الأصول والالتزامات.

كما وضع المعيار طرقا بديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

١. إذا لم يكن السوق نشطا فيمكن تعديل القيمة الدارجة في السوق بشكل يحقق تقدير أفضل؛
٢. إذا كان السوق نشطا ولكن الحجم التداول للأصل أو الالتزام المالي – المراد تقدير قيمته العادلة- قليل جدا نسبة إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقدير صناع السوق لهذه الأداة للحجم الموجود فعلا؛
٣. يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى مثل:

- القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة
- نماذج تسعير الخيارات.

٤. إذا لم يكن يوجد سعر في السوق لأداة مالية بكاملها ولكن توجد أسواق لأجزائها المكونة لها، فانه يتم تحديد القيمة العادلة بناء على أسعار السوق ذات علاقة؛

٥. التقييم من الطرف الخارجي.

وتضمن المعيار (٤٠): الممتلكات الاستثمارية أسس تحديد القيمة العادلة لهذه الممتلكات على النحو التالي: يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالا والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق، يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخم أو تخفيض في ظل ظروف خاصة.

١. إذا لم يوجد سوق تنشيط الممتلكات مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية أفضل دليل للقيمة العادلة.

٢. في حالة عدم توفر أسعار جارية في السوقية، فيمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة: تتضمن:

- الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع، بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفرو قات الناتجة عن اختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات؛
- الأسعار الأخيرة في السوق اقل نشاطا مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي؛
- خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حاليا وبالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة.

فإذا أدت القيم المستخرجة من هذه المصادر إلى قيم عادلة مختلفة ماديا،يجب دراسة أسباب الاختلاف للوصول إلى قيم عادلة أكثر موثوقية.

وأخيرا فقد تضمن المعيار رقم (٤١):"الزراعة أسس تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي والمحاصيل الزراعية، وعلى النحو التالي:

يعتبر السعر المعروض في السوق النشط، يؤخذ السعر المعروض في السوق المتوقع استخدامه.

١. إذا لم يوجد سوق نشط يستخدم واحد أو أكثر من أساليب التالية، مع مرعاه مراجعة فورقات القيم المستخرجة بين هذه الأساليب للخروج بقيمة عادلة أكثر موثوقية:
   - سعر أخر معاملة في السوق، بشرط عدم وجود تغير كبير في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ ذلك السعر إلى وقت التقييم الحالي؛
   - أسعار السوق للموجودات المماثلة مع تعديل هذه الأسعار وفقا للاختلافات بين الموجودات المراد تقييمها وتلك الموجودات المماثلة؛
   - تطبيق مقاييس خاصة بالبند المراد تقييمه، مثل سعر محصول مساحة محددة للمحاصيل الزراعية والوزن بالكيلو غرام القائم للمواشي...الخ
٢. خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالأصل المراد تقييمه؛ في حالة ارتباط الموجودات البيولوجية بالأرض وعدم وجود قيمة محددة لها بشكل مستقل، بحيث إن وجوده يزيد من القيمة العادلة للأرض وما عليها مجتمعة، فيمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات البيولوجية بالفرق بين القيمة العادلة للأرض وهذه الموجودات مجتمعة والقيمة العادلة للأرض البكر وحدها.

ثالثا: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولي.

أن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حاليا ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخرا، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى الآن (وعددها ٤١ معيارا) مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بأخر، **ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:**

١. متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة؛
٢. قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة؛
٣. متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

وتهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

ولقد بينت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تعتبر مفيدة إدا كان لها قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمؤسسة، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المؤسسة، وأن تكون هذه القيمة مقاسه بشكل موثوق.

وبالتالي فإن المؤسسة يجب أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها وعملياتها في ضوء تحركات أسعار السوق للموارد، سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة والعمليات.

ومن هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في القوائم المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فأنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع البحث أو القياس[٨].

وبناء على ما سبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباتها التي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام أو قد تكون لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة (المصارف التجارية) وقد تم تضمين هذه المتطلبات والقواعد ضمن مؤشر الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة والمعتمد في هذه الدراسة **ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:**

١. كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت أظهار أي انخفاض في قيمة الأصول؛
٢. البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى المصارف، والتي من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون، ومثال على ذلك الإفصاح عن الديون المعدومة، والمبالغ المستردة منها والقروض التي لا يحتسب عليها فوائد

٣. المخاطر التي تتعرض لها المصارف أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر؛
٤. إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبة وقيمته؛
٥. الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إدا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة؛

كما يمكن من خلال الجدول التالي أظهار أهم متطلبات الاعتراف ببنود القوائم المالية بالقيمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم (٠٢)

متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
١٨	الإيراد	الفقرة ٠٩: يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام
٢٢	اندماج المشروعات	الفقرة ١١: للتعرف على المشروع المتملك في حالات ضم العمال، فإنه المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو المتملك؛ الفقرة ١٥: يجب أن تكون القيمة العادلة متقاربة المشاريع عند الضم حتى يتحقق أحد شروط توفر مشاركة متبادلة في المخاطر والمنافع؛ الفقرة٣٢: معالجة نقطة المرجعية: تشكل القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة المتملكة - وذلك في حدود حصة المتملك – جزاء من قياس الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعرف بها؛ الفقرة٣٤: المعالجة البديلة المسموح بها: يجب قياس الأصول والالتزامات القابلة لتحديد المتعارف بها بقيمتها العادلة بتاريخ التملك.

الفقرة ٢٤: يجب على المصرف إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت موجودات أو مطلوبات كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض". والمعيار المحاسبي الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة	٣٠
الفقرة ٥١: في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة؛ الفقرة ٦٩: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس الموجودات المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة، ماعدا القروض والذمم والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة موثوقية؛ الفقرة ٩١: "إذا توفر مقياس موثق للقيمة العادلة لأصل، ولم يكن ذلك متوفرا سابقا، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة؛ الفقرة ٩٣: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة أو الناتجة عن المشتقات لغير غايات للتحوط بالقيمة العادلة.	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	٣٢
الفقرة ٢٤: يتوجب على المشروع اختيار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية للقياس اللاحق على أن تطبق الساسة المختارة على كل الممتلكات الاستثمارية؛ الفقرة ١٩: يجب على المشروع الذي أختار نموذج القيمة العادلة الاستمرار في ذلك، إلى أن يتم استبعاد الممتلكات الاستثمارية حتى لو أصبحت العمليات السوقية أقل تكرارا، أو أسعار السوق أقل توفرا؛ الفقرة ٥٤: إذا تم تحويل ممتلكات استثمارية مقيمة بالقيمة العادلة إلى ممتلكات مشغولة من قبل المالك، تكون التكلفة المثبتة لهذه الممتلكات هي قيمتها العادلة بتاريخ التحول؛ الفقرة ٥٥: إذا تم تحويل ممتلكات مشغولة من قبل المالك إلى ممتلكات استثمارية، تثبت القيمة العادلة في تاريخ التحويل.	الممتلكات الاستثمارية	٤٠

٤١	الزراعة	**الفقرة ١٠: احد شروط الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي أن يكون من الممكن قياس قيمته العادلة أو تكلفته بشكل موثوق؛** **الفقرة ١٢: يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها تكاليف المقدرة عند نقطة البيع؛** **الفقرة ١٣: يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة للبيع عن نقطة الحصاد.**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص كل معيار من معايير المحاسبة الدولية.

المحور الثاني: محاسبة المصارف الإسلامية.

أولا: محاسبة المصارف الإسلامية وأهدافها.

١. **مفهوم محاسبة المصارف الإسلامية النظام المحاسبي فيها:** وتعرف المحاسبة في المصارف الإسلامية على أنها " تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في الإسلام في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي، بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات تساعد في إبداء الرأي"، "واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد المصارف الإسلامية حيث أن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية وكذلك تعمل على تحقيق وتدقيق وتسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل المصرف "[٩].

أما النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية يعرف على أنه " شبكة من الإجراءات المترابطة تعد حسب خطة متكاملة لإنجاز النشاط الرئيسي للمؤسسة "؛ أما النظام المحاسبي يعرف على أنه " إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة - وهي الدورات المستندية والدفاتر والسجلات ودليل الحسابات والقوائم والتقارير المالية -، والتي تعمل سويا طبقا لأسس محاسبة المصرف الإسلامي، وباستخدام مجموعة من الأساليب والطرق، وذلك لإخراج معلومات محاسبية لتساعد في تحقيق مقاصد مختلفة".

والنظام المحاسبي للبنوك الإسلامية يكون مستنبطا من قواعد الفكر المحاسبي، وعند قيام المسئولين بتصميم نظام محاسبي يجب مراعاة ملائمة

لطبيعة أنشطة المصرف، وكذلك سهولته في عرض وتفسير المعلومات للمتعاملين، وأن يمتاز بالاقتصاد في تشغيله.

١. **أهداف محاسبة المصارف الإسلامية:** تضع المصارف الإسلامية مجموعة من الأهداف وتسعى جاهدة إلى تحقيقها ونوجزها فما يلي: [١٠]

أ. **المحافظة على الأموال وتنميتها:** المصرف مسئول على سلامة أموال المساهمين والمودعين، من هنا عليه الالتزام والاختيار طرق التسجيل المحاسبي التي تمنع كل أنواع السرقة والإسراف؛

ب. **قياس وتوزيع نتيجة النشاط الإجمالي للبنك:** من خلال المسك المحاسبي للعمليات المصرفية يتم تحديد النتيجة الإجمالية للنشاط سواء كان ربحا أو خسارة؛

ج. **بيان الحقوق والالتزامات:** المصارف الإسلامية تهدف بذلك لمعرفة المديونية والدائنة في أي لحظة من الزمن ليعرف كل طرف ما له وما عليه؛

د. **تبيان المركز المالي وتزويد المتعاملين بالمعلومات:** تساهم محاسبة المصرف بمعرفة المركز المالي خلال فترات قصيرة، وذلك لتقييم أداء إدارة المصرف في تشغيل أموال متعامليه، وكذلك تزود الأعوان الاقتصاديين بالمعلومات والبيانات من خلال التسجيلات المحاسبية، وكذا مساعدة هيئات الرقابة الخارجية - المصرف المركزي، الهيئات الرقابية الأخرى - بالمعلومات اللازمة.

١. **ثانيا: طبيعة أسس محاسبية المصارف الإسلامية.**

وسوف نعرض في الصفحات التالية تطبيق أسس الفكر المحاسبي الإسلامي في مجال المصارف الإسلامية مع الإشارة إلى أوجه التماثل والاختلاف بينها وبين ما يناظرها في البنوك التقليدية، تطبق المصارف الإسلامية أسس الفكر المحاسبي الإسلامي السابق بيانها، وتعتبر هذه الأسس المرشد والموجه لعمل المحاسب في المصرف الإسلامي، كما تعتبر من مقاييس تقويم الأداء والمقياس لمدى الالتزام بالمنهج المحاسبي الإسلامي في تنفيذ العمليات المحاسبية وبيان التجاوزات وأسبابها وسبل معالجتها، كما أنها الدستور الذي يرجع إليه في حسم الاختلافات في التوجيه المحاسبي للمعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية. [١١]

ولقد بذلت جهود من قبل فقهاء الفكر المحاسبي الإسلامي في استنباط الأسس المحاسبية الكلية وتطبيقاتها المختلفة في المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية، كما نظمت مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية لهذا الغرض، وفى الآونة الأخيرة أنشأت هيئة لوضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومازالت تعمل والجهود مستمرة، ولقد صدر عنها البيان رقم (١) والذي تناول مفاهيم وأسس وفروض محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية.

٢. وفي ما يلي نوجز أهم الأسس المحاسبية الملائمة للمصارف الإسلامية في ضوء ما أسفرت عنه الدراسات والبحوث، **مع التركيز على الأسس الآتية:**[١٢]

٣. **أساس استقلال الذمة المالية:** ويقصد به أنه عند المحاسبة على عمليات المصرف الإسلامي يعامل على أنه شخصية معنوية مستقلة في ضوء طبيعة ملكيته سواء كانت في صورة شركة أو هيئة أو جمعية تعاونية وذلك مستقلاً عن إدارته القائمة بالأعمال التنفيذية، كما يتم الفصل بين ذمة أصحاب حسابات الاستثمار (المستثمرين) وملاك المصرف الإسلامي (المساهمين) وبين من يتعاملون مع المصرف الإسلامي (العملاء) وذلك عند حساب حقوق كل منهم وما عليه من التزامات وفقاً للعقود الشرعية.
ولقد أخذ الفقه الإسلامي بأساس الشخصية المعنوية المستقلة وطبقه في مجالات عديدة مثل دور العبادة، والوقف، ودور بيت المال، والشركات، والولاية على أموال القصر، دور العلم، ومؤسسات الوقف والأرصاد، وهذا الأساس من ضروريات المعاملات المالية ويتفق مع الفطرة والمنطق وهو من الأمور التجريدية، ولذلك اتفق الفكر المحاسبي التقليدي مع الفكر المحاسبي الإسلامي فيه، مع الأخذ في الاعتبار فضل السبق للإسلام في هذا الشأن، وتأسيساً على هذا الأساس تبرم العقود والاتفاقيات بين المصرف الإسلامي كشخصية معنوية ويمثله فيها رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه، ويلتزم المصرف بهذه العقود من حيث الحقوق والالتزامات، كما يقوم المحاسب في المصرف الإسلامي بالمحاسبة عن

معـاملات المصـرف وبيـان حقوقـه والتزاماتـه الناجمـة عـن تلـك المعـاملات كشخصـية معنويـة مستقلة عـن إدارتـه، كمـا يعـد حسـاباته الختاميـة والميزانيـة باسمه.

٤. **أساس الحولية:** يعتبر الحول مدة زمنية لحدوث النماء في الفكر المحاسبي الإسلامي، وأساساً لحساب معظم أنواع الزكوات، فقد جاء في الشرح الصغير: " تُقَوِّم كل عروضك كل عام كل جنس يباع به غالباً في ذلك الوقت قيمة عدل على البيع المعروف ". ولقد طبق فقهاء المسلمين أساس الحولية في مجال إعداد الحسابات الختامية للشركات والمنشآت الفردية لغرض حساب الزكاة والتخارج والانضمام، كما طبقت في الدواوين الحكومية لمعرفة المركز المالي والفائض أو العجز في موازنة الدولة، كما استخدم أساساً لتقدير الدخل والخرج للولايات الإسلامية.

٥. وكانت الفترة المالية تحدد على أساس السنة الهجرية في معظم الأحيان، فعن إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان بن عفان يقول: " هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم، ومن لم تكن عنده لم تطلب منه حتى يأتي بها تطوعاً ومن أخذ منه حتى يأتي بها تطوعاً، ومن أخذ منه حتى يأتي هذا الشهر من قابل (قال إبراهيم أراه يعنى رمضان)"، ويقول أبو عبيد بن سلام قد جاءنا في بعض الأثر أن هذا الشهر الذي أراده عثمان هو المحرم، ولعل وجه هذا أن الشهر هو رأس السنة الهجرية (١٣)، ويطلق على أساس الحولية في الفكر المحاسبي التقليدي مبدأ السنة المالية وبذلك لا يوجد اختلاف بين الفكر المحاسبي الإسلامي والفكر المحاسبي الوضعي في هذا الأساس. وتطبق المصارف الإسلامية أساس الحولية، ولكن بعضها يسير على التقويم الهجري والآخر يسير على التقويم الميلادي، وليس في هذا مخالفة شرعية والأولى أن تسير جميعها على أساس الحول الهجري حتى يمكن المقارنة وإعداد الحسابات الجامعة لها جميعاً. وتقوم بعض المصارف الإسلامية بإعداد مراكز مالية على فترات شهرية ربع سنوية لإجراء توزيعات مؤقتة وليس في هذا مخالفة شرعية على أن تتم التسوية النهائية في نهاية الحول.

٦. **استمرارية النشاط:** يقضى هذا الأساس بأن ينظر إلى المشروع إلى أنه مستمر في نشاطه وأن التصفية أمر غير عادى في حياته حيث أن الحياة مستمرة وأن الإنسان فَان وأن الله سوف يرث الأرض ومن عليها، ولذلك يؤمن الفرد بأن أولاده من بعده أو إخوانه سيقومون بمتابعة النشاط إذا مات، كما يؤمن كذلك بأن المال ملك لله سبحانه وتعالى، وأساس ذلك من القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى:.﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ . ﴾. [سورة الحديد:الآية ٧]. ولضمان استمرار المشروع في نشاطه وتجنيبه الأخطار في المستقبل حث رسول الله ﷺ بالاقتصاد في النفقات والاحتياط للمستقبل فقال: " رحم الله امرءاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته " (عن عبادة بن الصامت)، كما قال الإمام على رضي الله عنه: "أعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لأخرتك كأنك تموت غداً". ولقد طبق أساس الاستمرارية في الأنشطة الاقتصادية عند تحديد وقياس الأرباح وتقويم العروض لأغراض زكاة المال وكذلك في شركات المضاربة المستمرة، والتي لم تنص كل العروض إذ يقوم المحاسب عند كل فترة معينة ولتكن نهاية الحول بتقدير الأرباح تقديراً ظنياً وتوزيعها بين أطراف المضاربة، وعند التصفية النهائية قد يرد صاحب العمل ما سبق أن أخذه من أرباح إذا كانت النتيجة النهائية خسارة، ويمكن تطبيق هذه الأساس أيضاً في شركات المفاوضة والعنان وغيرهما من الشركات التي تجيزها الشريعة الإسلامية. ويأخذ الفكر المحاسبي

التقليدي بهذا الأساس، لأنه من الأسس التجريدية والتي تسير وفق الكون ومن ثم لا يجب أن يكون هناك اختلافاً عليها، كما تطبق كل من الصارف الإسلامية والبنوك التقليدية هذا الأساس إلاّ في حالات التصفية فإنه تعد الحسابات وفقاً لأسس محاسبية قد تختلف عن الأسس في حالة الاستمرارية.

٧. **التسجيل الفوري التاريخي:** ويقصد بذلك سرعة كتابة المعاملات فور حدوثها أولاً بأول حسب تاريخ حدوثها باليوم والسنة، ودليل ذلك من القرآن الكريم هو قول الله عز وجل: (.: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ...﴾.) [سورة البقرة: الآية ٢٨٢] ، فلقد أشارت هذه الآية إلى السرعة في كلمة فاكتبوه، فحرف يفيد السرعة والتتابع، وأشارت إلى التاريخ في عبارة إلى أجل مسمى، وعندما أنشأ بيت مال المسلمين كان يتم التسجيل في دفاتره وسجلاته أولاً بأول، وكان يذكر أمام كل عملية وارد أو منصرف اليوم والشهر والسنة، طبقاً لما هو وارد بالمستندات المؤيدة لذلك. وهذا الأساس ملزم للمصارف الإسلامية، حيث يجب التسجيل الفوري لبيان الدائنية والمديونية في أي لحظة زمنية كما يجب أن تستعين بالأساليب الحديثة التي تمكنها من تطبيق هذا الأساس مثل الحاسبات الآلية ونظم المعلومات المتكاملة، وهذا الأساس من الأسس التي لا تصطدم بزمان أو بمكان ويتفق مع الفطرة والمنطق والموضوعية، ولقد أخذت به النظم المحاسبية التقليدية واعتبروه من المبادئ المحاسبية المتفق عليها، ويطبق في كافة البنوك التقليدية والإسلامية وغيرها.

٨. **التسجيل المقترن بالمستندات: (الموضوعية):** ويقصد بذلك أن يكون تسجيل المعاملات مقترناً بأدلة الإثبات والتي تتمثل في المستندات، وذلك لتجنب الاجتهادات الشخصية وسد باب الشك في صحة البيانات، ولقد أكد على ذلك القرآن الكريم، فقال الله تبارك وتعالى: (. وتعالى: ﴿... وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ ...﴾ ...) [سورة البقرة: الآية ٢٨٢] ، والإشارة هنا إلى توثيق الكتابة بالشهادة ويحل محل الشهداء المستندات الموقع عليها من أطراف المعاملات. **وكان التسجيل في بيت مال المسلمين من واقع مستندات من أهمها ما يلي:**

- **البراءة:** وهو مستند خارجي يعطى لمن يقوم بسداد أي شيء إلى بيت المال من مال أو عرض؛
- **الشاهد:** وهو مستند داخلي في ديوان بيت المال يستخدم في التسجيل في المعاملات المتبادلة بين الأقسام والإدارات داخل بيت المال؛
- **رسالة المحمول:** وهو مستند كان يتداول بين دواوين بيت المال في الأقطار الإسلامية.

٩. ويطبق هذا الأساس في المصارف الإسلامية بنفس المفهوم والمضمون الذي كان مطبقاً به في صدر الدولة الإسلامية مع اختلاف الأسماء، ويطلق على هذا الأساس في الفكر المحاسبي الإسلامي الوضعي اسم الموضوعية أو المستندية، وهو من الأسس التجريدية الذي لا يصطدم بزمان أو بمكان وهو يطبق كذلك في البنوك التقليدية.

١٠. ثبات تطبيق الأسس المحاسبية خلال الفترات الزمنية: ويقصد بذلك ثبات الأسس الكلية المطبقة من حيث المسميات حتى تسهل عملية المقارنة والتجميع والتفريق حسب متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وهذا أمر منطقي لأن التوجيه المحاسبي ما هو إلاّ ترجمة لعقود واتفاقيات مبرمة طبقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك طبقاً لأعراف تجارية استقرت بين المتعاملين وأقرتها الشريعة الإسلامية، **ومن بين**

مظاهر التوحيد المحاسبي الذي كان مطبقاً في بيت المال:

- الفترة المالية ـ السنة الهجرية؛
- توحيد وحدات القياس النقدى؛
- توحيد المصطلحات المحاسبية ومفاهيمها وأسسها؛
- نماذج القوائم المالية.

١١. ويعتبر أساس التوحيد المحاسبي وثبات تطبيق الأسس المحاسبية الكلية من الضروريات في المصارف الإسلامية، حتى تمكن من المقارنات وتقويم الأداء بين السنوات وبين المصارف الإسلامية على مستوى الأمة الإسلامية.

١٢. وهناك جهود تبذل الآن من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة نحو توحيد المفاهيم والمصطلحات والأسس والنماذج المحاسبية على مستوى المصارف الإسلامية، ولقد ورد ذلك تفصيلاً في البيان رقم (١)، ورقم (٢) الصادر عن الهيئة. وتعتبر مسألة الثبات من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً أما التوحيد فهناك اختلاف بين المحاسبين بشأنه.

١٣. **القياس الفعلي أو الحكمي:** يتم القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي على أساس الحاصل الفعلي المؤيد بأدلة تحقيقاً لأساس الموضوعية، ولكن الموضوعية الكاملة صعبة التحقيق، فكان ولابد من الالتجاء إلى التقدير الحكمي المبنى على الحنكة والخبرة وغير ذلك من الأساليب وهذا أمر أخذ به الرسول والصحابة في كثير من المسائل، وهذا ما يطلق عليه اسم: التنضيض الحكمي، وتطبيق أساس القياس فعلاً أو حكماً واضح في محاسبة زكاة المال، ففي بعض أنواع الأموال التي يصعب القياس الفعلي ويلجأ إلى التقدير، فقد ورد أن رسول الله **(صلى الله عليه وسلم)** كان يوصى من كانوا يقومون بتقدير الزروع والثمار بالتخفيف فيقول: "إنا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع، والربع قليل " (رواه أحمد). وهذا الأساس مرتبط بقاعدة هامة في فقه المعاملات وهى أن النماء يجرى في المال خلال الحول سواء تم بيع البضاعة أو لم يتم فالربح موجود فعلاً، ويعتبر البيع ضرورة لظهور حقيقته ولذلك يتم التقويم في نهاية الحول بالنسبة للعروض التي لم تبع على أساس القيمة الجارية ويقدر ما تحتويه من ربح، وهذا واضح جلي في فقه الزكاة وفى فقه المضاربة

المستمرة. وتلجأ المصارف الإسلامية أحياناً عند قياسها للنفقات والإيرادات إلى عنصر التقدير الحكمي ولاسيما في مشروعات المضاربة المستمرة، وفى تقدير إهلاكات الأصول الثابتة وفى تقدير المخصصات والاحتياطيات ونحو ذلك، وهذا الأساس معمول به في الفكر المحاسبي التقليدي ولاسيما في ظل التضخم النقدي حيث يصعب حساب التغيرات في الأسعار، كما تطبقه البنوك التجارية، لأن من الأسس التجريدية المرتبطة بسنن الكون: ومنها صعوبة التنبؤ بما يحدث مستقبلاً.

١٤. **القياس النقدي:** يقضى هذا الأساس بقياس الأحداث الاقتصادية وإثباتها في السجلات والدفاتر على أساس وحدات نقدية، وكان لهذه الوحدات في صدر الدولة الإسلامية معادل وزنى من الذهب والفضة، ولقد أشار القرآن إلى ذلك في كثير من المواضع، فيقول الله عز وجل ﴿...وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ **[سورة التوبة: الآية ٣٤]** ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلاّ كان يوم القيامة، صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جنهم فتكوى بها جبهته وجنبه وظهره، كلما بردت أعيدت له " (رواه مسم). ولا يوجد خلاف بين الفقهاء على اعتبار الذهب والفضة ثمناً للأشياء ومعياراً للتقويم، ولا يوجد حرج من أن تستخدم أي عمله بشرط أن يكون مرجعها إلى الذهب والفضة، وفى هذا الشأن يقول ابن عابدين:" رأيت الدراهم والدنانير ثمناً للأشياء ولا تكون الأشياء ثمناً لها فليست النقود مقصودة لذاتها بل وسيلة إلى المقصود "، ولقد طبق هذا في فقه الزكاة وفقه المضاربة والشركات

وفقه القصاص والدية. وهذا الأساس موجود في الفكر المحاسبي الوضعي ولكن مع فرض ثبات وحدة النقد، أما في الفكر المحاسبي الإسلامي يلزم ربط قيمة النقد بالذهب والفضة ولا يفترض ثبات وحدة النقد كما سوف نوضح فيما بعد، وتطبق المصارف الإسلامية أساس القياس النقدي عن طريق التقويم على أساس القيمة الجارية، كما سوف نوضح بعد قليل، حتى تعبر القوائم المالية عن الحاضر في حاضره، وهذا الأساس تطبقه كذلك البنوك التقليدية ولكن بافتراض ثبات وحدة النقد.

١٥. **أخذ التغيرات في قيمة وحدة النقد:** يقضى هذا الأساس بضرورة الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على قيمة وحدة النقد عند التقويم لأغراض إعداد القوائم المالية في ضوء معيار التقويم السابق الإشارة إليه وهو الذهب والفضة. وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق في الفكر المحاسبي الوضعي الذي يقوم على أساس ثبات وحدة النقد والذي وجه إليه العديد من الانتقادات في الآونة الأخيرة، وتطالب المنظمات والمجامع والهيئات المحاسبية العالمية الرجوع عن هذا الفرض أو بمعالجته عن طريق إعداد قوائم مالية إضافية على أساس القيمة الجارية، ويجب على المصارف الإسلامية أن تُقَوِّمْ موجوداتها في نهاية الفترات الزمنية على أساس القيمة الجارية وليس على أساس ثبات وحدة النقد، أما البنوك التجارية فتقوم بإعداد قوائمها المالية على أساس فرض ثبات وحدة النقد، وبذلك تختلف عن المصارف الإسلامية.

١٦. **التقويم على أساس القيمة الجارية:** لقد نادي رواد الفكر المحاسبي الإسلامي ومنذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان باستخدام قاعدة التقويم على أساس القيمة الجارية بغرض بيان نتائج الأعمال والمركز المالي لمشروع مستمر وذلك بهدف المحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض التي اقتنيت به وقدرته على تحقيق الربح والنماء، ويعتمد هذا الأساس على أدلة من السنة وأقوال

الفقهاء فقد ورد عن رسول الله عز وجل : " أنه كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على أثمن الأبل إذا غلت رفع قيمتها،وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها"، وأيضاً ما ذكره أبو عبيد بن سلام حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: " إذا حلت عليه الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع، فقومه قيمة النقد، وما كان عليك من دين في ملاة فاحسبه، ثم أطرح منه ما كان عليك من الدين، ثم زك ما بقى"، وقال أيضاً في الثمن الذي يجب التقويم به: " وقومه بنحو من ثمنه يوم حلت فيه ثم إخراج زكاته ". ويجب على المصارف الإسلامية تطبيق التقويم على أساس القيمة الجارية عند إعداد حسابات النتيجة والمركز المالي لحساب الربحية وتوزيعها بالحق وبيان المركز المالي ليمثل الحاضر في حاضره حتى ولو في كشوف وقوائم ملحقة بالقوائم الفعلية. وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق في البنوك التقليدية، حيث يتم التقويم على أساس التكلفة التاريخية وقت الاقتناء، ويتم حساب التكاليف والإهتلاكات على هذا الأساس بصرف النظر عن التغيرات في مستويات الأسعار، وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى رأس المال. وتأسيساً على ما سبق يختلف التقويم على أساس القيمة الجارية في المصارف الإسلامية عن التقويم على أساس التكلفة التاريخية المطبق في البنوك التقليدية.

١٧. **الواقعية في الاحتياط للمستقبل:** يتم قياس النفقات والإيرادات في الفكر المحاسبي الإسلامي على أساس واحد هو القيمة الجارية، كما تقوم الأصول على أساس القيمة الجارية، وهذا يمثل احتياطاً دقيقاً لما قد يحدث في المستقبل من نقص في الإيرادات أو زيادة في النفقات أو تغير في قيمة الأصول، كما أنه معيار واحد لكل من النفقات والإيرادات. وهذا الأساس يختلف تماماً عن مبدأ الحيطة والحذر المطبق في الفكر المحاسبي التقليدي والذي يقضى بأن تأخذ كل خسارة متوقعة في الحسبان وإهمال كل ربح متوقع وذلك عند تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي، وهذا يؤدى إلى تقدير الأرباح بأقل مما عليه وترحيلها إلى سنوات تالية، وبذلك لا يعبر الربح المحسوب بهذه الطريقة عن الربح الحقيقي القابل للتوزيع. ويجب على المصارف الإسلامية أن تأخذ بأساس الواقعية والمساواة عند تقدير

الالتزامات المتوقعة في المستقبل بعدم المغالاة والاحتياط الشديد للمستقبل لأن عدم الالتزام بذلك سوف ينجم عنه نقل أرباح من فترة إلى أخرى وحرمان مستثمر اليوم من جزء من ربحه ويستفيد بذلك مستثمر الغد، فالواقعية وعدم الإفراط والتفريط أمر واجب عند تكوين المخصصات والاحتياطيات. وعلى النقيض من ذلك تطبق البنوك التقليدية مبدأ الحيطة والحذر بل وتغالي في تكوين المخصصات وهذا يختلف عن ما يجب أن يطبق في المصارف الإسلامية من الواقعية وعدم الإفراط والتفريط وتطبيق معيار واحد لقياس النفقات والإيرادات.

١٨. **المقابلة عند قياس نتائج الأعمال:** يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بأساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند قياس نتائج الأعمال، كما يأخذ كذلك بأساس المقابلة بين صافى الذمة المالية بين فترتين متتاليتين ومعرفة التغير الذي يمثل كذلك نتيجة النشاط. ولقد طبق هذا الأساس في قياس وعاء الزكاة وكذلك في تحديد نصيب الشركاء في شركات المضاربة والعنان والمفاوضة وغيرها، ويأخذ الفكر المحاسبي التقليدي بهذا الأساس كذلك، ولكن تختلف طرق قياس كل من النفقات والإيرادات، فعلى سبيل المثال يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي الربح الحكمي الذي لم يظهر بعملية البيع عند حساب الزكاة كما أنها لا تأخذ بالنفقات غير المشروعة. وتطبق المصارف الإسلامية أساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند تحديد نتائج الأنشطة، مع الفصل بين نشاط الخدمات المصرفية ونشاط الاستثمار والتمويل والأعمال، ونشاط الخدمات الاجتماعية كما تلتزم بقواعد حساب النفقات والإيرادات المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية. وتطبق البنوك التقليدية نفس الأساس، ولكن الاختلاف بينهما في تحليل النفقات والإيرادات وكذلك في طرق قياسها، وعدم الفصل بين نتائج الأعمال بين نشاط الخدمات المصرفية والأنشطة الأخرى حيث تطبق نظام الفائدة الذي يختلف عن صيغ وضوابط الاستثمار الإسلامي.

١٩. **الموازنة بين التبيان والسرية:** يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بضرورة تبيان نتائج الأنشطة وكذلك المركز المالي للوحدة الاقتصادية وذلك لملاكها ولمن يهمهم الأمر، لأن هذا حق من حقوق الملاك والعاملين والمتعاملين والمجتمع الإسلامي، ويرد في عقود المشاركات والمضاربات والمرابحات وغيرها ما يكفل هذا الحق، ويطلق على هذا الأساس في الفكر المحاسبي التقليدي بمبدأ العرض والإفصاح. وتأسيساً على ذلك يجب على المحاسب أن يوضح البيانات المنشورة بالقدر المناسب كل حسب قدره وظروفه وبالطريقة التي تحمى المصالح فلا ضرر ولا ضرار، ومن ناحية أخرى يلتزم المحاسب بالصدق والأمانة والعدل في عرض المعلومات المحاسبية ويتجنب التدليس والإخفاء والغش والتزوير لأن هذا ليس من خلق المسلم، ونجد هذا الأمر واضحاً في آية الكتابة عندما يأمر الله عز وجل المحاسب بالكتابة بالعدل وكما علمه رب العالمين، فيقول الله تبارك وتعالى:: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ ...﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٢]. ويجب على المصارف الإسلامية أن توازن بين التبيان من ناحية وبين مصالح الأطراف المعنية بأمر المصرف من ناحية أخرى (مستثمرين ومساهمين وعاملين ومتعاملين وجهات حكومية)، بحيث لا تغطى مصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر، ولا توجد معايير لقياس درجة التبيان المطلوبة فهذا أمر موكول لذوى الخبرة

يقدرونه حسب خبرتهم وظروف الحال. ويلاحظ في القوائم المالية المنشورة للبنوك التقليدية الاختصار الشديد والحذر الملحوظ نظراً لحساسية وضع البنوك في المجتمع، ومن ثم فهي لا تطبق مبدأ أساس التبيان بالمفهوم السليم وهو ما يطلق عليه اسم الإفصاح، وبالمقارنة نجد أن القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية أكثر تبياناً ووضوحاً عن نظائرها في البنوك التقليدية.

٢٠. يتضح من التحليل السابق أن المحاسبة في المصرف الإسلامي تنضبط بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي المستنبط من مصادر الشريعة الإسلامية، وهناك بعض أوجه التماثل بين هذه الأسس وما يناظرها في البنوك التقليدية، كما أن هناك اختلافات جوهرية واضحة في بعض الأسس وخصوصاً التي لها علاقة مباشرة بالفكر والقيم والمثل والأخلاق والسلوكيات؛ ومن ناحية أخرى هناك أسس محاسبية خاصة ببعض أنشطة المصرف الإسلامي وليس لها صفة العمومية. وفي هذا المقام يجب الإشارة إلى أن هناك بعض المحاسبين يطلقون على أسس المحاسبة السابقة أسماءً أخرى مثل: فروض، مفاهيم، مبادئ ولكن الجوهر واحد. ولقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من الفروض والمفاهيم للمؤسسات المالية، سوف نتناولها في البند التالي بشيء من التفصيل.

٢١. **ثالثا:** الفروض والمفاهيم المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

٢٢. لقد أصدرت هيئة مجموعة الفروض المفاهيم المحاسبية للمؤسسات **المالية الإسلامية نلخصها في الآتي**:

- مفهوم الوحدة المحاسبية؛
- مفهوم استمرار المنشأة؛
- مفهوم الدورية؛
- مفهوم ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس المحاسبي؛
- مفهوم إثبات وتحقق الإيراد؛
- مفهوم إثبات وتحقق المصروفات؛
- مفهوم إثبات المكاسب والخسائر؛
- مفهوم مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر؛
- مفهوم قياس القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.

ولقد سبق أن تناولنا هذه المفاهيم بشيء من التفصيل في الصفحات السابقة لأنها لا تختلف عن الأسس.

المحور الثالث: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في المصارف الإسلامية.

أولا: متطلبات القياس والإفصاح وفق منهج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية.

قبل التطرق إلى متطلبات القياس والإفصاح وفق نموذج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية لا بأس ان نمر على الخصائص المميزة لمحاسبة المصارف الإسلامية.

٢٣. الخصائص المميزة محاسبة المصارف الإسلامية: تتسم هذه المعايير بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي: (١٤)

- **المشروعية:** حيث أنها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولا تتعارض معها؛
- **القيم:** حيث تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الطيبة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، منها ربانية المصدر؛
- **الموضوعية:** حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يلجأ إلى التقدير الحكمي إلاّ إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي؛
- **الفطرة:** حيث تتفق مع فطرة ما تفتقت عنه عقول البشرية الملتزمة بشرع الله سبحانه وتعالى؛
- **المعاصرة:** حيث تسمح باستخدام أساليب التقنية المعاصرة في تنفيذ أداء العمليات المحاسبية فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها؛
- **المرونة:** حيث تسمح بالاجتهاد في مجالات الاجتهاد الشخصي وخذا يعطيها الملائمة لكل زمان ومكان؛
- **العالمية:** من منظور عالمية الإسلام ، وبالتالي عالمية الأسس والمفاهيم المستنبطة من مصادرة.

الحاجة للقيمة السوقية العادلة كطريقة تقييم: إن القول أن التضخم والتغير السريع في الأسعار هو الذي دفع إلى ظهور طريقة التقييم بالقيمة العادلة، هو أمر لا يمكن الجزم به، على الرغم أنه قد يكون أحد الأسباب ولكنه ليس أولها وليس سببا رئيسا دعا للبحث عن طريقة قياس محاسبي تتجاوز الأخطاء التي وقعت بها الطرق السابقة والتي لم تقم بحل هذه المشكلة، إلا أن الرغبة في وجود منهج معياري(١٥) محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي هذه المعلومات هو الأمر الأكثر ترجيحا كسبب في ظهور نموذج القيمة العادلة وخاصة ظهور العديد من الاتفاقيات الموجهة للمحاسبة التي تدعى استحالة وجود منهج معياري للمحاسبة، إلا أن المعيارية في المعلومات المحاسبية تظهر من خلال اعتماد هذه المعلومات على توفر الخصائص النوعية بها - وسنتطرق لها لاحقاً - وهي الخصائص التي يرغب فيها يفضلها مستخدمو المعلومات لاتخاذ القرارات المستقبلية، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال محتوى للمعلومات يبين الوضع الحالي للمؤسسة، ويكون بعيداً عن معرفة وآراء(١٦) القائم بالقياس المحاسبي - غالبا المحاسب - وهذه هي المعلومات المحاسبية التي يرغب الجميع بالحصول عليها وإن أهم ما يبين الوضع الحالي للمؤسسة هو قدرتها على استمراريتها في سداد التزاماتها ومقدار الربحية التي تحققت من خلال أدائها الماضي وهذا لا يتحقق ما لم يتم التعرف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وهذا الأمر مناط إلى معرفة كمية النقد الحالي الموازي الذي يمكن أن يتوفر للمؤسسة، وهذا هو مبدأ عمل القيمة العادلة كما تبين من خلال شرح مفهوم القيمة العادلة في المحور الأول، فالغاية هو إنتاج معلومات محاسبية لا تقبل لا تقبل الشك، ويمكن أن يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية، وتشبع رغبات المستثمرين الذين يمثلون الأشخاص الأكثر أهمية في أي المؤسسة - لأنهم ببساطة يملكون المؤسسة - من خلال توفير الثقة والبدائل التي يفضلونها، وهذا ما يسعى إليه نموذج القيمة العادلة، كما أن الحاجة إلى وجود مقياس صحيح للقدرة الشرائية للدخل المتبقي بين فترتين زمنيتين من الأمور الهامة لأصحاب الملكية، الذين يرغبون من خلال معرفة قيمته إذا كانت

الأموال المضحى بها التي تم استثمارها في المؤسسة قد أتت أكلها الذي يظهر من خلال الزيادة في الثروة التي تم تقديمها للمؤسسة، وهذا الأمر سعت إليه محاسبة القيمة العادلة لتحقيقه، وهذا أمر لم يكن ليحققه تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار التي حاولت مواجهته إبان ظهورها(١٧).

إنه من الاسم الذي تم إطلاقه على هذا الأسلوب في القياس المحاسبي يتبين أنها ظهرت لتقيس " قيمة " وإن معرفة قيمة المؤسسة من الأهمية القصوى لجميع الأطراف ذات العلاقة مع الوحدة المحاسبية، يقول Wright (١٩٩٨) أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى معرفة القيمة الحقيقية لمؤسسة ما والتي لا تظهر إلا من خلال القيمة العادلة، **ومن هذه الأسباب**:

- بيع أو شراء الاستثمارات - اختيار ما بين البدائل - وقرارات الاندماج التي تتم بين المؤسسات، أو قرارات الحيازة - شراء - لمؤسسة ما؛
- التخطيط للأعمال المؤسسة.
- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم، والمستثمرين، والمقرضين.

إلا أنه يمكن القول أن هذه الأسباب التي توضح بعض مسوغات استخدام القيمة العادلة، ولا يعبر عن واقعية الأسباب التي بدأت بها محاسبة القيمة العادلة، وهي أنها ظهرت لتعكس الواقع الحالي للوحدة المحاسبية.

١. الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح.

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند تأسيس المؤسسات المساهمة أو زيادة رأسمالها، **ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الالتزام بالأسس التالية**.(١٨)

- أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري؛

- أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات ا لداخلية لصالح فئة على حساب أخرى؛
- يجب أن تعد المعلومات المالية طبقًا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية؛
- يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- إعداد المعلومات بحيث ت عبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها صدق تمثيل الظواهر والأحداث؛
- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

٢. المجالات الرئيسة لتطبيق منهج القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية:

يغطي منهج تطبيق القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المجالات الرئيسية التالية **والتي يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية مع مراعاة المعايير الشرعية**: [١٩]

١. **الأدوات المالية:** تقيد الأدوات المالية عند نشوئها بالكلفة، لإغراض قياس الأدوات المالية بعد نشوئها فان المعيار المحاسبي يصنف **الموجودات المالية** على النحو التالي:

أ. قروض وديون لا يحتفظ بها للاتجار وتقاس بالكلفة؛

ب. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات ثابتة وتملك المؤسسة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة – وهنا يمكن الإشارة الى عدم التعامل بالسندات في المصارف الإسلامية -؛

ج. موجودات مالية مقاسه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل الموجودات المحتفظ بها للاتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة العادلة؛

د. موجودات مالية متوفرة للبيع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات من (٢) و(٣) أعلاه وتقاس بالقيمة العادلة.

أما المطلوبات المالية فيتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصًا أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها، وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي:

أ. التزامات مشتقات مالية – ولا يمكن التعامل مع المشتقات المالية في المصارف الإسلامية -؛

ب. ومطلوبات مالية لأغراض الاتجار.

ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب والملائم لها، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي على أسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير، من جانب آخر يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) الأسس المحاسبة المتبعة في المحاسبة عن **الموجودات المالية التي يتم حيازتها لإغراض التحوط على النحو التالي:** [٢٠]

أ. **تحوط القيمة العادلة:** يؤخذ التغيير في الموجودات والالتزامات المتعلقة به إلى بيان الدخل؛

ب. **تحوط التدفقات النقدية**: يؤخذ التغيير إلى حقوق الملكية لحين تحققه؛

ج. **تحوط صافي الاستثمار الخارجي:** يؤخذ التغير إلى حقوق المساهمين لحين التخلص من الاستثمار وعندها يؤخذ التغيير إلى بيان الدخل، إن التحوط لأسعار الفوائد تعد تحوطًا للقيمة العادلة.

٢. **الاستثمارات العقارية:** يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل (علمًا بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الإفصاح عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية). حيث تم إصدار معيار المحاسبة الدولي ٤٠ العقارات الاستثمارية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في افريل٢٠٠٠، وضرورة اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٤٠ المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية والذي يمكن المصارف الإسلامية استعماله إذ إن هذا المعيار: [٢١]

أ. يحدد قواعد المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والإفصاحات المتعلقة بها؛
ب. يتم تطبيق هذا المعيار على الاعتراف بالاستثمارات العقارية وقياسها والإفصاح عنها؛
ج. يطبق هذا المعيار على الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي بالنسبة للمستأجر وعلى قياس الاستثمارات العقارية المؤجرة بموجب عقد إيجار التشغيلي بالنسبة للمؤجر.

ثانيا: تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية.

لقد نصت الفقرة (٧٨) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية على أن: " معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية لتحديد الوضع المالي العام للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها، في كثير من الأحيان، تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات. وتمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك، وتوفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها. وعندما لا يظهر المشروع الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية فإنه يقوم بتوفير معلومات القيمة العادلة من خلال إفصاح إضافي " [٢٢].

كما أن العديد من الدراسات[٢٣] أكدت على أن بيانات القيمة العادلة تقدم قوة تفسيرية أكبر من بيانات التكلفة التاريخية وذلك في ظل بعض **الأوضاع الخاصة ونجزها فما يلي:**

يذكر(الهواوي، ٢٠٠٣م) بأوجه القصور المأخوذة على القوائم المالية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية من حيث عدالة التمثيل للمركز المالي الحقيقي الذي تعكسه القوائم المالية، مشيرا في نفس الوقت إلى عدم إمكانية اتخاذ إي قرار

استثماري بدون توفر معلومات محاسبية مناسبة لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد؛ توصل(المغيولي، ٢٠٠٣م) إلى أن زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية لمتخذ القرار من خلال زيادة استخدام القيم الجارية (العادلة) قد يكون مصحوبا بنقص في مصداقيتها، الأمر الذي يستوجب تعزيز معلومات القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفقا للقيم الجارية (العادلة) مما يزيد من خاصية الملائمة (Relevance) للمعلومة وفي نفس الوقت يحافظ على خاصية المصداقية (Reliability)؛ بين (خليل، ٢٠٠٣م) أهمية المعلومات المحاسبية كمصدر رئيسي للمعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية المختلفة، موضحا أن تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية واختلاف طبيعة استخداماتهم لها قد أدى إلى ضرورة تنوع الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية للوفاء بمتطلبات الأطراف المختلفة، مثل: الملائمة (Relevance)، التوقيت الملائم، إمكانية التحقق (Verifiability)، الموضوعية (Objectivity)، عدم التحيز (Unbiased)، الموثوقية وإمكانية الاعتماد (Reliability)، الاكتمال (Completeness)، الوضوح (Clarity)، كما أوضح أن لتعدد الخصائص أثر كبير في تطور الكثير من المفاهيم والمبادئ المحاسبية، فخصائص المعلومات المحاسبية عموما هي نتاج تفاعل المبادئ والقواعد المحاسبية المطبقة في الواقع العملي، حيث تعكس مضمون هذه المبادئ والقواعد، وتعكس أيضا العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على اختيار الإدارة للسياسات والمبادئ المحاسبية.

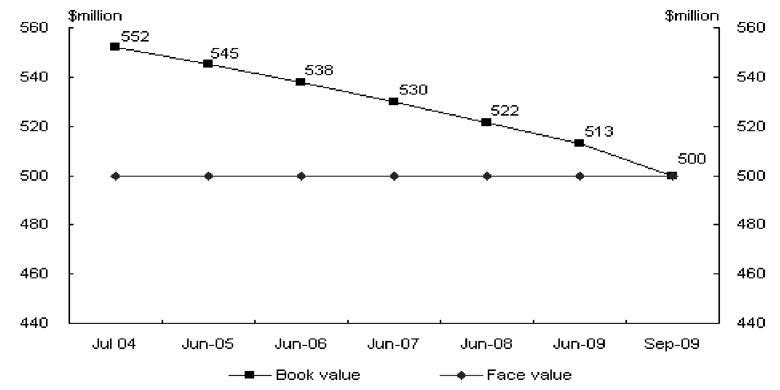
وتوصل (الصيح، ٢٠٠٥م) إلى محدودية درجة ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا للتكلفة التاريخية، مؤكدا على عدم صلاحية مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد البيانات المالية في ظل التضخم وضرورة التوجه نحو استخدام طرق تتضمن تعديلا يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.

١. **مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:** إحدى الشركات الاسترالية AOFM تستخدم التكلفة التاريخية لتقييم أصولها وخصومها المالية، بما فيها المشتقات، ويستعمل العائد الثابت لقياس الأداة المالية خلال مدة حياتها، بغض النظر عن حركات العائد في السوق. هذه الشركة أصدرت

فـي ٠١ جويليـة ٢٠٠٤ سـند قيمتـه٥٠٠ مليـون دولار، بمعدل فائـدة ثابـت ٧.٥ بالمائـة، يسـتحق فـي ١٥ سـبتمبر ٢٠٠٩، سـعر السـند فـي السـوق ٥٥٢ مليـون دولار بمعدل فائدة ٥.٦٥ بالمائة. يتضـمن ١١ مليـون دولار فائـدة مسـتحقة فيمـا يخص القسيمة المقبلة على السند (١٨.٧٥ مليون دولار في ١٥ سـبتمبر ٢٠٠٤). الرسم البيانـي التـالي يبين لنـا الميزانية باستخدام المعلومـات علـى أسـاس التكلفـة التاريخية.

الشكل رقم (٠١)

البيان الذي يمثل الميزانية باستخدام المعلومات على أساس التكلفة التاريخية.



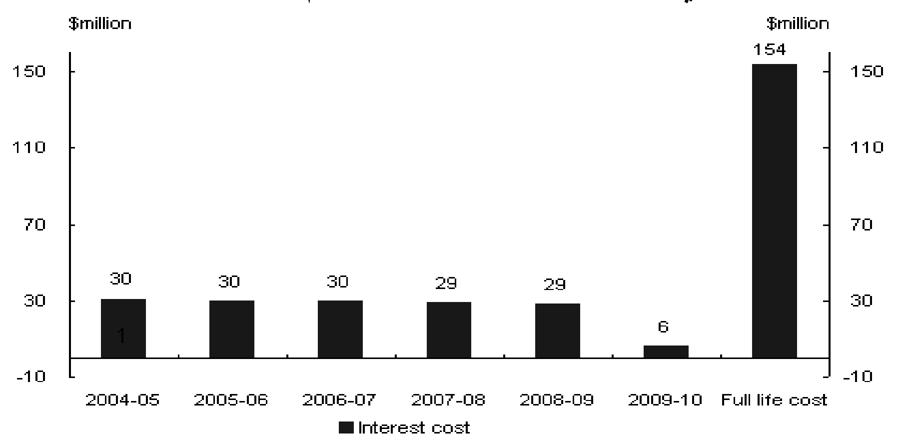
المصدر: هوام جمعة، **<u>مدى ملائمـة القيمـة العادلـة لتقرير المـالي</u>**، ورقـة بحثيـة مقدمـة فـي الملتقـى الـوطني حـول: **"المؤسسـة علـى ضـوء التحـولات المحاسـبية الدوليـة"**؛ كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير، قسـم العلـوم التجارية، جامعة عنابة، نـوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٢. نقلاً عن: Introduction Fair Value Accounting, Commonwealth of Australia , Of ٢٠٠٤

واضـح مـن الرسـم أعـلاه أن التكلفـة التاريخيـة للسـند تبـدأ فـي النقصـان بالرغم من ثبات العائد من قيمة الإصدار**من** ٥٥٢ مليون إلى ٥٠٠ مليون عند استحقاقها، وهذا راجع إلى عامل مرور الزمن.

أمـا الرسـم المـوالي فهـو يتعلـق بتكلفـة خدمـة الـدين باسـتخدام التكلفـة التاريخية، حيث نتج عن استخدام التكلفة التاريخيـة فائـدة متوقعـة ومرنـة للسـند (٣٠ مليون دولار كل سنة مالية).

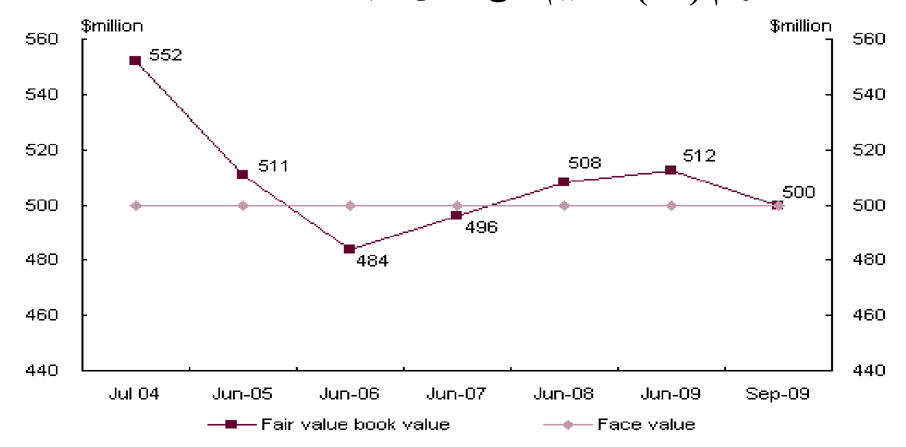
الشكل رقم (٠٢)

البيان الذي يمثل تكلفة خدمة الدين باستخدام التكلفة التاريخية.



المصدر: هوام جمعة، **مدى ملائمة القيمة العادلة لتقرير المالي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: **"المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"**؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣. نقلاً عن: Introduction Fair Value Accounting, Commonwealth of Australia , Of ٢٠٠٤ إن التقييم على أساس القيمة العادلة كما سنرى من خلال الرسم البياني الموالي فإنها تعطي نتائج غير متوقعة ومتغيرة، فمعدل الفائدة للسند يتغير من سنة لأخرى ، فإذا افترضنا أن المعدل في نهاية جوان من كل سنة هو ٧.٥% في ٢٠٠٥، ٩ % في ٢٠٠٦، ٨ % في ٢٠٠٨ و٦ % في ٢٠٠٩ على التوالي، وان التغير في المعدل من سنة لأخرى هو من ٥٠ إلى ٢٠٠ نقطة، أجال الأداة المالية هو محدد لحساسية سعرها للتغيرات في معدل الفائدة، كلما كان الأجل طويل كلما كانت الحساسية اكبر(في مثالنا أجل السند هو حوالي ٥ سنوات من تاريخ إصداره) .

الشكل رقم (٠٣): التقييم على أساس القيمة العادلة.



المصدر: هوام جمعة، **مدى ملائمة القيمة العادلة لتقرير المالي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: **"المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"**؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣، نقلاً عن: Introduction Fair Value Accounting, Commonwealth of Australia , Of

٢٠٠٤ من البيان أعلاه نلاحظ انخفاض في القيمة العادلة بمبلغ ٤١ مليون دولار وهذا راجع إلى عنصرين:

- التدني - Amortasition - بـ ٧ مليون دولار بسبب العامل الزمني؛
- إعادة تقييم العائد – انخفاض بـ ٣٤ مليون دولار بسبب زيادة العائد في السوق.

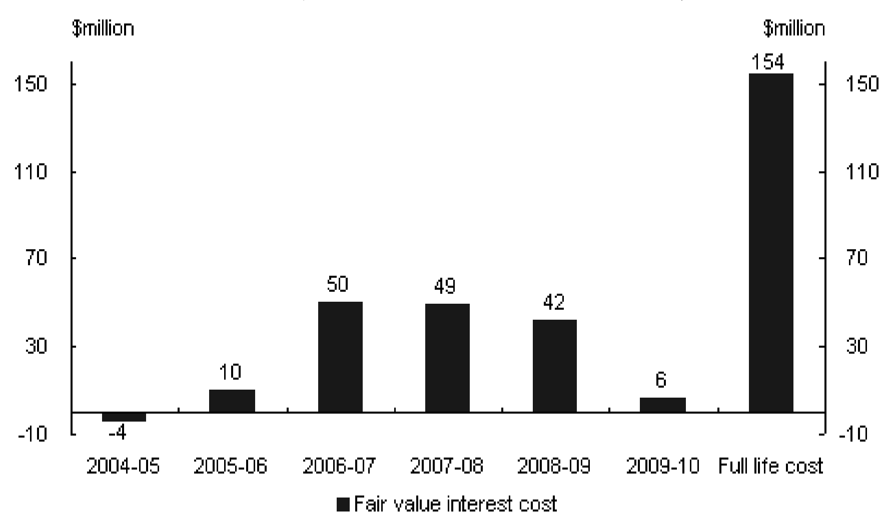
إن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس القياس يعترف فقط بالتدني عند تحديد قيمة السند، في حين أن التقييم على أساس القيمة العادلة يعترف بالعنصرين.

أما الرسم الموالي فهو يتعلق بتكلفة خدمة الدين، حيث نلاحظ أن الفائدة تتغير كذلك وغير متوقعة عند استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس، فمثلاً كان العائد على السند ٤ مليون دولار في ماي ٢٠٠٤، في حين أن تكلفة خدمة الدين هي ٥٠ م دولار في جويلية ٢٠٠٦.

إعادة تقييم العائد يمثل التكلفة / العائد على امتلاك فائدة في محيط متغير الفائدة، إن العائد المحقق في ماي ٢٠٠٤، على السند يعود إلى الزيادة في معدلات الفائدة (علاقة عكسية بين العائد والسعر). أما في جويلية ٢٠٠٦، إن مصروف الفائدة الناتج من الاستمرار في الامتلاك يرجع إلى انخفاض في معدلات الفائدة.

الشكل رقم (٠٤)

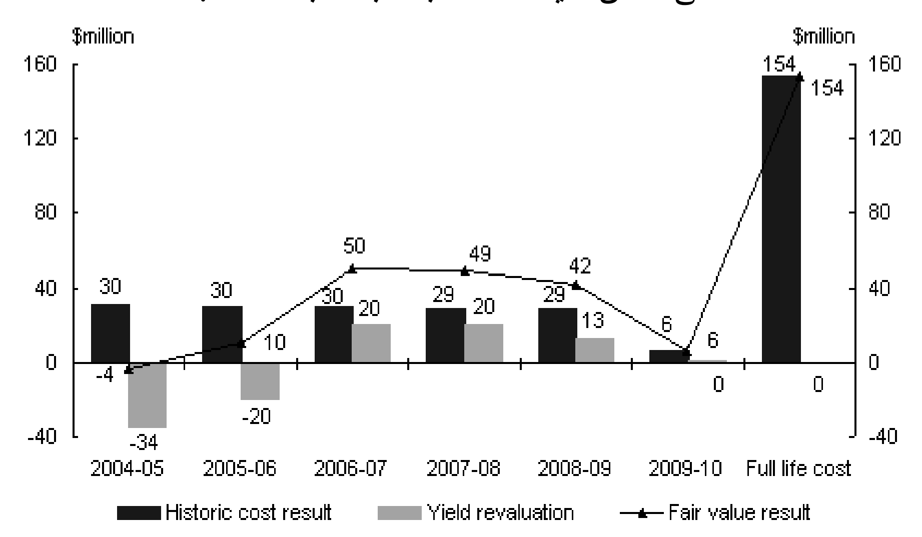
البيان الذي يمثل تكلفة خدمة الدين باستخدام التكلفة التاريخية.



المصدر: هوام جمعة، **<u>مدى ملائمة القيمة العادلة لتقرير المالي</u>**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: **"المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"**؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣. نقلاً عن: Introduction Fair Value Accounting, Commonwealth of Australia , Of ٢٠٠٤ .

أما الرسم البياني الموالي فهو يمثل مقارن بين المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية والمحاسبة على أساس القيمة العادلة بالنسبة لعبء الفائدة.

الشكل رقم (٠٥): مقارن بين المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية والمحاسبة على أساس القيمة العادلة بالنسبة لعبء الفائدة.



المصدر: هوام جمعة، **مدى ملائمة القيمة العادلة لتقرير المالي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: **"المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"**؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣. نقلاً عن: Introduction Fair Value Accounting, Commonwealth of Australia , Of ٢٠٠٤ إن تكلفة خدمة الدين سوف تكون متساوية تحت الطريقتين المحاسبيتين، لكن الاختلاف المحاسبي في العائد قد ينشأ عادة من دورة محاسبية إلى أخرى، في إستراتيجية إصدار أو امتلاك إلى غاية استحقاق الأداة سيكون الأثر مساويا للصفر، لكن اثر إعادة التقييم سوف يكون واضحا إذا قررت الشركة التنازل عن الأداة قبل الاستحقاق فقد تلجأ إلى استرداد الأداة لغرض تحقيق الربح، إعادة هيكلة الدين..الخ.

وفقا لذلك، فالمقياس الملائم لتكلفة خدمة الدين لتقييم الأداء هو منفصل عن أهداف الذمة المالية للشركة، وأنها تعتبر إن التكلفة التاريخية هي أكثر ملائمة لأغراض الإصدار ووظائف الإدارة، أما القيمة العادلة في أكثر ملائمة للمنظمات التي تركز على المتاجرة قصيرة المدى وناتج الربح، فهي تربط

النتيجة بمعدلات السوق الجارية وتمحي اثر الأحداث للسنوات الماضية من دخل السنة الجارية. كذلك فالمعلومات على أساس القيمة العادلة هي ذات منفعة لمستخدمي القوائم المالية، فهي تسهل تقييم التعرض إلى الخطر المالي مثل حساسية معدل الفائدة وخطر القرض.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فيمكن الاستفادة من خصائص نموذج القيمة العادلة ولكن لأبدا من مراعاة المبادئ الشرعية لتطبيق هذا النموذج وتطبيق ما يمكن ان يتوافق مع المعايير الشرعية.

أ. **علاقة محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير المالية:** أعلن مؤخراً مجلس معايير المحاسبة الدولي "IASB" ومجلس المعايير المحاسبة المالية "FASB" عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من رئيس هيئة سوق المال الهولندية السيد HANS " Hoogervost" والمفوض السابق لرئيس هيئة سوق المال الأمريكية "SEC" السيد "HARVEY" "Gold Schmid" والتي شملت كذلك عداداً من الأعضاء من فئات المستثمرين، المراجعين، ومستخدمي القوائم المالية وقد أنيط بهذه اللجنة مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد القوائم التقارير المالية في ظل الأزمة المالية وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية تنافس بشكل منسق على مستوى عالي جدا وأن كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية سيلتزم بتوصياتها التزاماً كاملاً وهدفت هذه المجموعة إلى تحقيق هدفين هما[٢٤] تطوير معايير عالمية لإعداد قوائم وتقارير مالية تتمتع بدرجة عالية من الشفافية؛

ب. إعداد الآليات ودلائل الإرشاد المناسبة للتطبيق؛ هذا وقد أكدت إحدى الدراسات (DIFABIO, ٢٠٠٩) أنه يجب الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ ٥٩٧ مستثمر، والذي أشار إلى: [٢٥]

أ. أن ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة؛
ب. أن ٨٥% من المستثمرون يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة في جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

كما أكدت دراسة (شنوف شعيب، ٢٠٠٩) على أهمية الاعتماد على عدد محدود من المؤشرات المحاسبية التي تتميز بالملائمة مع التركيز على القدرة التنبؤية للمعلومات الناتجة عن تلك المؤشرات، والقدرة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب المحاسبية الأخرى بحيث يمكن الاستعانة بنسب محددة عند تقييم قطاع صناعي معين بدلاً من استخدام عدة نسب لتحقيق نفس الغرض، وأكدت الدراسة على أنه يجب السعي في ظل الأزمة المالية العالمية إلى بناء نموذج كمي تنبؤي يتوافق مع متطلبات سوق الأوراق المالية ويتلافى أوجه القصور التي شابت بناء النماذج الكمية المماثلة والواردة بالفكر المحاسبي المعاصر وخاصة في مجال التحليل المالي المتقدم.

وركزت الدراسة على مقومات هذا النموذج بحيث يعتمد على تحليل القوائم المالية من خلال عدد من النسب المالية التي يعتمد عليها هذا النموذج حيث تتضمن بعض النسب المحاسبية التي تشير إلى مدى تعرض الشركات المساهمة للأزمات المالية وخاصة تلك الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية،

ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أ. نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية وانخفاض النسبة يقترن بوجود أزمة مالية؛
ب. نسبة حقوق الملكية إلى رأسمال المدفوع وزيادة النسبة يفصح عن وجود أزمة مالية؛
ج. نسبة الربح من العمليات الأخرى إلى صافي الربح الكلي وترتفع هذه النسبة في أوقات الأزمات المالية.

كما أشارت دراسة (SILVEERS, ٢٠٠٩) إلى تبني مجلس المعايير المحاسبة الدولية ما يعرف بمفهوم القيمة السوقية للقيمة العادلة، وهي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف التعامل ممن لديهم الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق، وتكون المعاملات في ظل منافسة حرة بما يحقق خاصية الملائمة، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة المقياس الأكثر ملائمة، وهذا يعني أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS تتضمن عملية الاعتراف بالأصول والخصوم والتي تقاس مبدئيا على أساس التكلفة التاريخية ثم يعاد قياسها والاعتراف بها على أساس القيمة العادلة. فإذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملائمة يعد أمرا جوهرياً في ظل مفهوم الدخل الشامل حيث أن أي تعديل في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر في تقيم أداء المؤسسة [٢٦].

وناقشت دراسة أخرى (Greuning, ٢٠٠٩) أهمية معايير التقارير المالية الدولية بالنسبة للمستثمرين والمقرضين، حيث ينصب اهتمامهم على تقدير صافي قيم التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة. وتكون المعلومات الناتجة عن نموذج القيمة العادلة أكثر ملائمة لما تملكه من قدرة تنبؤية أعلى عند تقدير تلك القيم [٢٧].

كما أيدت دراسة (خالد حسين، ٢٠٠٩) قياس بنود القوائم المالية على أساس القيمة العادلة حيث أنها المقياس الأكثر ملائمة لتقارير عن قيم الأصول والخصوم التي يتم تداولها من قبل المؤسسة، وأن القيمة العادلة للأصول التي تملكها المؤسسة أو المتاحة للبيع هي القيمة الملائمة. بالرغم من أن الدراسة تضمنت تساؤل عن معنى تقييم المؤسسة وفقا للتغيرات في قيم الأصول والخصوم التي لا تنوى المؤسسة الاتجار بها[٢٨].

وبمكن أن نعرض استكمالاً لتوكيد العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير من خلال عرض علاقة محاسبية القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في التقارير المالية كما **يتضح من الجدول التالي:**

الجدول رقم (٠٣)

علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة **المعلومات المحاسبية**

الخصائص	الملائمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
نموذج القيمة العادلة	يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات؛ تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات؛عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.	يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي القابلية لتحقق والصدق والحياد؛ وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية؛ وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.	يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضلها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية؛ وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.	يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية. ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الصول والالتزامات المالية. نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن تطبيق القيمة العادلة كمبدأ عام للتقييم يطرح العديد من المشاكل في مجال التطبيق ويثير الجدل على الرغم من

المزايا النوعية للتقييم بالقيمة العادلة، حيث ينتج بشكل عام ملاحظات استنتاجيه ترجع إلى الانتقادات الموجهة النابعة من نقص الدراسات التجريبية، كما أن إدخال هدف التقييم في الفكر المحاسبي يطرح تساؤلات قانونية عن مدى موضوعية الطرق المحاسبية في التقييم ويلح على ضرورة وضع إطار فلسفي فكري وهذا راجع إلى فعالية السواق المالية كفرضية للعمل.

١. **التطبيق التجريبي الميداني لملائمة القيمة العادلة:** نشر بيان (FASB) في عام ١٩٧٨ بيان المفاهيم رقم (١) مبيناً بأن الهدف الرئيسي للإبلاغ المالي يقع في تزويد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات. وقد وضع هذا تغير في اتجاه وضع المعايير المحاسبية، كما أن النشرة رقم (٢) قد أضافت "الملائمة والموثوقية" (Relevance & Reliability) على أنهما الصفتين النوعيتين الأكثر أهمية للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة. وتكون المعلومات المحاسبية موثوق بها إذا كانت قابلة للصحة والتحقق، ومحايدة، ولديها تمثيل صادق وأمين. ونلاحظ من هذا التعريف بأن التكلفة التاريخية ليست ملائمة وذات صلة - ليست في الوقت المناسب- وغير موثوق بها - قابلة للصحة والتحقق، ولا تمثل بصدق الأحداث أو العمليات الجارية-. إن القيمة العادلة في التطبيق الجاري لـ (FASB) تتطلب استخدام القيمة السوقية- إن وجدت- أو معلومات السوق – مدخلات- لاحتساب التقدير. وهذه محاولة لجعل القيمة العادلة على أنها موثوق بها إلى أكثر حد ممكن. ومع ذلك، فإن معارضي القيمة العادلة استمروا في انتقاد فقدان هذه القيمة للموثوقية عندما لا توجد قيمة سوقية. وأما بالنسبة للملائمة، يمكن أن تكون القيمة العادلة ذات صلة وملائمة في الوقت المناسب.

وبناء على ما تم تناوله سابقاً، فإن الإبلاغ المالي الفاعل يجب أن يحقق عدة أهداف واسعة، حيث يجب أن يساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية الحاليين والمستقبليين على أمور عديدة، **منها:**

- اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية الرشيدة؛
- تقييم التدفقات النقدية المتوقعة؛
- تقييم التقرير عن موارد المشروع والالتزامات على هذه الموارد والتغيرات التي طرأت عليها؛
- تقييم التقرير عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية؛
- تقييم التقرير عن أداء المشروع وأرباحه؛
- تقييم السيولة واليسر وتدفق الأموال؛
- تقييم وصاية الإدارة والأداء؛
- شرح وتفسير المعلومات المالية.

ولقد تم تطبيق ترجمتين مختلفتين في السبعينات من القرن الماضي للتكلفة الجارية لبعض الشركات المساهمة العامة الكبرى. ولكن هذه التجربة المبكرة للتكلفة الجارية تبين بأنه ليس لها صلة أو ملاءمة للمستخدمين المقصودين للبيانات المالية.

وبعد التحاق السيد Burton بهيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في عام ١٩٧٢ كمحاسب رئيسي، فقد تغير الموقف بالهيئة لصالح استخدام طريقة أكثر ملاءمة - غير التكلفة التاريخية-. وفي عام ١٩٧٦ أصدرت (SEC) (Accounting Series Release (ASR ١٩٠ بيانات تطلب فيها الإفصاح عن تقدير للتكاليف الاستبدالية للأصول العينية الموجودة في المؤسسة. كما أن (FASB) أصدر بعد ذلك النشرة رقم ٣٣ مطالباً الإفصاح عن التكلفة الجارية للأصول العينية في تقارير، وذلك باستخدام أسعار قياسية لتعديل التكلفة التاريخية الأصلية للأصل بالنسبة للتضخم.

وبعد أن أصبح كل من FASB ٣٣ and ASR ١٩٠ ساري المفعول حاولت عدة دراسات ميدانية تقييم ملاءمة متطلبات الإفصاح، حيث وجد بعض الباحثين دليلاً يقترح بأن للتكلفة الجارية محتوى معلومات إضافية تزيد عن تلك التي تزودها التكلفة التاريخية في بعض الصناعات. ومع ذلك، فإن الدليل من معظم بحوث ميدانية أخرى اقترحت غير ذلك، حيث جادلوا بأن استخدام التقديرات المبنية على أساس الأرقام القياسية للتكلفة الجارية لا تقدم معلومات إضافية للسوق لأن مستخدم البيانات يستطيع الحصول على مثل هذه المعلومات قبل نشر البيانات المحاسبية.

لذلك يمكن القول على أن نموذج محاسبة القيمة العادلة لها أثر ايجابية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة خاصية الملائمة لذلك يمكن استفادة المصارف الإسلامية من تطبيق هذا النموذج بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الخاتمة

لعل أكثر ما تشكو منه المحاسبة هو كثرة الطرق والسياسات وتعدد البدائل والنماذج المحاسبية التي وإن نظر إليها على أنها تحقق التنويع والتنوع، بحيث تختار كل مؤسسة ما يرون لها من بدائل ومبادئ المحاسبية متعارف عليه والمقبولة قبولا عاما، وما يناسب حجمها وظروفها وطبيعة أعمالها والبيئة المحيطة بها إلى أن ذلك يعتبر من عيوب المحاسبة التي قد تتسبب في الإفصاح عن معلومات مالية مظللة قصدا أو عن غير قصد ورغم جاذبية منهج القيمة العادلة إلى أنه قد يكون من الصعب القول أن هذا المنهج قد قدم برنامجا متكاملا في مجالات الاعتراف والإفصاح المالي، **كونها تعاني من بعض العيوب منها:**

١. إن القيام بالتقديرات والتقييمات المترتبة على إتباع مفهوم القيمة العادلة إذا لم يتوفر سوق لبعض البنود سيتطلب بذل جهود كبيرة، وتحمل مصاريف إضافية تؤدي إلى رفع التكلفة، مما قد لا يعود على المؤسسة بعائد يتناسب مع التكلفة الإضافية؛
٢. إن القيام بالمهمات المطلوبة وفق متطلبات مفهوم القيمة العادلة تتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم وما يترتب ذلك من عدم استيفاء لبعض المتطلبات الإفصاح، أو الاشتراطات المطلوبة من الجهات الرسمية والقانونية، وتأخير وصول معلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛
٣. إن القيمة العادلة وهي تقدم البديل لمبدأ التكلفة التاريخية، أبرزت مفاهيم متعدد لحل إشكالية واحدة، وساهمت بالتالي في زيادة البدائل وتنوع الحلول بدلا من الاقتصاد على مفهوم واحد يساعد على التوحيد.

وإن من سمات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لأن الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الضعف أو القوة فيه وحائل دون تفاقم الفساد، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا

توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تنهض من مستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي، إن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العام أهدافه وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

لذلك يمكن للمصارف الإسلامية مواكبة التغيرات الحادثة على هذا المستوى والاستفادة من هذا النموذج الجدير بالتطبيق مع مراعاة الجوانب الشرعية في تطبيقها والاستفادة من أهم المزايا لمحاسبة القيمة العادلة التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

١. **نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة المتواضعة يمكن أن نخلص بمجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة؛
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدى إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للمصارف الإسلامية فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية؛
- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية

- هناك تفاوت في الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة خاصة من الجهات المسئولة عن مراجعة البيانات المالية في الدول العربية قبل إصدارها في التأكيد من كفاية الإفصاحات والتزام المؤسسات بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية وخاصة الأدوات المالية داخل المصارف الإسلامية في ظل غياب أسواق مالية إسلامية؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأعمال؛
- يمكن تحديد القيمة العادلة لأصل مالي والالتزام مالي باستخدام طريقة من عدة طرق مقبولة بشكل عام؛
- القيمة العادلة توفر أساسا أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛
- إن الإبلاغ عن جميع الأصول بالقيمة العادلة سوف يسمح للتأثيرات الاقتصادية أن تعكس بشكل أفضل بالنسبة لدخل الفترة الجارية بدون أن يتطلب ذلك تطبيق – تنفيذ- نموذج تحوط محاسبي معقد لتقليل الاختلاف في الإبلاغ لنموذج القياس المختلط حيث تقاس بعض الأصول والالتزامات المالية التي يتم الإبلاغ عنها بالقيمة العادلة وبعضها الآخر يتم قياسه بالتكلفة التاريخية؛
- إن واضعي معايير المحاسبة يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة حتى لو كانت الأصول ليس لها أسعار سوقية يمكن ملاحظتها - أو ليست متوفرة - تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

التوصيات:

في النهاية، للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على المعلومات المحاسبية وعلى الاقتصاد ككل، ويمكن أن تطبيق نموذج القيمة العادلة في المصارف الإسلامية ولكن إن توفرت عدة أمور، **ومن أهمها:**

- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن المصارف الإسلامية من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية؛
- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة وخاصة من الجانب الشرعية لتمكين المصارف الإسلامية استخدام والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها محاسبة القيمة العادلة؛
- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المصارف المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط؛
- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة خاصة الأدوات المالية؛
- لأبدا من تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام، عن طريق تحسين نسبة الالتزام **بقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل خاص:**
  - ✓ الموجودات المالية والمطلوبات المالية؛الاستثمارات العقارية؛
  - ✓ مخاطر الأدوات المالية؛
  - ✓ الموجودات غير الملموسة؛
  - ✓ والموجودات الأخرى.
- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار الدول العربية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية؛
- توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت القياس المحاسبي في المصارف الإسلامية بصفة عامة ومحاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة.

الفصل الرابع

المحاسبة الإدارية في الإطار العلمي المعاصر لعصرنا هذا

ـ مراحل تطور المحاسبة ونشأة المحاسبة الإدارية :

١- وضع الكاهن الإيطالي لوجا باتشليو نظرية القيد المزدوج في القرن ١٤ الميلادي وبذلك ظهر علم المحاسبة .
٢- ظهر علم المراجعة لظهور الحاجة إلى إعداد القوائم المالية لتساعد في اتخاذ القرارات وكذلك تدخل الدولة في النشاط التجاري .
٣- في أواخر القرن(١٩) وبداية القرن(٢٠) ومع حدوث الثورة الصناعية ظهر علم محاسبة التكاليف ، ومع تطور الإدارة وزيادة مشاكلها وحاجتها إلى بيانات ومعلومات تساعد في ترشيد قراراتها ظهر علم المحاسبة الإدارية .

١- مفهوم المحاسبة الإدارية :

عبارة عن مجموعة من العمليات المحاسبية الداخلية الخاصة بقياس وتوصيل المعلومات اللازمة للإدارة بكافة مستوياتها المختلفة بهدف مساعدتها في رسم السياسات والتخطيط وترشيد القرارات والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء والنتائج وإدارة المنشأة بكفاءة ونجاح .

ومن التعريف يمكن تحديد الخصائص المميزة للمحاسبة الإدارية :

١- أن المحاسبة الإدارية موجهة لخدمة الأطراف الداخلية حيث تركز على إعداد التقارير للمستخدمين الداخليين (الإدارة) .
٢- أن جوهر المحاسبة الإدارية هو القياس والتوصيل ، فالقياس يشتمل على قياس القيم المستقبلية بالإضافة إلى القيم الفعلية ويكون قياس نقدي وغير نقدي، أما توصيل المعلومات فيتم للإدارة داخل المنشأة.
٣- إن الهدف من المحاسبة الإدارية هو خدمة الإدارة في ممارسة وظائفها المختلفة من تخطيط واتخاذ قرارات ورقابة .

إذا أهداف المحاسبة الإدارية هي :

- المحاسبة الإدارية آداه للتخطيط والرقابة.
- هي آداه تهتم بنفسية وسلوك العاملين في المنشاة.

- المساعدة في اتخاذ القرارات.
- آداه لتنفيذ أنشطة المنشأة .

٢- العلاقة بين المحاسبة الإدارية والأنظمة الأخرى :

١- العلاقة بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية :

أ – أوجه الشبه :

- **من حيث مجال الاستخدام:**

المحاسبة المالية والإدارية تستخدم بيانات ومعلومات تؤدي إلى ترشيد القرارات.

- **من حيث مصدر البيانات :**

المحاسبة المالية والإدارية يعتمدان على نظام المعلومات المحاسبي (مدخلات – تشغيل – مخرجات) .

- **من حيث الاهتمام :**

المحاسبة المالية والإدارية الاثنان يهتم بقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأصول والخصوم (المركز المالي –الميزانية العمومية) وقائمة الإيرادات والمصروفات

ب- أوجه الاختلاف :

١- المحاسبة المالية مقيدة بالمبادئ المحاسبية المقبولة لدى المحاسبين (مبدأ التكلفة التاريخية) أما المحاسبة الإدارية غير مقيدة بالمبادئ المحاسبية فقد يتم تقويم الأصول الثابتة بالتكلفة الاستبدالية .

٢- تهتم المحاسبة المالية بالمنشأة ككل ، أما المحاسبة الإدارية تركز على القطاعات المختلفة (مراكز ربحية ، أقسام)

٣- تهتم المحاسبة المالية بالمعلومات النقدية ، أما المحاسبة الإدارية فتهتم بالمعلومات النقدية وغير النقدية .

٤- تركز المحاسبة المالية على الماضي ، أما المحاسبة الإدارية تركز على المستقبل (خطط مستقبلية)

٥- تركز المحاسبة المالية على موضوعية البيانات ودقتها وقابليتها للتحقق وتعتبر ملاءمتها أمرا ثانويا . أما المحاسبة الإدارية تركز على ملائمة المعلومات للمشكلة موضع الدراسة وتعتبر الموضوعية أمرا ثانويا .

٦- توفر المحاسبة المالية معلومات أكثر دقة من المحاسبة الإدارية حيث أن الإدارة قد تضحي ببعض الدقة من أجل الحصول على المعلومات بالسرعة المطلوبة .
٧- تعتمد المحاسبة الإدارية على مصادر معلومات أخرى مثل بحوث العمليات ، الإحصاء ، الاقتصاد بخلاف نظام المحاسبة المالية.
٨- المحاسبة المالية ملزمة بالاحتفاظ بدفاتر وسجلات معينة، أما المحاسبة الإدارية فلديها الحرية الكاملة في الدفاتر والسجلات التي تستخدمها .
٩- المعلومات التي توفرها المحاسبة المالية تعتبر الهدف الأساسي منها فعند إعدادها ينتهي دور المحاسبة المالية ، أما المعلومات التي توفرها المحاسبة الإدارية تعتبر وسيلة لاستخدامها في التخطيط والتوجيه والرقابة .
١٠- تركز المحاسبة المالية على الجهات الخارجية(بنوك، مستثمرين ، أجهزة حكومية) ، بينما تركز المحاسبة الإدارية على احتياجات الإدارة .

٢- العلاقة بين المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف الفعلية :

أ – أوجه التشابه :

كلا الفرعين ينتميان إلى فرع من فروع المحاسبة وهو المحاسبة الأم:

ب- أوجه الاختلاف :

معيار التفرقة	محاسبة تكاليف	محاسبة إدارية
١- الهدف	**تحديد تكلفة الإنتاج**	**حل المشكلات الإدارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة**
٢- الفترة المحاسبية	**وقت محدد (فترة تكاليفية)**	**لا يوجد قيود على الوقت (فترة غير محددة)**
٣- درجة الدقة	**تتسم بالموضوعية وخاصة عند حصر المخزون**	**تتسم بالحكم الشخصي والتنبؤ**
٤- طبيعة البيانات	**تاريخية**	**تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل**

٣- المحاسبة الإدارية ووظائف الإدارة :

١- دور المحاسبة الإدارية في التخطيط :

يتوقف تحقيق الأهداف على التخطيط السليم ، ويعرف التخطيط " بأنه عملية اختيار ومفاضلة بين البدائل المتاحة لتحديد البديل الأمثل لتحقيق الأهداف المخططة ، وتعتبر المعلومات والبيانات التي توفرها المحاسبة الإدارية أداة نافعة في إعداد الخطط .

يتمثل دور المحاسبة الإدارية في هذا الجانب من خلال إعداد الموازنات وإيجاد المعايير والإرشادات عن نتائج البدائل الممكنة.

٢- دور المحاسبة الإدارية في الرقابة وتقييم النتائج :

الرقابة عملية تتضمن الأنشطة الخاصة بتبني الخطط وتوصيلها من المستويات العلى إلى المستويات الأدنى ، وحث الأفراد على تنفيذ تلك الخطط وتقييم الأداء الفعلي في ضوء الخطط الأصلية والمعدلة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة سواء كانت إجراءات علاجية أو إجراءات معدلة ، كل ذلك بهدف تحقيق الأهداف المطلوبة بفاعلية وكفاءة .

وتمارس الإدارة وظيفة الرقابة من خلال التقارير (المعلومات) التي يوفرها المحاسب الإداري عن الفعليات مقومة ومقاسة في ضوء المخططات. وما ينتج عنها من انحرافات مع تحليل الانحرافات حسب مسبباتها ومراكز المسؤولية عنها ، واقتراح الإجراءات المصححة لها . وتتابع الإدارة ما تحقق من أهداف والعقبات التي تعترض تحقيق الأهداف وتتخذ الإجراءات الكفيلة لتفادي هذه العقبات .

٣- دور المحاسب الإداري في اتخاذ القرارات :

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من المهام الرئيسية للإدارة ، فالإدارة تواجه مشكلة المفاضلة بين البدائل المختلفة .

وتتضمن عملية اتخاذ القرار عدة خطوات ومهمة المحاسب في هذه العملية هي توفير المعلومات الملائمة والتي تساعد على ترشيد القرارات الإدارية . ويمكن القول أن وظيفة المحاسب الإداري ليست قاصرة على إمداد الإدارة بالمعلومات الموجودة في السجلات المحاسبية فقط ، إنما تشمل توفير

المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار حتى لو كانت هذه المعلومات خارجة عن نطاق السجلات المحاسبية .

٤. أساليب المحاسبة الإدارية:

في الحقيقة لا توجد قائمة متفق عليها لأدوات المحاسبة الإدارية فالتطور المستمر في العلوم ينعكس على أدوات المحاسبة الإدارية، **إلا أن أهم الأدوات التي تعتمد عليها المحاسبة الإدارية تتمثل في الآتي :**

١- الموازنات التخطيطية
٢- خرائط التعادل (العلاقة بين التكلفة والحجم والربح)
٣- أدوات بحوث العمليات
٤- الإحصاء والرياضيات
٥- الرقابة الداخلية
٦- محاسبة التكاليف
٧- التحليل المالي والمحاسبي
٨- محاسبة المسؤولية
٩- الرقابة على الجودة
١٠- أساليب الإدارة (بالنظم ، الأهداف ، الاستثناء)

المحاسبة الإدارية في مجال التخطيط :

يعتمد التخطيط على التنبؤ بالمستقبل وتقوم المحاسبة الإدارية بمساعدة الإدارة في القيام بوظيفة التخطيط من خلال :

أ- إعداد الموازنة التخطيطية .
ب- تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح .

أ- الموازنة التخطيطية :

تعتبر الموازنات التخطيطية علامة مميزة في الكثير من المشروعات على اختلاف أنواعها وطبيعة نشاطها ، فالمشروعات التي تطبق الأساليب العلمية وتدار إدارة رشيدة تقوم بإعداد موازنة شاملة لتكون بمثابة خطة للعمل مستقبلا ومرشدا لما يسعى إلى تحقيقه ومعيارا لتقييم ما يتم إنجازه .

١- تعريف الموازنة التخطيطية :

"خطة رقمية معدة بمشاركة المستويات الإدارية المختلفة وتشمل أهداف المشروع وسياساته وموارده وتخصيص تلك الموارد ، وتتضمن هذه الخطة التي تعد للمشروع ككل ولكل قسم من أقسامه النتائج المستهدف تحقيقها خلال فترة أو فترات مقبلة .

خصائص الموازنة :

١- الموازنة التخطيطية خطة رقمية حيث تتضمن جداول الموازنة كميات وقيم مستهدف تحقيقها (مخططة) مثل كميات وقيم المبيعات وكميات الإنتاج والمشتريات .
٢- إن إعداد الموازنة التخطيطية بشكل علمي سليم يستلزم اشتراك ومشاركة كافة المستويات الإدارية في إعدادها . وترجع أهمية ذلك إلى أن الموازنات المفروضة قد لا يتم تحقيقها بكفاءة ، أما إذا شارك العاملون في تحديد مستويات الأداء التي يتوقعون تحقيقها فإنهم سوف يكونون أكثر تحمسا لتحقيق تلك المستويات بفاعلية وكفاءة .
٣- تعد الموازنات التخطيطية لكل قسم من أقسام المشروع (كل نشاط من أنشطة المشروع) كما أنها تعد للمشروع ككل .

٢- مبادئ إعداد الموازنة :

إن إعداد الموازنات التخطيطية بشكل سليم يعتمد على مجموعة من المبادئ والأصول العلمية التي يجب أن تراعى لكي تتحقق الأهداف المرجوة من استخدام تلك الموازنات ، **وتتمثل أهم تلك المبادئ في الآتي :**

١- مبدأ الشمول :

أن تكون الموازنة شاملة لكافة أوجه نشاط المشروع (عدم اقتصارها على وظيفة معينة دون الأخرى) بالإضافة إلى شمول الموازنة لكافة عناصر التكاليف والإيرادات والأصول والخصوم، وشاملة للنشاط الجاري والاستثماري ، وشاملة لكافة المستويات الإدارية .

٢- مبدأ الواقعية :

معنى أن تتلاءم مع إمكانيات وظروف المنشأة حتى يمكن تنفيذها ، ويجب أن لا تكون الأهداف مستحيلة التحقيق ولكن في نفس الوقت يجب أن تكون طموحة بمعنى تشمل أهدافا ذات مستوى عال وطموح ، ولكن بشرط أن تكون ممكنة التحقيق وليست مستحيلة .

٣- مبدأ المشاركة :

يقضي بضرورة مشاركة جميع العاملين في جميع المستويات الإدارية حتى يتم تنفيذ الموازنة بالشكل المخطط له .

ويقصد بالمشاركة : الاستفادة من خبرة ودراية كافة المسئولين في المنشأة عند التخطيط . وهو ما ينعكس على سلوكهم تجاه المنشأة في شكل زيادة ولاءهم وبالتالي زيادة الإنتاجية .

٤- مبدأ المرونة :

يعني القدرة على تعديل الموازنة بما يتماشى مع التغيرات والظروف التي قد تحدث أو التي لم تؤخذ في الحسابان عند وضع الموازنة .

٥- مبدأ التنسيق والتكامل :

ينص هذا المبدأ على ضرورة التنسيق بين الموازنات الفرعية ، وإعداد الموازنات بشكل متكامل بحيث تعتبر كل موازنة فرعية امتداد لما سبقها وأساسا لإعداد ما بعدها .

٣- أنواع الموازنات :

توجد تقسيمات متنوعة للموازنات وفقا للزاوية التي ينظر إليها :

١- مدى الفترة التي تغطيها الموازنة :

أ. **موازنة قصيرة الأجل**: تغطي عادة فترة محاسبية واحدة (المبيعات ، الإنتاج ....)

ب. **موازنات متوسطة الأجل** : تغطي فترة مالية من (١ – ٣ سنوات)

ج. **موازنات طويلة الأجل** : تغطي فترة زمنية تتراوح بين(٥ و١٠ سنوات)

٢- طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تغطيه الموازنة :

أ. **موازنة العمليات الجارية**: (تشغيلية) المبيعات ، الإنتاج .

ب. **موازنات رأس مالية** : موازنة الموارد والاستخدامات الرأس مالية ، موازنة النقدية الخاصة بتنفيذ برنامج الاستثمار .

٣- طبيعة الموازنة :

أ- **موازنة عينية** : تقوم على وحدات القياس العينية (عدد وحدات الإنتاج ، ساعات العمل)

ب- **موازنة مالية**: ترجمة مالية للموازنة العينية

ج- **موازنة نقدية** : برنامج المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية .

٤- مستوى النشاط الذي تعد الموازنة على أساسه :

أ- **موازنة ثابتة** : وتعد لمستوى واحد من مستويات التشغيل .

ب- **موازنة مرنة** : يتم إعدادها لعدة مستويات تشغيل(توفر مرونة في تغييرها وفقا للنشاط)

٥- من حيث الاستمرارية :

أ- **موازنات مستمرة** : تغطي سنة بصفة مستمرة

ب- **موازنة نهائية** : تغطي فترة زمنية محددة تنقضي بانقضائها ويحل محلها موازنة لنفس الفترة

٤- خطوات إعداد الموازنة :

١- مرحلة الدراسة والإعداد :

ويتم فيها جمع البيانات وتحديد الأهداف وتعبئة النماذج وتبدأ من أسفل إلى أعلى ويرسل مشروع الموازنة للإدارة العليا .

٢- مرحلة اعتماد مشروع الميزانية :

في هذه المرحلة تقوم الإدارة العليا بمناقشة ودراسة الموازنة وإجراء التعديلات، ثم الموافقة عليها، وعندها يصبح مشروع الموازنة واجب التنفيذ .

٣- مرحلة تبليغ الموازنة :

يتم تبليغ القطاعات (المستويات الإدارية) المختلفة بالموازنة المعتمدة

٤- مرحلة تنفيذ الموازنة :

يتم إنجاز الأهداف المحددة كل حسب مسؤولياته واختصاصاته وفي حدود الصلاحيات المحددة له .

٥- مرحلة المتابعة والرقابة :

يتم التعرف على ما تم إنجازه في ضوء الموازنات وتحديد نقاط القوة والضعف ويتم تعديل الموازنات بالتغذية العكسية .

الموازنة التخطيطية الشاملة :

وهي تضم مجموعة متنوعة من الموازنات(كمية، مالية، نقدية):

١- موازنة المبيعات.
٢- موازنة مخزون تام .
٣- موازنة الإنتاج .
٤- موازنة المواد .
٥- موازنة المشتريات .
٦- موازنة الأجور (العمالة).
٧- موازنة المصروفات الصناعية .
٨- موازنة المصروفات التسويقية .
٩- موازنة المصروفات الإدارية
١٠- الموازنة النقدية
١١- قائمة الدخل التقديرية
١٢- قائمة المركز المالي
١٣- الموازنة الاستثمارية
١٤- موازنة البحوث والتطوير

١- موازنة المبيعات :

- تعتبر موازنة المبيعات نقطة البداية في إعداد الموازنة التخطيطية
- هي بيان كمي وقيمي يبين قيمة المنتجات المتوقع بيعها خلال فترة الموازنة مصنفه على أساس جغرافي أو زمني أو كلاهما معاً.

أساليب التنبؤ بالمبيعات :

يتم قياس الطلب والتنبؤ بالمبيعات وفقا لعدة طرق مختلفة منها:

١- الطريقة التاريخية :

طبقا لهذه الطريقة يتم تحليل مبيعات الفترات السابقة وتدرس اتجاهاتها بهدف تحديد المبيعات المنتظرة خلال الفترة القادمة . مثلا قد يتضح للمنشأة أن المبيعات الفعلية لكل سنة تزيد عن السنة السابقة بنسبة ٢٠ % ، في هذه الحالة تفترض المنشأة أن مبيعات السنة القادمة تعادل مبيعات السنة الحالية + ٢٠ %

.٢- استخدام استمارة استقصاء :

وترسل الاستمارة إلى :

أ – **رجال البيع** : لتحديد تقديراتهم بناء على ما تم بيعه .

ب- **مستخدمي السلعة** : لمعرفة مقدار الطلب على السلعة .

٣- طريقة المؤشرات :

ترتبط مبيعات بعض الصناعات ببعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد القومي مثلا مبيعات طعام الأطفال ترتبط بعدد المواليد ، مبيعات السيارات والأجهزة الأخرى ترتبط بالناتج القومي والدخل الشخصي ، عدد الطلبة في مرحلة الثانوية والطلب على السيارات الصغيرة .

٤- استخدام الطرق الإحصائية والرياضية :

وتشتمل على العديد من الطرق منها : المتوسطات البسيطة ، المتوسطات المرجحة ، تحليل السلاسل الزمنية .

مثال : تنتج إحدى الشركات منتجين (س ، ص) ويتوقع أن تكون كمية المبيعات للفترة القادمة **كما يلي :**

المنتج	الرياض	جدة
س	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
ص	٩٠٠٠	٨٥٠٠

إذا علمت أن سعر بيع الوحدة المتوقع هو ١٠ ريال للمنتج س ، ١٥ ريال للمنتج ص .

المطلوب : إعداد الموازنة التخطيطية للمبيعات بالكمية والقيمة .

الموازنة التخطيطية للمبيعات بالكمية:

المنطقة		
الرياض		
جده		
الإجمالي		

الموازنة التخطيطية للمبيعات بالقيمة:

المنتج			
س			
ص			

٢- الموازنة التخطيطية للإنتاج هي قائمة تشتمل على كمية وحدات الإنتاج المتوقع بيعها خلال الفترة (فترة الموازنة) لمواجهة المبيعات التقديرية والمخزون المطلوب الاحتفاظ به .

وتعتمد موازنة الإنتاج على الموازنة التخطيطية للمبيعات بعد تعديلها بمستويات مخزون تام أول وآخر الفترة ، وذلك بالمعادلة التالية :

كمية الإنتاج المتوقعة = كمية المبيعات المتوقعة + مخزون آخر الفترة – مخزون أول الفترة .

مثال : (١)

تبلغ المبيعات المتوقعة ١٥٠٠٠ وحدة وترغب الشركة في الاحتفاظ بمخزون آخر الفترة قدره ١٥٠٠ وحدة ، علما أن مخزون أول الفترة يبلغ ١٠٠٠ وحدة . أحسبي كمية الإنتاج المتوقعة ؟

الحل : ١٥٠٠٠ + ١٥٠٠ – ١٠٠٠ = ١٥٥٠٠ وحدة

مثال : (٢)

تنتج شركة الشريف الصناعية المنتجين (أ وب) ، ولقد قدرت المبيعات عن ٣ شهور تبدأ من محرم ١٤٢٨ هـ **على النحو التالي :**

المنتج	عدد الوحدات المتوقعة بيعها		
	محرم	صفر	ربيع أول
س	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠
ص	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١٣٠٠٠

وينتظر أن تكون مستويات المخزون كما يلي :

بيان	محرم		صفر		ربيع أول	
	س	**ص**	**س**	**ص**	**س**	**ص**
أول الفترة	٥٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٣٥٠	٢٠٠	٣٠٠
أخر الفترة	٣٠٠	٣٥٠	٢٠٠	٣٠٠	١٠٠	٣٣٠

المطلوب : إعداد موازنة الإنتاج التقديرية عن الفترة ربع سنوية .

البيان	عدد الوحدات المتوقعة س			الإجمالي	عدد الوحدات المتوقعة ص			الإجمالي
	محرم	**صفر**	**ربيع**		**محرم**	**صفر**	**ربيع**	
ك م								
أخر								
أول								
ك ج								

مثال : بالرجوع إلى بيانات المثال السابق وبافتراض أن الشركة ترغب في الاحتفاظ بمخزون آخر الفترة بنسبة ١٠ % من مبيعات الفترة التالية . مع العلم أن كمية المبيعات لشهر ربيع ثاني يبلغ ١٤٠٠٠ للمنتج س وللمنتج ص ١٥٠٠٠ ريال وان مخزون آخر الفترة لذي الحجة وللمنتجين ١١٠٠ ريال.

البيان	عدد الوحدات المتوقعة س			الإجمالي	عدد الوحدات المتوقعة ص			الإجمالي
	محرم	**صفر**	**ربيع**		**محرم**	**صفر**	**ربيع**	
ك م								
أخر								
أول								
ك ج								

٣- الموازنة التخطيطية للمواد :

هي قائمة توضح كميات المواد اللازمة للإنتاج خلال فترة مقبلة ، وتعد اعتمادا على الموازنة التخطيطية للإنتاج ، ويحسب احتياج الإنتاج من المواد الخام بالمعادلة التالية :

كمية المواد اللازمة = كمية الإنتاج المتوقعة × احتياج الوحدة

مثال: تنتج إحدى المنشآت منتج (س) وتحتاج الوحدة إلى ٢ من مادة أ ، ٣ من مادة ب .

١ من مادة ج ، فإذا كانت الكمية المتوقع إنتاجها هي ٥٠٠٠ وحدة في شهر محرم ، ٦٠٠٠ وحدة في شهر صفر ، ١٢٠٠٠ وحدة في شهر ربيع أول .

المطلوب : إعداد موازنة المواد المتوقعة للأشهر الثلاثة .

المادة	الشهر	ك ج	احتياج المنتج	ك المواد
ا	محرم			
	صفر			
	ربيع			
	الإجمالي			
ب	محرم			
	صفر			
	ربيع			
	الإجمالي			
ج	محرم			
	صفر			
	ربيع			
	الإجمالي			

٤ـ الموازنة التخطيطية لمشتريات المواد الخام :

توضح هذه الموازنة كميات وأسعار الخامات الواجب شراؤها على مدار فترة الموازنة ، **وتحسب الكميات الواجب شراؤها من كل صنف من الخامات وفقا للمعادلة التالية :**

كمية المشتريات من المواد الخام = احتياج الإنتاج من المواد الخام + مخزون مواد خام آخر الفترة – مخزون مواد خام أول الفترة ز

وبضرب الكميات التي يجب شراؤها من كل صنف × السعر التقديري للوحدة نحصل على تكلفة المشتريات .

مثال : بالرجوع إلى بيانات المثال السابق وبافتراض أن الشركة ترغب في الاحتفاظ بمخزون من المواد الخام أول الفترة يبلغ ٣٠ % من احتياج الإنتاج خلال الفترة .

المطلوب : إعداد موازنة مشتريات المواد الخام لشهر محرم ، صفر، ربيع أول

المادة	الشهر	ك المواد	مخزون أخر	مخزون أول	ك المشتريات
ا	محرم				
	صفر				
	ربيع				
	الإجمالي				
ب	محرم				
	صفر				
	ربيع				
	الإجمالي				
ج	محرم				
	صفر				
	ربيع				
	الإجمالي				

٥ـ الموازنة التخطيطية للأجور المباشرة :

تعد هذه الموازنة بناء على الموازنة التخطيطية للإنتاج ، وتبين كميات الإنتاج وساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة الإنتاج ، ومعدل اجر الساعة التقديري والأجور المباشرة لكل منتج .

مثال : تنتج إحدى الشركات منتج واحد فقط وفيما يلي البيانات المتوقعة للفترة :

بيان	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
المبيعات المتوقعة	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠
سعر بيع الوحدة	١٠	٩.٥	٩
احتياج الوحدة من ساعات العمل	٢	٢	٢
أجر الساعة	٥٠	٥٠	٥٠

إذا كانت سياسة الشركة الاحتفاظ بمخزون تام (سلعي)آخر الفترة يعادل ٥٠٠ وحدة + ١٠ % من المبيعات المتوقعة للشهر التالي .

المطلوب: إعداد الموازنة التخطيطية للأجور للربع الأول والثاني .
الموازنة التخطيطية للإنتاج

البيان	الربع الأول	الربع الثاني
ك المبيعات		
مخزون آخر		
مخزون أول		
ك الإنتاج		

الموازنة التخطيطية للأجور:

البيان	ك الإنتاج	احتياج الوحدة	ع ساعات العمل	أجر الساعة	ت الأجور
الأول					
الثاني					

٦-الموازنة التخطيطية للتكاليف الصناعية غير المباشرة :

تتمثل التكاليف الصناعية غير المباشرة في تكاليف الإنتاج ما عدا المواد المباشرة والأجور المباشرة وتتكون التكاليف الصناعية غير المباشرة من تكلفة المواد غير المباشرة الصناعية ، وتكلفة العمل غير المباشر الصناعي والمصروفات الصناعية غير المباشرة . ويتطلب إعداد الموازنة التخطيطية للمصروفات الصناعية غير المباشرة وتحليل التكاليف إلى متغيرة وثابتة .

٧- الموازنة النقدية :

تتضمن الموازنة النقدية رصيد النقدية المتوقع في بداية الفترة والمقبوضات المتوقعة خلال الفترة والمدفوعات المنتظرة خلال الفترة بالإضافة إلى رصيد النقدية المتوقع في نهاية الفترة .

وتساعد الموازنة النقدية في تخطيط السيولة ،والتعرف على الموقف النقدي للمنشأة ومدى تواجد عجز نقدي يتطلب مواجهته من خلال تدبير مبالغ من البنوك والمقرضين ، وأي مصادر تمويلية أخرى أو فائض نقدي يمكن الاستفادة منه واستثماره .

ويتطلب إعداد الموازنة النقدية تقدير كل مما يلي :

١- تقدير البنود المختلفة للمقبوضات
٢- تقدير البنود المختلفة للمدفوعات.

١- المتحصلات (المقبوضات) النقدية :

وتتكون تقديرات المقبوضات من النقدية المنتظر تحصيلها مثل :

المبيعات النقدية التقديرية والمتحصلات التقديرية من العملاء ، كوبونات الأوراق المالية، بيع الأصول ، قروض تحصل عليها خلال الفترة .

مثال على المتحصلات التقديرية من العملاء :

بدراسة أسلوب العملاء في السداد للشركة أتضح من ما يلي :

- يسدد العملاء ٦٠ % من قيمة المبيعات الآجلة في نفس الشهر الذي حدث فيه البيع .
- يسدد العملاء ٤٠ % من القيمة في الشهر التالي للشهر الذي حدث فيه البيع .

وبفرض أن الموازنة التخطيطية أظهرت أن المبيعات الآجلة المتوقعة لعام ١٤٢٩ **كما يلي** : ١٥٠٠٠٠ ، ١٢٠٠٠٠ ، ١٨٠٠٠٠ وحدة للأشهر الثلاثة محرم ، صفر ، ربيع أول على التوالي

المطلوب: تحديد المتحصلات النقدية للشهور محرم ، صفر ، ربيع أول ١٤٢٩ هـ

البيان	محرم	صفر	ربيع أول
الإجمالي			

٢- المدفوعات النقدية :

وتمثل المبالغ المدفوعة للموردين عن المشتريات أحد البنود الرئيسية للمدفوعات النقدية ، ويتم تقديرها من خلال الموازنة التخطيطية للمشتريات بالإضافة إلى معرفة شروط السداد .

فإذا كانت المنشأة تسدد ثمن الشراء عند استلام البضاعة مباشرة فإن المدفوعات تعادل المشتريات خلال الشهر ، أما إذا كانت تسدد على أجزاء فإن تحديد المدفوعات يتم بناء على شروط السداد .

مثال على المدفوعات التقديرية للموردين :

فيما يلي المشتريات التقديرية خلال الفترة :

بيان	محرم	صفر	ربيع أول	ربيع آخر
المشتريات	٥٠٠٠ وحدة	٤٠٠٠ وحدة	٤٨٠٠ وحدة	٦٠٠٠ وحدة

والمشتريات التقديرية لشهر ذو الحجة بلغت ٤٩٠٠ وحدة ، وشروط الشراء تقضي بأن تدفع الشركة ٥٠ % من قيمة المشتريات عند الشراء والباقي في الشهر التالي لشهر الشراء .

المطلوب : تحديد المدفوعات التقديرية للشهور الأربعة .

بيان	محرم	صفر	ربيع أول	ربيع آخر
مدفوعات ذو الحجة				
مدفوعات محرم				
مدفوعات صفر				
مدفوعات ربيع ١				
الإجمالي				

وبعد تقدير كافة بنود المدفوعات والمقبوضات النقدية ورصيد النقدية أول الفترة تعد الموازنة النقدية .

مثال :

فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر شركة السلام والمطلوب: إعداد الموازنة النقدية لشهر يناير ٢٠٠٦

- رصيد النقدية أول الفترة يبلغ ٣٠٠٠٠ ريال
- مبيعات نقدية ٣٠٠٠٠٠ ريال مبيعات آجلة متوقعة ٩٠٠٠٠٠ ريال ، يتم تحصيل ٥٠ % في شهر البيع ، ٣٠ % في الشهر التالي ، ٢٠ % في الشهر الثالث .
- مبيعات آجلة لشهر ديسمبر ٢٠٠٥(٣٥٠٠٠٠ ريال) ، وشهر نوفمبر ٢٠٠٥ (٤٥٠٠٠٠ ريال) .
- مشتريات ٢٥٠٠٠٠ ريال ،(شروط الشراء دفع ٤٠ % في شهر الشراء،٦٠ % في الشهر التالي)(لا توجد مشتريات في الشهور السابقة)
- المرتبات والأجور المتوقعة ٤٤٠٠٠٠ ريال .
- قسط تأمين على الأصول ٢٠٠٠ ريال
- مصروفات أخرى متوقعة ٢٠٠٠٠ ريال

- الإهلاك لشهر يناير ١٠٠٠ ريال
- الضرائب المستحقة ٦٠٠٠ ريال
- قسط القرض المستحق ٥٠٠٠٠ ريال

الحل :

البيان	جزئي	كلي

ويحدث العجز إذا كانت المدفوعات أكبر من إجمالي النقدية المتاحة (رصيد النقدية أول الفترة + المقبوضات) وتواجه المنشأة العجز عن طريق الاقتراض من البنك ويتم تحديد مبلغ القرض بالمعادلة (العجز + الحد الأدنى لرصيد النقدية المطلوب توافره)

مثال :حددت المنشأة الرصيد الأدنى المطلوب توافره في النقدية مبلغ ١٨٠٠٠ ريال فإذا كان إجمالي النقدية المتاحة يبلغ ٨٠٠٠٠ ريال والمدفوعات تبلغ ٩٠٠٠٠ ريال فما هو القرض المطلوب الحصول عليه

وفقا للمعادلة

العجز =

القرض =

الفصل الخامس

قانون الجهاز المركزي الخاص بمراقبة النظم المحاسبية النقدية

الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية، وتهدف أساسا إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة وأموال الأشخاص عامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون، كما تعاون جلس الشعب في القيام بمهامه في هذه الرقابة، وذلك على النحو المبين في هذا القانون.

الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب، تهدف أساسا إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون، تعاون مجلس الشعب في القيام بمهامه في هذه الرقابة، وذلك على النحو المبين في هذا القانون.

يمارس الجهاز أنواع الرقابة الآتية:.

١- الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني.
٢- الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.
٣- الرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شان المخالفات المالية.

يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية:

١- الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الحكم المحلى.
٢- الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشات والجمعيات التعاونية التابعة لأي منها في الأنشطة المختلفة بكافة مستوياتها طبقا للقوانين الخاصة بكل منها.
٣- الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥% من رأسمالها.
٤- النقابات والاتحادات المهنية والعمالية.
٥- الأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية.
٦- الجهات التي تنص قوانينها على خضوعها لرقابة الجهاز.

٧- أي جهة أخرى تقوم الدولة بإعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها أو نص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة.
٨- يختص الجهاز أيضا بفحص ومراجعة أعمال وحسابات أي جهة يعهد إليه بمراجعتها أو فحصها من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء، ويبلغ الجهاز نتيجة فحصه إلى الجهات طالبة الفحص.
٩- ولمجلس الشعب أن يكلف الجهاز المركزي للمحاسبات بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو أي جهاز تنفيذي أو إداري أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو إحدى شركات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو المنظمات الجماهيرية التي تخضع لإشراف الدولة أو أي مشروع من المشروعات التي تسهم فيها الدولة أو تتولى إعانتها أو تضمن حدا أدنى لأرباحها أو أي مشروع يقوم على التزام بمرفق عام أو أي عملية أو نشاط تقوم به إحدى هذه الجهات، ويتولى الجهاز إعداد تقارير خاصة عن المهام التي كلفه بها المجلس متضمنة حقيقة الأوضاع المالية والاقتصادية التي تناولها الفحص.

كما يجوز للمجلس أن يكلف الجهاز بإعداد تقارير عن نتائج متابعته لتنفيذ الخطة وما تم تحقيقه من أهدافها، وان يطلب منه إبداء الرأي في تقارير المتابعة التي تعدها وزارة التخطيط.

يباشر الجهاز اختصاصاته في الرقابة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون على الوجه الآتي:

أولا: في مجال الرقابة المالية:

١- الرقابة على وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية والأحزاب والنقابات والاتحادات.
٢- وللجهاز على الأخص في سبيل تحقيق ذلك وتبعا لطبيعة هذه الوحدات **ما يلي:**

ا – مراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة في ناحيتي الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على مستندات ودفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة والتثبت من أن التصرفات المالية والقيود المحاسبية الخاصة

بالتحصيل أن الصرف تمت بطريقة سليمة وفقا للقوانين واللوائح المحاسبية والمالية المقررة والقواعد العامة للموازنة العامة.

ب – مراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التامين والضمان الاجتماعي والإعانات والتثبت من مطابقتها للقوانين واللوائح المنظمة لها.

ج – مراجعة القرارات الخاصة بشئون العاملين بالجهات المشار إليها بالمادة (٣) من هذا القانون فيما يتعلق بالتعيينات والمرتبات والأجور والترقيات والعلاوات وبدل السفر ومصاريف الانتقال وما في حكمها للتثبت من مطابقتها للموازنة العامة والقوانين واللوائح والقرارات.

د – مراجعة حسابات التسوية والحسابات الجارية والحسابات الوسيطة والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها، ومن أن أرقامها مقيدة في الحسابات وإنها مؤيدة بالمستندات القانونية.

هـ - مراجعة السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية التي عقدتها الدولة وما يقتضى ذلك من التأكد من توريد أصل السلفة وفوائدها إلى خزانة الدولة في حالة الإقراض، وكذا سداد الدولة في حالة الاقتراض.

و – مراجعة المنح والهبات والتبرعات المقدمة من جهات أجنبية أو دولية للتأكد من اتفاقها مع القوانين واللوائح ومراعاتها المعمول بها والشروط الواردة في اتفاقياتها أو عقودها.

ز – بحث حال المخازن وفحص دفاترها وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف بها، ودراسة أسباب ما يتلف أو يتكدس.

ح – فحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف وقائع الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية وبحث بواعثها وأنظمة العمل التي أدت إلى حدوثها، واقتراح وسائل علاجها.

ط - مراجعة الحسابات الختامية لمختلف الوحدات الحسابية وكذلك مراجعة الحساب الختامي للموازنة العامة.

٣- الرقابة على الهيئات العامة الاقتصادية والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشات والجمعيات التعاونية التابعة لأي منها والشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥% من رأسمالها، وكذلك المؤسسات الصحفية القومية والصحف

٤- الحزبية والنقابات والهيئات الأخرى المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون. ومع عدم الإخلال بحق الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والمنصوص عليها في هذا البند أو بحق المؤسسات الصحفية القومية والحزبية في أن يكون لها مراقبو حسابات يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لهذه الجهات وفقا لأحكام هذا القانون وكذلك باعتباره مراقبا لحساباتها.

٥- وتتضمن هذه الرقابة مراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية والميزانيات للجهات الخاضعة لرقابته للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها لحقيقة النشاط وذلك وفقا للمبادئ والنظم المحاسبية المتعارف عليها مع إبداء الملاحظات بشان الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق أحكام القوانين واللوائح والقرارات والتثبت من سلامة تطبيق النظام المحاسبي الموحد وصحة دفاترها وسلامة إثبات وتوجيه العمليات المختلفة بها بما يتفق والأصول المحاسبية في تحقيق النتائج المالية السليمة. وللجهاز على الأخص في سبيل تحقيق ذلك وتبعا لطبيعة هذه الوحدات ما يلي:

ا – بيان ما إذا كانت حسابات الوحدة محل المراجعة تتضمن كل بما تنص عليه القوانين والأنظمة من وجوب إثباته فيها، وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للوحدة محل المراجعة في ختام المدة المالية محل الفحص، وما إذا كانت حسابات العمليات الجارية أو حساب الأرباح والخسائر أو حساب الإيرادات والمصروفات تعبر على الوجه الصحيح عن تلك الأعمال والأرباح والخسائر أو الإيرادات والمصروفات عن تلك المدة، وذلك كله وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها.

ب - اعتماد إجراءات الجرد بالوحدة محل الفحص والمراجعة والإشراف عليه والتأكد من أن الجرد والتقويم قد تما وفقا لهذه الإجراءات والأصول المرعية، ويتعين الإشارة إلى كل تغير يطرأ على أسس وطرق التقويم والجرد.

ج – إبداء الرأي فيما إذا كانت المخصصات التي كونتها الوحدة كافية لتغطية جميع الالتزامات والمسئوليات والخسائر المحتملة مع بيان ما إذا كانت هناك احتياطيات لم تظهر في الميزانية.

د – إيضاح ما يكون قد وقع أثناء السنة المالية من مخالفات لأحكام القوانين والنظم على وجه يؤثر على نشاط الوحدة محل المراجعة أو على مركزها المالي أو على أرباحها مع بيان ما يكون قد اتخذ في شان ذلك، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة عند أعداد الميزانية.

ه – التحقق من مدى ملائمة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للوحدة محل المراجعة والتأكد من سلامة توجيه العمليات الحسابية والقيود بالدفاتر وعدم الالتزام بالمراجعة المستندية والدفترية وحدها بل يجب التحقق من سلامة التصرفات ذاتها ومن إتباع النظم والقواعد العامة المقررة والتثبت من وجود الأصول الظاهرة بالدفاتر والسجلات ومن حقيقة قيمتها وأنها كانت قد سجلت أصلا بسعر التكلفة وانه يجري إهلاكها بالقدر المناسب وكذلك التحقق من صحة الإيرادات والمصروفات والالتزامات وجديتها.

و- مراجعة قرارات شئون العاملين فيما يتعلق بصحة التعيينات والمرتبات والأجور والعلاوات وبدل السفر ومصاريف الانتقال والمرتبات الإضافية والحوافز والبدلات والمزايا العينية النقدية وما في حكمها لتثبت من مطابقتها للموازنة والقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها.

ز – الاشتراك في عمليات الجرد بخزائن ومخازن الوحدات محل المراجعة كلما أمكن ذلك، كما يجب بين الحين والآخر أن يجري مراقبو الحسابات جردا مفاجئا جزئيا أو كليا بهذه الجهات على أن يشار إلى نتائج هذا الجرد في تقارير المراجعة.

ح – اعتماد الإقرار الضريبي الخاص بالوحدة محل المراجعة، وكذلك سائر الإقرارات التي تقدم إلى الجهات الحكومية وتستلزم مثل هذا الإجراء.

ط – مراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وآدابها، وعلى الأخص: الكشف عن الوقائع التي يعملون بها أثناء تأدية مهمتهم والتي لا تفصح عنها الحسابات والأوراق التي يشهدون بصحتها، وذلك متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمرا لازما لكي تعبر هذه الحسابات والأوراق عن الواقع، وكذلك الكشف عما علموه من نقص أو تحريف أو تمويه في هذه الحسابات والأوراق أو من آية موانع من شانها ان تؤثر على حقيقة المركز المالي أو حقيقة الأرباح والخسائر للوحدة محل المراجعة، وعليهم أيضا مراعاة الأوضاع المهنية في الفحص والتقرير عنه والحصول على الإيضاحات التي من شانها أن تمكنهم من اكتشاف أي خطا أو غش وقع في الحسابات.

ثانيا: في مجال تنفيذ الخطة وتقويم الأداء:

يباشر الجهاز في مجال تنفيذ الخطة وتقويم الأداء الرقابة على استخدام المال العام على أساس معايير الاقتصاد والكفاية والفعالية ويباشر الجهاز بصفة خاصة في هذا المجال الاختصاصات التالية:

١- متابعة وتقويم أداء الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز التي تباشر نشاطها في مجالي الخدمات والأعمال وذلك على مستوى الوحدة وعلى مستوى مجموعة الوحدات ذات النشاط المتماثل، **وله في هذا المجال على الأخص:**

ا – متابعة تحقيق أهداف الإنتاج السلعي وإنتاج الخدمات كما ونوعا.

ب – مراجعة عدد العاملين ونوعيات وظائفهم والأجور المدفوعة لهم ومقارنتها بما هو مقدر لها.

ج – مراقبة الكفاية الإنتاجية للتأكد من تحقيق الزيادة المستهدفة في الكفاية الإنتاجية ومن عدم تجاوز مستلزمات الإنتاج للمعدلات المقررة ومراجعة أحجام الطاقة المستغلة فعلا ومقارنتها بالطاقة الممكن استغلالها مقيسة على أساس التشغيل الكامل.

د – مراقبة تكاليف الإنتاج والتحقق من تخفيضها طبقا للخطط الموضوعة ومراجعة نسبة كل نوع من أنواع التكاليف إلى إجمالي التكاليف وقيمة الإنتاج.

هـ - متابعة تنفيذ المشروعات لأهداف التصدير.

و – تتبع النتائج التي ترتبت على تنفيذ مشروعات الخطة وتقويم هذه النتائج مع مقارنتها بالاستثمارات وتكلفتها والمواد المستخدمة فيها.

٢- إعداد تقارير تفصيلية تتناول تقويم ما يتكشف من نقاط ضعف أو اختلال أسفرت عنها تقارير المتابعة وتقويم الأداء عن الوحدات والأنشطة.

٣- متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالتكاليف المقدرة، وطبقا للتوقيت الزمني المحدد لها، وعلى الوجه المحدد في الخطة.

٤- متابعة وتقويم القروض والمنح المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والممنوحة من البنوك الأجنبية والمديونية مع العالم الخارجي.

٥- متابعة حركات أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع التموينية والاستهلاكية وغيرها ومقارنتها مع الأسعار في فترات سابقة.

٦- تتبع التغير في الاستهلاك القومي والادخار القومي والدخل القومي وان التغيير يتم طبقا للخطة.

٧- تتبع مدى نجاح الخطة في إقامة التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة واكتشاف مواطن الاختناق التي تمنع تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف المحددة.

٨- تقويم الأرقام القياسية وغيرها من البيانات الرقمية وبصفة خاصة أرقام المجاميع الاقتصادية.

٩- مراجعة السجلات المقرر إمساكها للخطة العامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسجلات متابعة تنفيذها.

ثالثا: في مجال الرقابة القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية:

يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في شان المخالفات المالية التي تقع بها وذلك للتأكد من أن الإجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وان المسئولية عنها قد حددت، وتمت محاسبة المسئولين عن ارتكابها، ويتعين موافاة الجهاز بالقرارات المشار إليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة أوراق الموضوع، **ولرئيس الجهاز ما يأتي:**

أن يطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز – إذا رأى وجها لذلك – تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية.

١- أن يطلب إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار في شان المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز إعادة النشر في قرارها، وعليها أن توافى الجهاز بما اتخذته في هذا الصدد خلال الثلاثين يوما التالية لعلمها بطلب الجهاز.
فإذا لم تستجب الجهة الإدارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية أن يطلب تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية، وعلى الجهة التأديبية المختصة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية.

٢- أن يطعن في القرارات أو الأحكام الصادرة من جهات التأديب في شان المخالفات المالية، وعلى القائمين بأعمال السكرتارية بالجهات المذكورة بموافاة الجهاز بصورة من القرارات أو الإحكام الصادرة في شان المخالفات المالية فور صدورها.

رابعا: في مجال مراقبة الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥% من رأسمالها.يتعين على الشخص العام المساهم أن يقدم إلى الجهاز التقرير السنوي لمراقبي الحسابات خلال أسبوعين من تاريخ وروده له. وكذلك آية بيانات أو قوائم أو مستندات تتعلق بالشركة المساهم فيها يطلبها الجهاز خلال شهرين من تاريخ طلبها وذلك لمراجعتها وإبداء الرأي فيها.

ويقوم الجهاز بإرسال تقريره عن كل ذلك إلى الشخص العام المساهم وكذلك إلى الجهات الرسمية المعنية المسئولة خلال شهرين من تاريخ ورود تقرير مراقبي الحسابات والقوائم والمستندات والبيانات التي طلبها.

لرئيس الجهاز تعيين مراقبي حسابات من بين من يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي لبنوك القطاع العام وللشركات المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٣) من هذا القانون وللجهات التي تنص قوانينها على ذلك. ويبلغ مراقبو الحسابات تقاريرهم إلى الجهاز والى تلك الجهات، وللجهاز أن

يعد تقريرا بملاحظاته ويرسله إلى الجهة المعنية لعرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة.

يباشر الجهاز عمليات الفحص والمراجعة المنصوص عليها في هذا القانون أما في مقر الجهات التي تتواجد بها السجلات والحسابات والمستندات المؤيدة لها، وأما في مقر الجهاز وفقا لما يراه رئيس الجهاز محققا للمصلحة العامة.

وللجهاز الحق في أن يفحص – عدا المستندات والسجلات المنصوص عليها في القوانين واللوائح – أي مستند أو سجل أو محاضر جلسات أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام باختصاصاته على الوجه الأكمل، كما له الحق أيضا في أن يطلب آية بيانات أو معلومات أو إيضاحات يرى إنها لازمة لمباشرة هذه الاختصاصات، وله أن يحتفظ بما يراه من المستندات أو الوثائق أو السجلات أو الأوراق، إذا تطلبت عملية المراجعة ذلك ولحين الانتهاء منها.وللجهاز في سبيل مباشرته لاختصاصاته المشار إليها في هذا القانون حق المعاينة والتفتيش على الأعمال والوحدات الخاضعة لرقابته.

يقوم الجهاز بفحص اللوائح الإدارية والمالية للتحقق من مدى كفايتها واقتراح وسائل تلاقى أوجه النقص فيها.

يباشر الجهاز اختصاصاته المبينة في هذا القانون بطريق العينة، وله أن يباشر هذه الاختصاصات بطريق الفحص الشامل إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

للجهاز حق الاتصال المباشر بالمسئولين الماليين بمختلف مستوياتهم التابعين منهم لوزارة المالية أو غيرهم في الجهات الخاضعة لرقابته.

يعتبر من المخالفات المالية في تطبيق أحكام هذا القانون ما يأتي:

١- مخالفة القواعد والإجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور والقوانين واللوائح المعمول بها.
٢- مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة وبضبط الرقابة على تنفيذها.
٣- مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشئون المخازن وكذا كافة القواعد والإجراءات والنظم المالية والمحاسبية السارية.

٤- كل تصرف خاطئ عن عمد أو إهمال أو تقصير يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة بغير حق أو ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو الاقتصادية.

كما يعتبر في حكم المخالفات المالية ما يلي:

ا – عدم موافاة الجهاز بصورة من العقود أو الاتفاقات أو المناقصات التي يقتضي تنفيذ هذا القانون موافاته بها.

ب – عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو بيانات أو قرارات أو محاضر جلسات أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها طبقا للقانون.

يعتبر من المخالفات الإدارية في تطبيق أحكام هذا القانون ما يأتي:

١-عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر في الرد عليها عن المواعيد المقررة في هذا القانون بغير عذر مقبول، ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب العامل المختص إجابة الغرض منها المماطلة أو التسويف.

٢-عدم إخطار الجهاز بالأحكام والقرارات الإدارية الصادرة بشان المخالفات المالية خلال المدة المحددة في هذا القانون.

٣- التأخير دون مبرر في إبلاغ الجهاز خلال الموعد المحدد في هذا القانون بما تتخذه الجهة المختصة في شان المخالفة المالية التي تبلغ إليها بمعرفة الجهاز.

على وزارة المالية موافاة الجهاز بالحسابات الختامية للدولة وبياناتها التفصيلية ومشروعات قوانين ربطها.

وعلى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز موافاته بميزانياتها وحساباتها الختامية وما يجري عليها من تسويات وتعديلات إضافية والحسابات المالية والربع سنوية والشهرية ونتائج الجرد السنوي للمخازن التابعة لها وتقارير الانجاز.

وكل ذلك في حدود المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون، والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشان الموازنة العامة للدولة ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشان المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية.

على ممثلي وزارة المالية لدى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والمسئولين الماليين في هذه الجهات إخطار الجهاز بجميع الحالات التي يتضمن الصرف فيها مخالفة مالية وذلك خلال شهر من تاريخ وقوعها.

على رؤساء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز إبلاغه بوقائع الاختلاس أو السرقة أو التبديد أو الإتلاف أو الحريق أو الإهمال يوم اكتشافها، وعليهم أيضا أن يوافوا الجهاز بالقرارات الصادرة بشأنها فور صدورها.

على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز موافاته بالبيانات والمؤشرات اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء طبقا للنظم والنماذج التي يعدها الجهاز.

وتلتزم الجهات التي تقوم بتنفيذ مشروعات استشارية بموافاة الجهاز بصورة من دراسة الجدوى لكل مشروع استثماري وكذلك بآية تعديلات تطرأ على هذه الدراسة وأسبابها أثناء تنفيذ المشروع.

على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أن ترد على ملاحظاته خلال شهر من تاريخ إبلاغها بها.

يقدم الجهاز التقارير الآتية عن:

١. ملاحظاته التي أسفرت عنها عمليات الرقابة المنصوص عليها في الباب الثاني من هذا القانون، ويرسلها إلى رؤساء الوحدات التي تخصها.
٢. نتائج مراجعة الحسابات الختامية لتنفيذ موازنات الوحدات الحسابية الواردة في البند (١) من المادة (٣) من هذا القانون ويرسلها إلى وزارة المالية والى تلك الوحدات خلال شهرين من تاريخ تسلمه لكل حساب ختامي أو ميزانية.
٣. نتائج مراجعة الميزانيات والقوائم والحسابات الختامية للوحدات الواردة في البند (٢) من المادة (٣) من هذا القانون ويرسلها إلى وزارة المالية والى تلك الوحدات والجهات الرئاسية المعنية خلال شهرين من تاريخ تسلمه لكل منها.

ويجب أن تتضمن هذه التقارير على وجه الخصوص الملاحظات التي أسفرت عنها المراجعة ما اتخذ بشأنها وما إذا كان الجهاز قد حصل على كل الإيضاحات والبيانات التي رأى ضرورة الحصول عليها، وما إذا كانت الميزانية والحسابات الختامية تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالي للوحدة وعن حقيقة فائضها أو عجزها في نهاية العام.

كذلك يجب أن تتضمن التقارير طريقة الجرد أو التقويم التي اتبعتها الوحدة ومدى التحقق من سلامتها وموافقتها للإجراءات التي اعتمدها الجهاز والأصول المرعية.

كما ينبغي الإشارة في التقرير إلى كل تغيير يطرأ على أسس وطرق التقويم أو الجرد، واثر ذلك على نتائج الحسابات.

ويجب عرض ملاحظات الجهاز على مجالس الإدارة المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغها.

ويقع باطلا كل قرار تتخذه الجمعيات العامة أو مجالس الإدارة المشار إليها والمنعقدة للنظر في إقرار الميزانيات والحسابات الختامية للوحدات سالفة الذكر ما لم يعرض ويناقش معها تقارير الجهاز عنها. كما تعدل بموجب القانون رقم ١٥٧ تاريخ ١٩٩٨/٠١/٠١ .

٤. ملاحظاته على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، ويرسل التقرير – في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ ورود الحساب الختامي كاملا للجهاز من وزراه المالية-إلى رئيس الجمهورية والى مجلس الشعب، كما يرسل الجهاز نسخة من التقرير إلى وزارة المالية.
٥. متابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء المنصوص عليها في البند (ثانيا) من المادة (٥) من هذا القانون، كما يعد تقريرا عن كل سنة مالية في هذا المجال ويرسل هذه التقارير إلى مجلس الشعب والى الجهات المعنية. ويقدم الجهاز إلى رئيس الجمهورية والى مجلس الشعب والى رئيس مجلس الوزراء تقارير سنوية عن النتائج العامة لرقابته أو آية تقارير أخرى يعدها. كما يقدم الجهاز إلى مجلس الشعب آية تقارير تطلبها منه.

ملاحظاته على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، ويرسل التقرير إلى مجلس الشعب في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ ورود الحساب الختامي كاملا للجهاز من وزارة المالية، كما يرسل نسخة من التقرير إلى هذه الوزارة.

يشكل الجهاز من رئيس ونائبين ووكلاء للجهاز وأعضاء فنيين. ويضع مكتب الجهاز الهيكل التنظيمي للجهاز ويحدد وحداته الرئيسية والمساعدة ويصدر بهذا الهيكل قرار من رئيس الجهاز.
كما عدلت بموجب القانون ١٥٧ تاريخ ١٩٩٨/٠١/٠١:
يصدر بتعيين رئيس الجهاز قرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة متضمنا معاملته المالية، ويعامل من حيث المعاش وفقا لهذه المعاملة.
ولا يجوز إعفاؤه من منصبه، ويكون قبول استقالته بقرار من رئيس الجمهورية.
وتسري في شان اتهام ومحاكمة رئيس الجهاز القواعد المقررة في قانون محاكمة الوزراء.-
يعين رئيس الجهاز بناء على ترشيح رئيس الجمهورية وموافقة مجلس الشعب ويصدر بهذا التعيين قرار من رئيس الجمهورية متضمنا معاملته المالية، ويعامل من حيث المعاش وفقا لهذه المعاملة.
ويكون إعفاء رئيس الجهاز من منصبه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب بأغلبية أعضائه.
وفي حالة تقديم رئيس الجهاز استقالته تعرض الاستقالة على مجلس الشعب.
وتسري في شان اتهام ومحاكمة رئيس الجهاز القواعد المقررة في قانون محاكمة الوزراء.
يعين نائب رئيس الجهاز بقرار من رئيس الجمهورية متضمنا معاملته المالية ويعامل من حيث المعاش وفقا لهذه المعاملة.
يشرف رئيس الجهاز على أعمال الجهاز الإدارية والمالية والفنية، وعلى العاملين به، ويصدر القرارات اللازمة لتنظيم وإدارة أعماله ويعاونه في ذلك نائبا الرئيس، ويمثل الجهاز أمام القضاء وفي علاقاته بالغير، وفي حالة غيابه أو خلو منصبه يحل محله أقدم النائبين.
يشترك في العضو الفني أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي أو ما يعادله يتفق وطبيعة العمل الرقابي للجهاز.
يشكل مكتب الجهاز من رئيس الجهاز ونائبيه وأقدم الوكلاء.

ويجتمع المكتب بدعوة من رئيسه وبحضوره، وتصدر قراراته بأغلبية الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس.وإذا نقص عدد المكونين للمكتب عن أربعة يستكمل العدد من الوكلاء حسب أقدميتهم.

ويمارس المكتب الاختصاصات المقررة له في هذا القانون وفي لائحة العاملين بالجهاز.

لا يجوز لرئيس الجهاز أو نائبيه أو وكلائه أن يقوموا بأي عمل أخر بمرتب أو بمكافأة بآية صورة كانت سواء من خزانة الدولة أو من آية جهة أخرى.

كما تعدلت الفقرة الثانية بموجب القانون رقم ١٥٧ تاريخ:(٠١/٠١/١٩٩٨)

ولا يسري ذلك بالنسبة للمساهمة في المجالات البحثية والعلمية وأعمال التدريب بشرط الحصول على تصريح من رئيس الجهاز، ويكون صدور التصريح لرئيس الجهاز من رئيس الجمهورية.-

ولا يجوز لهم مزاولة مهنة حرة أو القيام بأي عمل تجاري أو صناعي أو مالي أو أي عمل آخر يتعارض ومقتضيات وظائفهم أو يمس الاستقلال الواجب.

كما يحظر على أي منهم أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليها أو أن يحصل على آية ميزة خاصة في التعامل مع القطاع العام أو آية جهة تخضع لرقابته ولا يسري هذا الحظر على التعامل الذي يتم طبقا لقواعد عامة تسري على الكافة.

ولا يسري ذلك بالنسبة للمساهمة في المجالات البحثية والعلمية وأعمال التدريب بشرط الحصول على تصريح بذلك من رئيس الجهاز، ويكون التصريح لرئيس الجهاز في ذلك من رئيس مجلس الشعب.

لا يجوز لمديري إدارات مراقبة الحسابات ونوابهم ومراقبي الحسابات بها أو يجمعوا بين وظائفهم وبين أي عمل آخر كما لا يجوز لهم مباشرة أعمال أو أداء خدمات للغير باجر أو بغير اجر.

كما يحظر تعيينهم في الجهات محل رقابة الإدارات التي عملوا بها إلا بعد مضي ثلاث سنوات على تركهم العمل في..

يكون لرئيس الجهاز السلطات المخولة للوزير ولوزير المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بموازنة الجهاز وفي تنظيمه وإدارة أعماله.

كما يكون له السلطات المخولة للوزير المختص بالتنمية الإدارية ولرئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وذلك بالنسبة للجهاز والعاملين به. وكذلك يكون له سلطة الترخيص بسفر العاملين به إلى الخارج من رئيس مجلس الشعب.

يكون للجهاز موازنة مستقلة وتدرج رقما واحدا في موازنة الدولة. ويضع رئيس الجهاز مشروع الموازنة التفعيلية ويرسله في المواعيد المقررة إلى مجلس الشعب، ويعمل بها إقرارها من المجلس من تاريخ العمل بالموازنة العامة للدولة.

كما يقوم المجلس باعتماد الحساب الختامي لموازنة الجهاز طبقا للقواعد المتبعة في اعتماد المجلس لحساباته.

ويضع مكتب الجهاز القواعد الخاصة بتنظيم حسابات الجهاز، ونظام الصرف والجرد، وغير ذلك من الشئون المالية والإدارية.

كما تعدلت بموجب القانون١٥٧ تاريخ ١٩٩٨/٠١/٠١): -تنظم شئون العاملين بالجهاز لائحة خاصة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس الجهاز وتتضمن قواعد منح المرتبات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة، وجميع القواعد المتعلقة بشئونهم.

وفيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يستمر العمل بلائحة العاملين الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسة ١٩٩٢/١/١٤ المعدلة بقرار مجلس الشعب بجلسة ١٩٩٥/٤/١٠، إلى أن تصدر اللائحة الجديدة.

تنظم شئون العاملين بالجهاز لائحة خاصة تصدر بقرار من مجلس الشعب له قوة القانون بناء على اقتراح احد أعضائه أو رئيس الجهاز وتتضمن كافة القواعد المنظمة لشئونهم.

وفيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، يستمر العمل بلائحة شئون العاملين الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ١٩٧٥/٧/٦ والقرارات المعدلة له إلى أن تصدر اللائحة الجديدة التي يجب على رئيس الجهاز أن يقدم اقتراحا بها إلى مجلس الشعب خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

الفصل السادس

النظرية التطبيقية للنظام المحاسبي

تعريف المحاسبة:

تطور تعريف المحاسبة مع الزمن بشكل متواز لتطور الوظيفة المطلوبة منها، فقد تحولت من مجرد فن مسك دفاتر إلى نظام معلومات متكامل.

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أن المحاسبة هي عمليه تتكون من ثلاث أنشطه: (١) تحديد (٢) قياس وتسجيل (٣) وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية مبرأ عنها بوحدة النقد لتقديمها إلى متخذي القرارات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فأضاف أن المحاسبة هي نشاط خدمي وظيفته تقديم المعلومات الكميه ذات الطابع المالي بغرض أن تكون مفيدة في اتخاذ القرارات.

وعليه فقد تجاوز دور المحاسبة من التركيز على الإجراءات التقنية للتركيز على الأهداف التي تسعى إليها وهي توصيل المعلومة لمتخذي القرارات.

وبناء على ذلك تطورت وتشعبت المحاسبة إلى فروع عده منها ماليه، إداريه، تكاليف الخ..

وتجاوزت وظيفة المحاسبة إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المنشاة على البيئة النى تعمل بها وبرزت إلى الوجود محاسبة البيئة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يمكن تبسيط وظيفة المحاسبة بالشكل المرفق كالآتي:

العملية الحسابية		
(١) تحديد	**(٢) قياس وتسجيل**	**(٣) توصيل المعلومة**
تحديد وفرز الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المنشاة ، والتي يتم الاعتراف بها محاسبيا. تلك العمليات هي العمليات المالية.	**قياس الأحداث الاقتصادية بوحدة النقد. تسجيل تلك الأحداث . تصنيف وتلخيص**	**إعداد القوائم والتقارير المالية. تحليل وتفسير القوائم والتقارير للمستخدمين للمساعدة في اتخاذ قراراتهم**

طبيعة المحاسبة:

اعتبر الباحثون المحاسبة بالإجماع علما من العلوم الاجتماعية ، نما وتطور مستندا إلى العلوم الأخرى خاصة الاجتماعية منها الاقتصاد، علم الاجتماع، علم الإدارة ، القانون وكذلك على العلوم الطبيعية رياضيات" إحصاء وغيره.

من ناحية ثانيه اختلفوا في اعتبار هذا الاعتماد على العلوم الأخرى قصورا وفشلا أم تميزا ايجابيا ساعد في تطور هذا العلم مع تطور العلوم الأخرى ، شخصيا أساند الرأي الأخير.

وما دام اعتبرت المحاسبة علما من العلوم فلا بد أن يكون لها نظريتها كباقي العلوم الأخرى.

ما هي النظرية ؟ :

النظرية كما عرفها الباحثون: هي إطار فكري عام متسق ومنظم للأفكار والمفاهيم الأساسية والمبادئ والقوانين العامة التي ترتبط مع بعضها البعض في إطار منطقي متماسك.

أما أهداف النظرية بشكل عام فهي:

١. تقديم وتفسير الظواهر.
٢. التنبؤ بسنوك هذه الظواهر في ظل ظروف محدده.
٣. توجيه السلوك لتحقيق قيم وأهداف محدده.

نظرية المحاسبة:

كما ذكرنا سابقا المحاسبة هي احد العلوم الاجتماعية وما دامت كذلك فلا بد لها من نظريه.

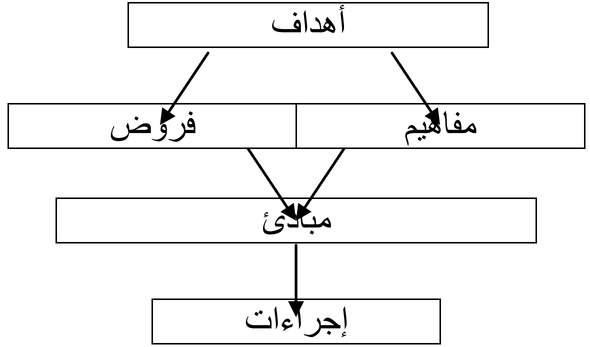
مع العام أن علم المحاسبة كان الأبطئ من كافة العلوم في تطوير وبناء نظريتها لا بل لا زالت النظرية المحاسبية تعاني من قصور حتى اليوم ولم تقدم حلولا لكثير من المشاكل المحاسبية كمشكلة التلوث،التلوث الضوضائي، وغيرها.

باعتبار المحاسبة علم تطبيقي فان نظريته يجب أن تنطلق من الربط بين الجانبين النظري والجانب التطبيقي العملي.

على نظرية المحاسبة أن تقدم تقييما وشرحا للممارسات العملية بغرض تقديم أرضيه عمليه لدراسة الأساليب المحاسبية الحالية والمقترحة وتحسينها لتحقق النظرية في النهاية هدفها التوجيه والترشيد وليس مجرد التبرير فقط للعمليات التاريخية.

هذا يعني انه لا يكفي أن تكون النظرية متسقة منطقيا بل يجب أن تكون ذات مضمون تطبيقي أي قابله للتطبيق في الحياة العملية وذات فائدة في الممارسات اليومية.

يمكن تصور نظرية المحاسبة حسب الهيكل الآتي:



يمثل هيكل نظرية المحاسبة في ترابط وتكامل مجموعاته الخمس أعلاه قمة النضج المعرفي المحاسبي، حيث الربط بين الناحية النظرية والناحية العملية في دوره متكاملة.

يظهر هذا الترابط في التدفق الأمامي من الأعلى للأسفل أي من الناحية النظرية إلى التطبيق الفعلي ومن التدفق العكسي من الأسفل للأعلى أي من التطبيق إلى النظرية.

هذا الترابط يوجه المعرفة النظرية نحو اختبار ملائمتها للحياة العملية وتحسينها وإعادة صياغتها بحيث تتحسن في النهاية وتصبح أكثر ملائمة للواقع وهذا ما يسمى بإستراتيجية التحسن المستمر حيث يتم التركيز على العلاقة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي.

الفروض المحاسبية

يجب أن تتوفر في الفروض شروط ثلاث هي:

(١) قليلة العدد.

(٢) مستقلة عن بعضها البعض

(٣) غير متعارضة فيما بينها

تعتمد في نظرية المحاسبة أربع فروض هي:

١.فرض الوحدة المحاسبية:

يمثل هذا الفرض حجر الزاوية للمحاسبة نظريه وممارسه فبموجبه يتعين الفصل بين الأنشطة الخاصة بالمالكين أو بوحدات اقتصاديه أخرى وبين أنشطة الوحدة ذاتها.

وتعتبر المنشاة منذ تأسيسها شخصيه معنوية منفصلة عن شخصية المالكين وعن حقوق المالكين.

٢.فرض الاستمرارية:

بموجب هذا الفرض تعتبر المنشاة وحده محاسبيه مستمرة أي أن الوحدة الاقتصادية في مجموعها مستمرة في مزاولة نشاطها المعتاد وليس هناك نية في الوقت الحاضر أو المستقبل المنظور لتصفية المنشاة أو لتقليص النشاط بشكل ملحوظ.

هذا يعني في أي لحظه من الزمن من المتوقع أن تستمر المنشاة في أعمالها بصوره تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها والاستفادة من أصولها .

٣.فرض وحدة القياس النقدي :

تتكون الموارد التي تمتلكها المنشاة من عناصر غير متجانسة (أراض، مباني، بضاعة وغيره) ومن الضروري إيجاد وحدة قياس موحد ومترجم نقيم الموارد والعمليات الحسابية بموجبها وهذه الوحدة هي وحدة النقد وهي بمثابة مقام مشترك لكل العناصر والعمليات المحاسبية .

وهذا الفرض يقضي بان وحدة النقد ثابتة القيمة على مدار السنين لكن ذلك يتنافى اليوم مع حالة التضخم.

٤.فرض التوازن المحاسبي

هذا الفرض يعني أن الأصول= الالتزامات + رأس المال.

والتفسير لذلك هو أن كافة الموارد الاقتصادية التي تملكها الوحدة

الاقتصادية تكون متساوية لقيم مصادر التمويل الذاتي والتمويل الخارجي

المبادئ المحاسبية

المبـادئ المحاسـبية هـي مـا تشـكل بجموعهـا مرشـدا علميـا وعمليـا للممارسات المحاسبية وتعتبر أرثا علميا للمحاسبة حتى يتم تغيير احدها وفق متطلبات المهنة أو الظروف الاقتصادية.

تستند المبادئ المحاسبية وتشتق من الفروض المحاسبية.

هناك تسع مبادئ متفق عليها وهي:

(١) مبدأ الدورية . (٢) مبدأ التكلفة التاريخية.

(٣) مبدأ الموضوعية. (٤) مبدأ تحقق الإيراد.

(٥) مبدأ المقابلة . (٦) مبدأ الأهمية النسبية.

(٧) مبدأ الإفصاح التام. (٨) مبدأ الثبات.

(٩) مبدأ التحفظ..

المبدأ الأول-مبدأ الدورية:

أولا يجب الإشارة إلى أن هذا المبدأ اشتق من فرض الاستمرارية وجاء تلبية لرغبة المالكين معرفة نتيجة الأعمال دون الحاجة للانتظار حتى التصفية الفعلية للمنشاة .

من المعروف أن النتيجة النهائية للأعمال التي تقوم بها المنشأة لا يمكن معرفتها إلا عند التصفية الفعلية لكن ذلك يتناقض وفرض الاستمرارية كحل وسط وجد مبدأ الدورية الذي يعني نظريا ودفتريا تصفيه للمشروع نهاية كل فتره وفتره وإنشاءه مجددا بداية كل فتره.

نظريا ودفتريا يعني الأمر أن لكل فتره محاسبيه مشروعا قائما بحد ذاته مستقلا عن المشروع الذي كان في الفترة السابقة وعن المشروع الذي سيكون في الفترة اللاحقة.

المبدأ الثاني-مبدأ التكلفة التاريخي:

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ المحاسبية خصوصا في قياس وتقييم الأصول الثابتة ،الخصوم ومصادر التمويل والمصروفات والإيرادات حسب القيمة والتكلفة التاريخية للشراء أو الإنتاج .

بغض النظر عن التغيرات في القيمة الشرائية للعملة المتداول بها خصوصا في فترات التضخم المالي أو الركود الاقتصادي.

الأصول الثابتة هي الأكثر تأثرا بهذا المبدأ ويعود تفضيل استعمال هذا المبدأ لتقييم هذه الأصول :

١. التكلفة التاريخية هي التكلفة الحقيقية عند الشراء أو الإنتاج.
٢. التكلفة هذه ناتجة عن تبادل اقتصادي حقيقي لا افتراضي.
٣. طرق أخرى للتقييم ينتج عنها مكاسب وخسائر يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما دام الأصل بحوزة المنشاة.

التكلفة التاريخية للتقييم تساوي بجملها تكاليف الشراء أو الإنتاج زائد كل المصاريف الملحقة حتى يصبح الأصل قادر على الإنتاج.

يجدر الذكر انه في حالات التضخم فان القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ غير كاملة ولا تفي بغرض المقارنة مع سنوات سابقه أو لاحقه ولا مع بيانات شركات مماثله.

لذا نادي البعض بترك هذا المبدأ وتقييم الأصول حسب الكلفة الحالية أو ما يسمى التكلفة البديلة المشكلة أن هذه الطريقة تستند كثيرا على التقديرات الشخصية وتتناقض مع مبدأ الموضوعية والحل هو إعداد قوائم ماليه معدله على أساس أرقام قياسيه لحجم الغلاء ملحقه للقوائم المعدة حسب التكلفة التاريخية بالنسبة للأصول . الأجل وبالأخص المخزون السلعي والذي له دور كبير في تحديد الربح والخسارة لكل دوره ماليه فان تقييمه حسب التكلفة التاريخية أو سعر السوق أيهما اقل وفي حالة التضخم فان الأمر يعني زيادة أرباح الفترة الحالية على حساب أرباح الفترة اللاحقة وبالتالي زيادة حقوق المالكين اليوم على حساب حقوق المالكين في الفترة اللاحقة إذا كانت المنشاة تتبع طريقة fifo.

المبدأ الثالث-مبدأ الموضوعية:

بموجب هذا المبدأ يجب التأكد بأية وسيله ماديه من حدوث العملية المالية واعتبرت المستندات المحاسبية دليلا ماديا كافيا لذلك. فلا تسجيل حسابي دون وجود توثيق مستندي لذلك.

يضاف إلى التوثيق المستند في أيضا موضوع الجرد الفعلي للمخزون السلعي وللأصول وذلك مما يؤكد الموضوعية ويعززها.

مبدأ الموضوعية مرادف لمبدأ التحقق يجب التحقق من وجود المخزون والأصول والتأكد من حدوث وحصول العمليات الاقتصادية المالية قبل التسجيل.

يجب الابتعاد عن التقييم الحكمي عن التقدير والتنبؤ لان ذلك يضر بالموضوعية ولا يصح ذلك إلا استنادا إلى أسس علميه .

المبدأ الرابع-مبدأ تحقق الإيراد:

الإيراد كمفهوم محاسبي هو إجمالي التدفقات الداخلة نتيجة بيع سلعه أو خدمه تؤدي إلى زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم أو من كليهما.

للاعتراف بالإيراد دفتريا لا بد من وجود حدث يمكن الاعتماد عليه والاعتراف بالإيراد.

الرأي السائد أن عملية البيع والتسليم للعميل هي هذه الواقعة أو الحدث الذي به يتحقق الإيراد سواء أكان البيع نقدا أو على الذمم.

توجد حالات أخرى لتحثث الإيراد منها:

١.تحقق الإيراد بعد البيع :

ويحدث ذلك في حالات البيع الايجاري وهي عملية بيع بالتقسيط بشرط أن لا تنتقل الملكية للمشتري إلا بعد تسديد كل الأقساط وللبائع الحق في استرداد بضاعته إذا تخلف المشتري عن تسديد آية دفعه دون أن يكون للمشتري الحق عي استرداد نقوده.

في حالات بيع كهذه الإيراد يتحقق بعد البيع.

٢. تحقق الإيراد عند الانتهاء من الإنتاج:

في حالات معينه يمكن تطبيق وتسجيل الإيراد قبل البيع وعند الانتهاء من الإنتاج إذا توفرت الشروط:

أ. إمكانية احتساب تكلفة الإنتاج بدرجه عاليه من الدقة.
ب. إمكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي.
ت. أن يكون الناتج نمطيا.
ث. أن تتوفر سوق منتظمة ومؤكده للبيع.

والحالة أعلاه تكون بالعادة حين يكون المخزون من المعادن الثمينة ففي هذه الحال يجوز تسجيل وتقييم المخزون بقيمته النقدية المرتفعة.

٣. تحقق الإيراد أثناء عملية الإنتاج:

هناك نشاطات اقتصاديه تمتد لأكثر من فتره محاسبيه واحده، ووجود عدم تزامن ومقابله بين النفقات والإيرادات مما يشكل حيره وبلبله بخصوص اللحظة المناسبة لتسجيل العملية في دفاتر الحسابات.

اكبر مثال على ذلك هي عقود الإنشاء طويلة الأجل وما تشكله من أهميه نسبيه في السوق الاقتصادي مما أدى إلى لجوء دول عديدة لوضع معايير محاسبيه لمثل هذه العقود والصفقات.
مع ذلك هناك طريقتان لتحقق الإيراد في مثل هذه الحالة:
(١) طريقة القد المنجز أي يعترف بالإيراد عند إتمام العقد والمشروع بما في ذلك من تناقض مع مبدأ المقابلة.
(٢) طريقة نسبة الإتمام أو الانجاز.
وهذه الطريقة التي أوصت بها لجنة مبادئ المحاسبة الأمريكية بموجب هذه الطريقة يتحقق إيراد العقد بنسب تتلاءم مع العمل المنجز كل فتره وعلى نفس الأساس يتم الاعتراف بالنفقات مما يتماشى مع مبدأ الاستحقاق ومبدأ المقابلة.
٤.تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج
بموجب هذا المبدأ أن الوقت المناسب لثبات الإيراد والاعتراف به نتيجة آية عملية بيع أو أنتاج هو اللحظة التي يتخذ بها القرار الرئيسي للعملية أو انجاز الجزء الأهم والأكبر من العملية وقد يكون لحظة التوقيع على العقد أو لحظة تقديم الخدمة أو لحظة التحصيل النقدي.
في الغالب يطبق هذا المبدأ في حالة يكون الإنتاج حسب طلب العميل وموصفاته والسعر متفق عليه سلف وتكلفة الإنتاج يمكن تحديدها وكذلك في حالة إمكانية تصريف كامل الإنتاج في وقت قصير ودون تخفيض سعر البيع.
المبدأ الخامس-مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:
عندما يتم تحديد إيرادات كل فتره على أساس الاستحقاق لا بد من تحميل الفترة كل الإيرادات التي حدثت واستحقت خلالها سواء أكنت مستلمه أو غير مستدامة وبالمقابل تحمل بكل النفقات التي تكبدتها المنشاة للحصول على تلك الإيرادات سواء كانت مقبوضة أو غير مقبوضة.
المبدأ هذا اشتق من فرض الاستمرارية وتطبيقا لأساس الاستحقاق.
يجب عدم الخلط بين مفهوم النفقات والمصاريف فالمصاريف عنصر من عناصر النفقات ومفهوم النفقة أوسع من المصروفات ويشمل بالإضافة للمصروفات تكلفة إنتاج السلع المباعة، الخسائر نتيجة نقص في بيع احد الأصول والمصروفات هي نعقات يصرفها المشروع للحصول على الإيراد ولا تشكل جزء من تكلفة الإنتاج مصاريف إداريه، مصاريف تمويل وغيره.

يتم تطبيق هذا المبدأ عمليا من خلال قائمة الدخل سواء كانت ذات مرحله واحده أو اثنتين.

المبدأ السادس-مبدأ الأهمية النسبية:

اشتق هذا المبدأ أيضا من فرض الاستمرار والذي يعني استمرار المشروع في نشاطه دون علاقة مع عمر المالكين حتى تحقيق كل أهدافه.من ذاك الفرض جاءت الحاجة لمبدأ الأهمية النسبية والذي يعني الاهتمام أكثر بالعناصر ذات التأثير الأكبر على القوائم المالية ومن أهميتها من ناحية الفائدة الاقتصادية للمنشاة.

يرتبط هذا المبدأ بمبدأ الإفصاح التام الذي يطلب الإفصاح التام عن العمليات المالية التي تؤثر على نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي. ويعني ذلك الاهتمام أكثر بالعناصر التي تؤثر أكثر على نتيجة الأعمال الاقتصادية.

ليس هناك مفهوم واضح للأهمية النسبية وترك الخيار للمحاسب لتحديد استعمال هذا المبدأ مستندين إلى أخلاقيات المهنة ، الرأي الشخصي للمحاسب ولخبرته العملية.

من الناحية العملية يأخذ بالحسبان عند تطبيق هذا المبدأ:

(١) حجم العنصر النسبي قياسا بباقي العناصر من حيث القيمة الاقتصادية

(٢) طبيعة العنصر وإمكانيات تحويله من مصروفات إلى أصول أو بالعكس .

(٣) مدى أهمية العنصر للمستثمرين.

المبدأ السابع-مبدأ الإفصاح:

لا تعتبر القوائم المالية هدفا للمحاسبة وإنما وسيله للوصول للهدف الرئيسي وهو إيصال المعلومة للآخرين من اجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

الآخرون هم المالكون، المستثمرون، عملاء، أداره، موظفون، سلطات حكوميه، جهات مدنيه ، مقرضون وغيرهم.كل منهم معني بالمعلومات التي تشملها القوائم المالية وعليه فالقوائم المالية عليها توفير جميع المعلومات وبشكل

واضـح وتـام وهـذا مـا يعنـي الإفصـاح التـام وحتـى يـتم ذلـك يجـب علـى **القوائم المالية أن توفر الشروط الآتية:**

١. شمول-تشمل كافة النواحي والمعلومات التي تجيب على كل استفهام من أي جهة كانت.
٢. دقه - تخلو من الأخطاء قدر المكان مم يكسبها جوده وموضوعيه.
٣. ملائمة- مطابقة وتتلاءم مع احتياجات متخذ القرار.
٤. وضوح- خاليه من الغموض واللبس وخاليه من التعقيد وتفهم بسهوله.
٥. موضوعيه-بغيده عن التحيز ومعبره عن الحقائق بدون تحريف
٦. قياس كمي- يمكن قياسها كميا بوحدة النقد وفي حالات معينه يجب الإفصاح الوصفي.

المبدأ ألثامن- مبدأ الثبات :

بموجب هذا المبدأ على الوحدة المحاسبية الثبات وعدم تغيير سياساتها المحاسبية بما في ذلك الطرق ،الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتداولة بها من سنة لأخرى ويجب إتباع نفس الأساليب من فتره محاسبيه لأخرى. الأمر يجري على الأحداث المماثلة من فترة لفترة وعلى معالجة كل عنصر من عناصر القوائم المالية .

في حالات الضرورة ووجود ما يبرر الأمر يمكن القفز عن هذا المبدأ شريطة الإشارة إلى ذلك بوضوح مع ذكر الأسباب تمشيا مع مبدأ الإفصاح التام.ها المبدأ التي حتى يصبح من الممكن مقارنة البيانات من فتره لأخرى للدراسة واستخلاص العبر.

المبدأ التاسع- مبدأ التحفظ:

نظرا لوجود بعض العناصر في القوائم المالية التي تعد وفق تقديرات شخصيه منعا للتحيز وللخطأ وجد هذا المبدأ، بموجبه يجب الأخذ بالحسبان الخسائر المتوقعة ولا تأخذ بالحسبان الأرباح المتوقعة ، مثال على ذلك تقدير المخزون السلعي وفق قاعدة التكلفة التاريخية أو سعر السوق أيهما اقل.

بدا هذا المبدأ عندما كان الاتجاه العام يشير إلى انتعاش اقتصادي عكس ما يحدث هذه الأيام من ارتفاع مستمر للأسعار ولذا وجهت لهذا المبدأ **بعض الانتقادات منها:**

١ . أتباع هذا المبدأ يؤدي إلى زيادة أرباح الفترة اللاحقة على حساب الفترة الحالية بما في ذلك من تحيز وتناقض لمبدأ التحفظ نفسه في الفترة اللاحقة .
٢. عدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة يضر بمصالح المالكين اليوم على حساب المالكين في الفترات اللاحقة ويعتبر تحيزا ويضر بمصالح جيل من المساهمين على حساب جيل آخر.
٣. المبدأ يخلط ما بين مبدأ التكلفة التاريخية والتكلفة الاستبدالية.

القياس المحاسبي

تطور نظرية القياس:

تعريف القياس: القياس هو مقارنه عنصر بعنصر آخر للوصول للقيمة العادلة الذي يخزنه العنصر المقاس وعادة ما يكون العنصر المقياس هو النقود.

ذكرنا سابقا أن العملية المحاسبية هي:

(١) قياس .
(٢) اعتراف وتسجيل الأحداث الاقتصادية .
(٣) إفصاح توصيل المعلومات لمتخذي القرارات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيفية قياس الأحداث الاقتصادية لأجل تسجيلها وتوثيقها في دفاتر المنشاة.

حتى العقد الخامس من القرن العشرين كانت نظرية القياس التقليدية تشترط توفر خاصية طبيعيه في العنصر المراد قياسه ،طول،عرض، وزن، حجم باختصار خاصية ملموسة ولم يكن من الممكن قياس عناصر معنوية كالخبرة، الذكاء ، ضوضاء وغيره حتى جاء المفكر ستيفن ووضع ما يعرف بنظرية القياس الحديث الذي أصبح به من الممكن قياس العناصر المعنوية وذلك عن طريق الماتشنغ أو ما يسمى بالمحاكاة وذلك عن طريقة استبدال العنصر المعنوي بعنصر أخر يمكن قياسه أو قياس أثره مثال على ذلك قياس موضوع الضوضاء في مصنع الراشديه في الأردن عن طريق استعمال طرق طبية وتحديد مستوى الإعاقة وترجمتها إلى أيام عمل ومن ثم إلى وحدة النقد.

القياس في فترة التضخم المالي:

بعد الحرب العالمية الثانية وفي العقدين السابع والثامن من القرن العشرين نادي الكثيرون بضرورة وضع معايير جديدة لتعديل البيانات المحاسبية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية لتكون ملائمة لواقع التضخم ولتمكن متخذي القرارات من مقارنة البيانات على مدى فترات متعددة وتمنع التحيز الناتج عن التضخم.

الربح في القوائم المالية المعدة حسب مبدأ التكلفة التاريخية في أوقات التضخم المالي مضخم عن قيمته الحقيقية وكذلك الأصول نكون بعيده (اقل) من قيمتها الحقيقية وهذا ما يؤثر سلبا على حقوق المساهمين.

لذا كانت الحاجة لوضع حد لهذا التحيز مما دفع اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة لتوصي بإعداد وإصدار ملاحق معدله ترفق بالقوائم المالية المعدة حسب التكلفة التاريخية.

لأعداد هذه الملاحق أسلوبان:

التكلفة التاريخية المعدلة :

وفق هذه الطريقة يتم تعديل قيمة عناصر القوائم المالية بالرقم القياس (مؤشر) للتضخم وذلك بقصد تثبيت قيمتها الحقيقية لإلغاء التحيز الناتج وفق طريقة التكلفة التاريخية.

تقسم عناصر القوائم المالية إلى قسمين:

١. عناصر نقدية- تشمل الأصول المتداولة باستثناء المحزون السلعي وباستثناء الاستثمارات في الأوراق المالية ، الأجل وتشمل الاستثمار في السندات والأسهم الممتازة الخصوم طويلة وقصيرة الأجل.
٢. عناصر غير نقدية- تشمل الصول طويلة الأمد ،المحزوم السلعي، استثمارات في أوراق ماليه الأجل ، وحقوق الملكية واستثناء الأسهم الممتازة.

العناصر النقدية لا تعدل وتبقى حسب قيمتها في القوائم المعدة حسب التكلفة التاريخية العناصر الغير نقدية تعدل حسب ارتفاع مؤشر الغلاء العام للسوق المحلي.

من الجدير بالذكر أن مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة جاء ليلبي أكثر مطلب المحافظة على رأس المال الحقيقي للمنشاة.

حسب هذه الطريقة فان حيازة أصول نقدية في أوقات التضخم المالي تسبب خسائر للمنشاة بينما حيازة التزامات نقدية تسبب مكاسب والأمر معكوس في حالات الانكماش الاقتصادي.

في قائمة الدخل يجب الفصل بين الربح والخسارة من التشغيل العادي والمعدة وفق التكلفة المعدلة وبين المكاسب أو الخسائر في القوه الشرائية الناتجة عن حيازة بنود نقدية.

الطريقة الثانية لمعالجة التغييرات في القوه الشرائية لوحدة النقد هي:

التكلفة التاريخية البديلة

بموجب هذه الطريقة تستخدم الأرقام القياسية الخاصة (مؤشرات تضخم مالي) لكل بند من البنود الغير نقدية من بمود القوائم المالية.

لذا فهذه الطريقة أفضل من التكلفة التاريخية المعدلة من حيث إلغاء ومنع التحيز المحاسبي والحفاظ أكثر على رأس مال حقيقي للمنشاة.

من ناحية ثانيه هناك صعوبات عمليه للحصول على مؤشرات الغلاء لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.

قائمة الدخل وفق هذا الأسلوب تتكون من جزئيين اثنين:

١. صافي دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية.
٢. إجمالي مكاسب /خسائر حيازة البنود الغير نقدية.

قياس الإيراد

الإيراد: إجمالي التدفقات الداخلة للمنشاة التي تؤدي إلى زيادة إجمالي الأصول أو نقص في إجمالي الخصوم أو في كليهما معا نتيجة :

(١) بيع سلع أو تأجيرها (٢) بيع خدمات.
(٣) بيع أصول (٤) استثمار في أوراق ماليه.

- التدفقات المذكورة تشمل تدفقات نقدية أو عينيه نتيجة تبادل سلع بسلع أو أصول بأصول أو خصوم بخصوم أو أي مزيج مما ذكر شريطة أن تؤدي العملية إلى زيادة في إجمالي الصول أو نقص في إجمالي الخصوم أو مزيج من الاثنين.

- يتم قياس الإيراد محاسبيا بالقيمة المتوقع الحصول عليها مقابل البيع أو تقديم الخدمات.
- اختلف الباحثون حول تعريف الإيرادات وما تشمل منهم من يشمل بالإيرادات فقط الإيرادات التشغيلية.
- الناتجة من النشاط الاقتصادي اليومي العادي للمنشاة ومنهم من شمل بالإيرادات أضافه للإيرادات.
- التشغيلية مكاسب عرضيه ناتجة عن فعاليات غير عاديه للمنشاة ولا تتكرر كثيرا.
- الفرق بين الإيرادات والمكاسب أن الأولى ناتجة عن فعاليات ونشاط اقتصادي عادي للمنشاة بينما.
- الآخر هو فدفق عرضي ناتج عم أنشطه غير عاديه خارج النشاط الاقتصادي العادي للمنشاة.

كما ذكر في مبدأ تحقق الإيراد يعترف بالإيراد وفقا لعدة أسس:

١. بمجرد بيع السلعة أو الخدمة وتسليمها للعميل .
٢. خلال عملية الإنتاج –مثال على ذلك عقود الإنشاء طويلة الأجل.
٣. بعد الانتهاء من عملين الإنتاج- في حالات المعادن الثمينة.
٤. بعد عملية البيع- في حالات البيع الإيجاري والبيع بالتقسيط.
٥. مرور الزمن- في حالات استخدام الغير لاصوا المنشاة ، إيراد عقارات أو فوائد من البنوك.

قياس المصروفات

- المصروفات=هي كل نقص في أصول الوحدة المحاسبية أو زيادة في التزاماتها أو كليهما.
- معا جراء إنتاج سلع أو تأدية خدمات للغير بهدف الربح.
- الخسائر=هي نقص في حقوق الملكية جراء عمليات عرضيه أو أحداث لا تمت بصله للنقاط الاقتصادي العادي للمنشاة.
- يتم الإفصاح عن المصاريف على أساس إجمالي التدفقات الخاصة بها بينما يتم الإفصاح عن الخسائر بصافي القيمة الحقيقية لها وبشكل مستقل عن النشاط الاقتصادي.

عناصر المصاريف:

- **تتكون المصاريف من العناصر الآتية:.**

1. تكلفة البضاعة المباعة
2. الأجور
3. الاستهلاكيات
4. إيجارات ومصروفات أخرى.

- **عناصر التكلفة:**

1. المواد الخام التي تدخل في عملية الإنتاج.
2. أجور عمال الإنتاج.
3. تكاليف صناعية أخرى.

الاعتراف بالمصاريف: يتم الاعتراف بالمصاريف طبقا لمبدأ المقابلة مع الإيرادات حيث تحمل كل فتره محاسبيه بنصيبها من المصروفات .

هناك طريقتان لقياس المصروفات:

1. **الطريقة المباشرة لتحديد المصروفات :**

هناك نوعان من المصاريف النوع الأول يمتد تأثيره على الإيرادات لأكثر من فتره محاسبيه واحده ولذا يجب تحميلها على أكثر من فتره ، أما النوع الثاني فهي مصاريف ترتبط بشكل مباشر بالإيراد المتحقق في فتره معينه وعليه تحمل هذه المصاريف على نفس الفتره.

2. **الطريقة غير المباشرة لتحديد المصروفات :**

تحدد المصروفات على أساس المعادلة الآتية:

مصروفات الفترة = أرصدة الموجودات(المخزون) أول الفترة + الإنفاق خلال الفترة-أرصدة الموجودات نهاية الفترة.

قياس المصروفات:

يعتمد القياس على ثلاث أسس:

(١) القيم التاريخية. (٢) القيم الجارية.

(٣) قيم خاصة ومحدده القياس حسب القيم الجارية يجنب الانتقاد الموجه للتكلفة التاريخية وهي تمثل قيمه أدق لقيمة عوامل النتاج المستنفذة خلال عملية الإنتاج.

الأسلوب الثالث فقليل الاستعمال بموجبه يتحدد المصروف عند استهلاك البضاعة أو الخدمة ووقت تقديم تقارير للتسجيل في السجلات المحاسبية.
قياس ا لأصول

مفهوم الأصول= الأصول هي عبارة عن موارد اقتصاديه تمتلكها الوحدة الاقتصادية من اجل الحصول على منافع اقتصاديه مستقبليه من خلال استخدامها في العملية الإنتاجية.

يمكن تعريف الأصول بشكل آخر على إنها موارد اقتصاديه التي تحقق غايتين مترابطتين حسب طبيعة كل مورد الأول منها هو ما يعتبر وسائل عمل يؤثر بواسطتها على مواضيع العمل لتغيير شكلها ومنها الآلات والمعدات وكذلك الأراضي والمباني أما المورد الثاني فهو ما يعتبر مواضيع عمل وهو كل ما يتحول ويتغير شكله ويفقد كل قيمته الاقتصادية لتدخل ضما قيمي المنتج الجديد.

وهذا ما يتفق وأسلوب تقسيم الأصول إلى أصول ثابتة وأصول متداولة أو رأس مال ثابت ورأس مال متغير أو عامل فالأول تابت وتستنفذ قيمته على مدار عدة فترات محاسبيه عن طريق ما يسمى قسط الاستهلاك الاندثار أو الإطفاء.

أما الأصول المتغيرة تفقد كل قيمتها خلال فتره واحده وتذوب قيمتها بقيمة المنتج النهائي سلعة كان أو خدمه، معنا ذلك أن العمر الإنتاجي للأصل الثابت أكثر من فتره محاسبيه واحده أما الأصل المتغير فعمره الإنتاجي سنه واحده فقط.

أنواع الأصول- تقسم الأصول إلى قسمين :

الأصول المتداولة-وهي ما ذ كر أعلاه تحت مسمى الأصول المتغيرة وتشمل النقدية والدينين ،أوراق القبض، المخزون، المصروفات المدفوعة سلفا وغيره ويطلق على هذه الأصول اسم رأس المال العامل.

الأصول طويلة الأجل- هي ما ذكرت أعلاه تحت مسمى الأصول **الثابتة وتقسم إلى قسمين:**

- أصول ملموسة- أصول لهل وجود مادي يمكننا رؤيتها ولمسها ك الممتلكات ، المباني ، الآلات أراضي، وغيرها.

- أصول غير ملموسة- هي موجودات ليس لهل كيان مادي ك شهره ، اسم تجاري، حق اختراع أو تأليف وغيره.

عرض الأصول في الميزانية :

تعرض الأصول في الميزانية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشاة ووفقا لمساهمة الأصل في تحقيق الإيراد ففي منشأه لمشروع مالي تتصدر الميزانية الأصول السائلة نقدية ، رصيد في البنوك وغيره وفي منشأه تجاريه تتصدر الميزانية الأصول المتداولة وعلى رأسها المخزون السلعي وفي منشأه للعقارات تتصدر الأصول الثابتة أراض ومباني.

قياس الأصول المتداولة:

تقاس الصول المتداولة بإحدى الطرق الثلاث :

(١) قياس مباشر (٢) قياس مشتق

(٣) قياس حكمي

الأول يقاس بموجبه الأصل المتداول بعنصر النقود لمعرفة مخزون الاقتصادي العنصر المقاس.

القياس الثاني وما يسمى بالقياس المشتق فهو قياس مشتق من القياس المباشر بالنقود بالإضافة لمقياس آخر كالزمن مثال على ذلك قياس قسط الاندثار فهو اشتقاق من القياس المباشر لتكلفة الأصل الثابت بالإضافة إلى عنصر الزمن وعمر الأصل المتوقع وهو مبني على أساس القياس الحكمي والقياس الحكمي هو اضعف القياسات فلا قواعد تحكمه ويعتمد في الأساس فلي خبرة المحاسب ومعرفته.

معظم الأصول المتداولة مقاسه من طبيعتها فالأصول النقدية والشبه نقدية أوراق قبض تمثل بحد ذاتها قيمة مخزونها الاقتصادي بالنقود. يبقى أن نقيس باقي الأصول المتداولة وباختصار .

استثمارات الأجل أوراق ماليه - تقاس على أساس سعر الشراء مضافا إليه العمولات ومصاريف الشراء .

يجب الذكر انه في حالة شراء السندات يجب الفصل بين سعر السند والسعر المدفوع في الفائدة التي تراكمت على السند والتي دفعها المشتري للبائع على أمل انه سيعوض عنها في المستقبل عندما تدفع الفائدة من الشركة

المصدرة لحامل السند لذا فالمبلغ المدفوع مقابل فائدة على السند هي بحد ذاتها أصل منفصل عن السند.

في حالة الأسهم فتوزيعات الأرباح لا تستحق وغير إجبارية ولذا كل مبلغ يدفع لقاء شراء الأسهم يسجل بقيمة الأصل المشترى.

ووفقا لمبدأ التحفظ فعند تقييم الاستثمارات الأجل نختار أيهما اقل التكلفة أو القيمة السوقية الجارية مع وجوب تسجيل الأمر بقيد محاسبي والإفصاح عن الأمر بالقوائم المالية.

المخزون السلعي:

يعتبر المخزون السلعي من أكثر الأصول المتداولة في معظم الوحدات الاقتصادية وذو وزن نسبي عالي جدا يتطلب قياسه دقه كبيره نظرا لتأثيره على أرباح المنشاة وعلى مركزها المالي.

أي خطا أو تحيز في تقييمه يؤثر على صحة إجمالي الأصول وهذا مما يؤثر على حقوق الملكية. وكذلك يؤثر على صحة الأرباح باعتباره يؤثر على تكلفة البضاعة المباعة.

تختلف عناصر المخزون السلعي من منشأه لأخرى وفق النشاط الاقتصادي ، عناصر المخزون السلعي في منشأه تجاريه تختلف عنها في منشأه صناعية أو زراعيه.

تقييم المخزون السلعي :

لأجل تقييم المخزون السلعي يجب:

(١) تحديد كمية المخزون

(٢) تسعير المخزون قبل البدء بذلك لا بد من:

أ. معرفة عناصر المخزون السلعي

ب. معرفة عناصر تكلفة المخزون السلعي

ج. معرفة تدفق المخزون السلعي.

عناصر المخزون السلعي- يشمل كافة البضائع التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها. وبهذا التعريف يشمل المخزون البضاعة بالطريق التي تم التعاقد عليها وتم شراءها ولم تصل بعد مخازن المنشاة وتشمل البضاعة المباعة بنظام الوكالة فهي جزء من ممتلكات

المنشـاة أمـا بخصـوص طلابيـات العمـلاء التـي لـم تسـتطع المنشـاة مـن إتمامها قيل نهاية الفترة فهي أيضا جزءا من المخزون.

عناصر تكلفة المخزون السلعي-- تشمل تكلفة المخزون السلعي جميع المصروفات والنفقات ذات العلاقة المباشرة في الحصول على السلع ونقلها إلى محل المشتري متضمنة التكاليف الإضافية الأخرى حتى تصبح جاهزة للبيع.

عموما تتضمن عناصر تكاليف المخزون على:

- ثمن الشراء.
- مصروفات الشحن والتامين وعمولة المشتريات والرسوم الجمركية.
- تكلفة العمالة والمصروفات الصناعية اللازمة للإنتاج السلعي .

تسعير المخزون :

نظرا للأهمية النسبية لعنصر المخزون السلعي ولأثره على المركز المالي للمنشاة وعلى حقوق الملكية لذا فانه من المفروض اختيار طريقة تسعير تؤدي إلى اكبر دقه في احتساب الدخل والمركز المالي.

يرتبط موضوع تسعير المخزون السلعي بمشكلتين :

(١) طريقة احتساب تكلفة الوحدات المنصرفة من المخزون

(٢) طريقة تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي.

احتساب تكلفة الوحدات المنصرفة:

أكثر الطرق شيوعا في احتساب التكلفة هذه هي:

(١) **طريقة التمييز المحدد**: بموجبها يجري تمييز وتحديد الوحدات آخر الفترة وإتباعها للعملية الشرائية الخاصة التي منها بقيت لآخر الفترة هذه الكميه ووفق ذلك تسعر.هذه الطريقة صعبة التطبيق .

(٢) **طريقة متوسط التكلفة** : بموجبها يستخرج متوسط التكلفة كنتيجة قسمة إجمالي التكاليف على إجمالي الوحدات المشتراة .الطريقة سهله وواقعيه إلا إنها صعبة التطبيق في المنشات كثيرة ومتعددة ومتنوعة البضائع.

(٣)طريقة وارد أولا صادر أولا-FIFO- البضاعة التي يتم الحصول عليها أولا تباع أولا.

هذه الطريقة تؤدي في حالات التضخم إلى انخفاض في تكلفة البضاعة المباعة والى ارتفاع في صافي الربح وبالعكس في حالة الانكماش الاقتصادي.

تفضل هذه الطريقة في البلدان التي لا تتواجد بها معدلات ضريبية مرتفعه مما يجعل المنشات أكثر ميلا لهذا الأسلوب لإظهار أرباح أكثر.

(٤)طريقة وارد أخيرا صادر أولا-LIFO-تباع أولا البضاعة التي وصلت أخيرا، وفق هذه الطريقة تتماشى مع قياس الدخل وفق الأسعار السائدة في السوق.

في حالات التضخم هذه الطريقة تضخم المخزون السلعي، تزيد تكلفة البضاعة المباعة وتخفيض قيمة المخزون وبالنهاية إلى تخفيض صافي الأرباح، تفضل في البلدان ذات معدلات ضريبية عاليه.

احتساب تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي العرف السائد في الممارسة المهنية يقضي بتسعير المخزون وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل تماشيا مع مبدأ التحفظ.

وفي ممارسات المهنة ثلاث أساليب أساسيه لقياس المخزون السلعي وفقا للقاعدة أعلاه التكلفة أو سعر السوق أيهما اقل وهم:

أولا-قياس المخزون على أساس العناصر- بموجبه يتم مقارنة سعر التكلفة لكل عنصر من المخزون السلعي مع سعر السوق ويتم اختيار الأقل ويعتمد مع وجوب الإفصاح والإشارة إلى التكلفة التاريخية تمشيا مع مبدأ الإفصاح وهذا الأسلوب هو الأكثر تشددا وتحفظا.

ثانيا-قياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسية- لا يختلف عن الأسلوب الأول إلا أن المقارنة هنا بين سعر التكلفة وسعر السوق هي بشكل مجموعات وليس كل عنصر وعنصر.

ثالثا-قياس المخزون على أساس إجمالي المخزون-هنا تتم المقارنة بين قيمة إجمالي المخزون حسب التكلفة مع قيمة إجمالي المخزون كله حسب سعر السوق وتختار النتيجة الأقل قيمة.

أسهل الأساليب وابسطها وأكثرها عملية كل الأساليب التي ذكرت أعلاه جيده في حالة إمكانية إجراء جرد للمخزون السلعي أما إذا تعذر ذلك فيجب قياس المخزون فلي أساس التقدير وفق أسلوبين:.

تقدير المخزون وفق هامش الربح--تتبع هذه الطريقة في حاله وجود علاقة ثابتة نوعا ما بين المبيعات وتكلفة السلع المباعة ووفق هذه الطريقة

وبخصم بنسبة هامش الربح من قيمة المبيعات نحصل على تكلفة البضاعة المباعة وتطرح من مجموع مخزون أول المدة والمشتريات معا لنحصل على قيمة المخزون نهاية المدة.

تقدير المخزون وفق أسعار التجزئة-تتبع هذه الطريقة في المنشات التي تتعامل بطريقة البيع بالتجزئة وعادة ما تكون السلع المباعة متجانسة وهذه الطريقة شبيهه بطريقة هامش الربح بموجبها يتم تحديد المخزون بسعر البيع ثم إعادته إلى سعر التكلفة باستخدام بيانات ومعلومات من واقع المنشاة.

ووفق المعادلة الآتية:

مخزون أول المدة بسعر التجزئة+صافي المشتريات بسعر التجزئة-- مبيعات الفترة يساوي المخزون آخر الفترة بسعر التجزئة.

يضرب المخزون آخر الفترة المقدر بسعر التجزئة في معدل البضاعة المتاحة للبيع مقدره بسعر التكلفة مقسومة على السلع المتاحة للبيع بسعر التجزئة نحصل على قيمة المخزون نهاية الفترة بسعر التكلفة.

قياس الأصول طويلة الأجل:

كثيرا ما يستعمل مصطلح الأصول الثابتة كمصطلح مرادف لمصطلح الأصول طويلة الأجل وبشكل مخطئ باستثناء أصل الأرض باقي الأصول غفير ثابتة والأصح تسميتها أصول طويلة الأجل.

الأصول طويلة الأجل هي موارد اقتصاديه تمتلكها المنشاة بهدف الحصول على إيرادات مستقبليه امتلاك الأصول طويلة الأجل ليست لقصد البيع.

لأجل تحديد قيمة التكلفة للأصول طويلة الأجل يجب التمييز بين الأصول الملموسة وبين الأصول الغير ملموسة.

تحديد كمية الأصول طويلة الأجل سهل لكن المشكلة هي تحديد قيمتها.

الأصول الملموسة :

يجب التمييز بين نوعين الأول صالح الاستخدام بمجرد شرائه ونقله إلى المنشاة وتكلفة هذا النوع هي قيمة الشراء مضاف إليها تكاليف النقل مثال على ذلك الآلات الحاسبة والكاتبة.

النوع الثاني هو الأصول التي تتطلب تكاليف أخرى غير تكلفة الشراء حتى تصبح جاهزة للاستعمال وعليه فان التكلفة هنا تشمل سعر الشراء ، مصاريف النقل وكل النفقات اللازمة ليصبح الأصل جاهز للتشغيل.

قياس بعض الأصول طويلة الأجل

الأراضي: تتكون التكلفة من سعر الشراء مضافا إليه مصاريف إضافية كالرسوم القانونية وأتعاب المحماة وأتعاب السماسرة وكذلك تضاف إلى تكلفة الأراضي تكلفة إزالة مباني قديمه عليها وتخصم الإيراد الناتج عن بيع الأنقاض أن وجدت.

المباني: تدخل في تكلفة المباني كل ما يدفع نقدا أو عينا للحصول عليها شراءها أو تشييدا وباختصار تشمل كل المصاريف اللازمة حتى تصبح جاهزة للاستعمال.

في حالة التشييد على يد مقاول فالتكلفة حسب قيمة العقد مع المقاول المنفذ.

المصاريف بعد تشييد واستخدام المبنى فهي مصاريف إيراديه تحمل على الفترة التي تمت بها.

المصاريف بعد انتقال الملكية للمشتري أي بعد الشراء هي أيضا مصاريف إيراديه .

لأجل إن تحمل التفقه على التكلفة لا بد من علاقة سببيه تربط بينهما وان تكون النفقة من اجل أن يصبح الأصل جاهز للاستعمال للهدف الذي من اجله تم شراءه أو تشييده.

تكلفة التحسينات: يقصد بهذا الإضافات التي يتم إدخالها على الأصل من اجل تحسين الأداء العادي أو إضافة أداءات جديدة، تكلفة هذه التحسينات يجب معاملتها كأصل منفرد ولا يجوز إضافة تكلفتها الأصل الأساسي وذلك لان مواصفات واستخدامات والعمر الإنتاجي لكل منهما مختلفان.

آلات ومكائن-تشمل تكلفة هذه الأصول ثمن الشراء وكل مصاريف النقل والتركيب حتى تصبح جاهزة للاستخدام.

شراء أصول بخصم نقدي- في هذه الحالة التكلفة المعترف بها هي سعر الشراء بسعر النقد أي بعد الخصم، وفي حالة الشراء دون استغلال الخصم الزيادة عن السعر بعد الخصم تعتبر مصاريف إيراديه تحمل على مصروفات الفترة التي تمت بها..

شراء أصول بدفعات مؤجله-لا شك بان السعر المطلوب في مثل هذه الحالات يتضمن فائدة (سعر التأجيل) والتكلفة الحقيقية هي القيمة الحالية pv لتدفق الدفعات الآجلة وفي حالة معرفة التكلفة حسب الدفع الفوري فالتكلفة هي سعر الدفع الفوري. الفرق هو مصاريف إيراديه تحمل على الفترة التي تنتسب إليها المقصود لا تحمل كل مصاريف الفوائد على الفترة الأولى بل توزع على فترات التقسيط.

استبدال أصول بأصول عينيه-يحدث أحيانا في عالم الأعمال أن يتم استبدال أصل بأصل مماثل أو بأصل من نوع آخر بنفس القيمة أو بقيمه **مختلفة في مثل تلك الحالات يجب إتباع الآتي:**

(١) في تبادل أصول متماثلة أو غير متماثلة وكون الأصل الجديد ذو قيمه اقل من قيمة الأصل المستبدل يجب الاعتراف بالخسائر وإثباتها في الدفاتر.

(٢) في حالة المكاسب أي أن الأصل الجديد ذو قيمه اكبر من الأصل المستبدل والأصول متماثلة لا اعتراف بالمكاسب ويسجل الأصل الجديد بقيمة الأصل القديم.

(٣) المكاسب والخسائر من تبادل أصول غير متماثلة يعترف بها محاسبيا ويجب تسجيلها.

(٤) تبادل أصل بأصل متماثل بشكل جزئي وبإضافة مبلغ تقدي يعترف بالمكاسب المتحققة .

الحصول على أصل من هبه أو تبرع- الحصول على أصل دون مقابل يقيم الأصل حسب القيمة السوقية العادلة له. وفي خالة التعذر يتم تقييمه على يد خبير ويتم تسجيله على هذا الأساس كمدين مقابل إيرادات هبات كدائن.

قياس الأصول الغير ملموسة- الأصول الغير ملموسة هي الأصول التي لا وجود مادي ملموس لها ولها وجود دفتري محاسبي فقط منها الشهرة، العلامات التجارية، حقوق نشر وتأليف وبراءات اختراع.

تتميز أيضا بان عمرها الإنتاجي محدود،عدم التأكد بدرجه عاليه من منفعتها الاقتصادية المستقبلية، صعوبة معرفة قيمتها الحقيقية وقيمتها قابله للتقلبات الحادة.

قياس تكلفة الأصول الغير ملموسة- لأجل القياس تقسم الأصول هذه إلى قسمين:

(١) أصول غير ملموسة محدده يمكن تمييزها عن بعضها البعض وعن الأصول الأخرى للمنشاة ملموسة وغير ملموسة مثل شهره، حق تأليف

(٢) وأصول لا يمكن فصلها عن بقية أصول المنشاة وغير قابله للتحديد ولذا سميت أصول غير ملموسة غير محدده.

الأصول المحددة يتم شراءها من الغير أو اكتشافها وتطويرها داخل المنشاة وفي هذه الحالة فالتكلفة هي سعر الشراء مضاف إليه كل المصاريف اللازمة لجعل الأصل جاهز للاستخدام.

الأصول الغير محدده والتي تنتج داخل المنشاة كل المصاريف للحصول عليها تعتبر مصاريف إيراديه لا رأسماليه لا تعتبر أصل بل مصروفات تحمل على إيرادات الفترة المحاسبية.

أمثله على الأصول الغير ملموسة الشهرة- هي بالمفهوم الاقتصادي منافع تتولد للمنشاة لما لها من سمعه طيبه وبالمفهوم المحاسبي هي القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي تزيد عن المعدل الطبيعي لأرباح المنشاة والتي تنتج عن سمعه طيبه ،إدارة جيده وهكذا صفات للمنشاة إدارتها وسياساتها.

لا يمكن شراء الشهرة أو تداولها إلا في حالة شراء وحده اقتصاديه بالكامل ناشطة اقتصاديا وبهدف الاستمرار في تفعيلها كوحدة منفردة عن الوحدة التي اشترت.

تقدير الشهرة- يعتمد تقدير الشهرة كثيرا على الرأي الشخصي ويعالج بإحدى طريقتين:

التقييم الشامل- أو ما يسمى تقدير جزافي مبني على أساس أن الشهرة عبارة عن مجموعة موارد غير ملموسة لا يتمكن فصلها عن بعضها البعض ولا عن الأصول الملموسة ولذا بموجب هذه الطريقة تقدر الشهرة على إنها الفرق بين قيمة الشراء والقيمة السوقية العادلة لصافي أصول الوحدة المشتراة وهنا لا بد من الاعتماد على تقديرات الخبراء لتقييم سعر السوق مع الأخذ بالحسبان التأكد من أرصدة باقي الخصوم والأصول واستبعاد الديون العامة والمشكوك بتحصيلها.

تقييم الشهرة على أساس الدخل العادي- تعتمد هذه الطريقة على وجهة النظر التي تقول أن الشهرة هي القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي تزيد عن المعدل الطبيعي لأرباح المنشاة والتي تنتج عن سمعه طيبه ،إدارة جيده وهكذا صفات للمنشاة إدارتها وسياساتها.

بموجب هذه الطريقة قيمة الشهرة هي الفرق بين قيمة الأرباح المتوقعة مستقبلا وبين متوسط الربحية العادي للمنشاة. وهناك رأي آخر يأخذ بأسلوب رأسماله الأرباح الغير عاديه وحساب القيمة الحالية لها على أنها قيمة الشهرة.

براعة الاختراع-هي عبارة عن رخصه أو تصريح من جهة رسميه مخوله بغرض تصنيع منتج أو بيعه أو استخدامه وهذا الحق يصبح ملكا للمنشاة ولا يجوز استخدامه من جهات أخرى.

تسجل براءة الاختراع بالقيمة التي دفعت للمخترع بالإضافة للمصاريف الضرورية الأخرى اللازمة ، مصاريف تسجيل وإشهار وغيرها.

العمر الإنتاجي يحدد على يد الجهات الرسمية، في الولايات المتحدة هو سبع عشر سنه. كل سنه يجب تسجيل قسط إطفاء دون الحاجة لحساب مجمع إطفاء.

حق النشر والتأليف-هو ضمان من قبل الدولة للأدباء للفنانين للمؤلفين لمؤلفاتهم وإبداعاتهم و حقهم بالنشر والإنتاج دون أن يكون لغيرهم الحق بنشر إبداعاتهم أو استعمالها.

يجوز لدور النشر ومؤسسات مختصة شراء هذا الحق وتتكون تكلفة هذا الحق من سعر الشراء والنفقات الأخرى اللازمة.

العلامة التجارية-هي رمز أو حرف أو كلمه أو أية وسيله أخرى تختارها المنتج لتشكل علامة تجاريه له. تحدد قيمتها على أساس سعر الشراء بإضافة لمصاريف لازمه أخرى ويجري إطفائها على العمر الإنتاجي والذي لا يزيد عادة عن أربعين عاما.

مصاريف تأسيس-في النفقات والمصاريف التي دفعت تحضيرا لإقامة المنشاة أي قبل ولادة المنشاة ونسجل كإيراد رأسمالي كأصل وتطفأ خلال فتره لا تتعدى خمس سنوات.

قياس الالتزامات

تحتاج المنشاة لمصادر تمويل سواء كانت داخليه وتسمى حقوق ملكيه أو خارجية وتسمى التزامات الالتزامات نوعان قصيرة الأجل الواجب سدادها خلال سنه واحده وطويلة الأجل الواجب سدادها لأكثر من سنه واحده.

الالتزامات قصيرة الأجل:

تستعمل في الغالب الالتزامات ق الأجل لتمويل الأنشطة الجارية والعادية للمنشاة منها ديون الموردين والقروض ق الأجل .

المقياس لتحديد قيمة الالتزامات ق الأجل هو القيمة الحالية وليست الاسمية وعادت ما تكون نفس القيمة.

باختصار الالتزامات ق الأجل هي مدفوعات نقدية سوف تتحقق في المستقبل ولكنها ليست مؤكده مائه بالمائة.

ولذا يمكن تقسيمها لثلاث أنواع:

١.التزامات ق الأجل محدده تحديدا قطعيا-ديون الموردين، مصروفات للدفع. أقساط قروض ط الأجل، قروض ق الأجل وأوراق الدفع.

٢. التزامات ق الأجل متوقفة على نتيجة الأعمال-منها ضرائب على الدخل.

٣. التزامات ق الأجل محتمله أو مشروطة منها ضمانات على جودة البضائع.

تسجل الالتزامات قصيرة الآجل المحددة قطعيا بقيمتها النقدية وذلك لان تنفيذها بحكم المؤكد.

ويجري تسويتها بالدفاتر وفق مبدأ المقابلة فالمصروفات المستحقة وان دفعت بفترات لاحقه تتبع وفق مبدأ المقابلة للفترة التي قبل على اعتبار أن الدخل المقابل حصل في الفترة الأولى والعكس في حالي الإيراد المحصل سلفا يجب ترحيله لفترة لاحقه حيث تم الحدث الاقتصادي وحيث تم الصرف للحصول على الإيراد وان قبض سلفا.

كذلك الحال بالنسبة للقروض قصيرة الأجل والتي أخذت أصلا لتمويل النشاط الجاري (هذه السنة) وكذلك الأقساط السنوية للقروض طويلة الأجل بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل المتعله بنتائج عمل المنشاة فيجري تسويته بتحميل حساب مصروف الضرائب مدينا وحساب الضريبة المستحقة دائنة كالتزام ق الآجل.

بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل المشروطة-لا تسجل إلا إذا توفر شرطان الأول أن تكون نسبة وقوع الخسارة اكبر من ٥١% وان يكون من الآن كان تقدير الخسارة وإلا فيكفي الإفصاح الوصفي بملاحظه في التقرير المالي.

في حالة توفر الشرطان تسجل الالتزامات هذه وفق طريقتين :

(١) تحميل حساب مصروفات الضمان دائن وتزكية حساب التزام ضمان مدين.

(٢) خصم جزء من إيرادات البيع كإيرادات مقبوضة سلفا عن ضمانات كالتزام ق الأجل واثبات الجزء المتحقق من هذا الالتزام كل فتره بتديين حساب الالتزام إيرادات ضمان سلفا دائن وتزكية إيراد ضمان مدين.

قياس الالتزامات طويلة الآجل:

الالتزامات طويلة الآجل-هي التزامات لا تستحق السداد خلال السنة الحالية، **لهذه الالتزامات ثلاث خصائص هي:**

(١)لا تحتاج إلى أصول متداولة لتصفيتها.

(٢) الهدف منها تمويل أصول طويلة الآجل.

(٣) عادة مرفقه بعقد يضمن حق الدائن والمدين.

من الالتزامات طويلة الآجل

(١) أوراق دفع ط الآجل (٢) قرض برهن

(٣) قرض طويل الآجل (٤) السندات.

بغض النظر عن تعريف كل مما ذكر أعلاه ، المعالجة المحاسبية لا تختلف الواحدة عن الأخرى والاختلاف هو في عرض هذه الالتزامات في القوائم المالية . مع الآخذ بالحسبان أن الالتزامات طويلة الأجل التي تتضمن دفع فائدة أن كان ذلك بشكل صريح أو ضمني في هذه الحالات يجب معالجة موضوع الفائدة كمصروف إيرادي يحمل دائنا حساب الفوائد. بالنسبة للسندات المصدرة بعلاوة تسجل العلاوة كالتزام طويل الأجل وتوزع بشكل شبيه لموضوع الاندثار على مدار عمر السندات بطريقة القسط الثابت آخرون يروا العلاوة كإيراد جاري ألا أن مؤيدو ذلك الرأي قليلون. في حالة الإصدار بخصم أي بقيمه اقل من القيمة الاسمية للسند تسجل السندات كدائن بكامل القيمة الاسمية والفرق بين السعر الاسمي والسعر بعد الخصم يسجل تحت اسم خصم

إصدار سندات كمدين ويستنفذ على مدار عمر السندات بطريقة القسط الثابت.

قياس حقوق الملكية

حقوق الملكية حسب تعريف مجلس المعايير المحاسبية هي زيادة أصول الوحدة عن خصومها وأنها صافي الأصول المتبقية من الالتزامات.

تطورت مع تطور الشكل القانوني للمنشات الاقتصادية نظريات عديدة بخصوص حقوق الملكية منها نظرية الملكية أو الملكية الشخصية وكانت نشأت في القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية واحتياج المشاريع لرؤوس أموال كبيره هذه النظرية صحيحة في المنشات التي تعود ملكيتها لشخص واحد وهنا حقوق الملكية هي الموجودات مطروح منها المطلوبات.

نظرية الشخصية المعنوية في المنشات الفاعلة على شكل شركات مساهمه وفق هذه النظرية الموجودة=المطلوبات والمطلوبات هنا تشمل رأس المال المكون من الأسهم على أشكالها والأرباح المحتجزة.

نظرية أموال مخصصه- صالحه في الدوائر والوزارات الحكومية بموجبها الموجودات هي الأصول النقدية والمطلوبات هي الالتزامات التي على الوحدة انجازها.

نظرية القائد- وتركز على دور المحاسبة في الرقابة لضمان حقوق المالكين ودور القوائم المالية لاتخاذ القرارات وتوفير عنصر الرقابة .

نظرية الوكالة-تركز على ضرورة إبراز والتعبير عن التعارض بين مصالح حملة الأسهم مع مصالح حملة السندات، مصالح الإدارة، مصالح مدقق الحسابات وغيرهم.

قياس حقوق الملكية- المنشاة الفردية حقوق الملكية هي قيمة الاستثمار الأول حين إنشاء الوحدة مضافا إليه استثمارات في فترات لاحقه مضافا إليه صافي الأرباح مطروحا منه السحوبات الشخصية.

شركات تضامن- حقوق الملكية هي إجمالي رأس مال الشركاء مضافا إليه مجموع الحسابات الجارية للشركاء مع ضرورة التفصيل حسب كل شريك وشريك.

شركات مساهمه-حقوق الملكية هي مجموع رأس المال المدفوع من جميع أنواع الأسهم مضافا إليه الأرباح المحتجزة.

الإفصاح المحاسبي

ذكرنا سابقا أن العملية المحاسبية هي:

(١) قياس (٢) اعتراف وتسجيل الأحداث الاقتصادية.

(٣) إفصاح توصيل المعلومات لمتخذي القرارات.

ذكرنا أيضا أن الغرض الرئيسي من القوائم المالية هو توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات اقتصاديه ذات علاقة بالمنشاة وبغرض التنبؤ بالقوة الاقتصادية للمنشاة مستقبلا.

تختلف وتتناقض مصالح الأطراف المعنية بالتقارير المالية والمعلومات التي تحويها والتي يجب الإفصاح عنها وهنا لا بد من إيجاد حد أدنى من الإفصاح يلبي الحد الأدنى لمصالح الأطراف.

للإفصاح مستويان:

(١) الإفصاح المثالي وهو ما لا يمكن توفيره من ناحية عمليه

(٢) إفصاح المتاح أو المناسب وهو إفصاح يجعل من التقارير المالية غير مضلله وذات كيفيه تجعل للتقارير قيمه إعلاميه يستطيع مستخدم القوائم المالية الاسترشاد بها واتخاذ قرارات استنادا عليها.

لأجل تحقيق الغرض من العملية الحسابية لا بد من الإفصاح عن جميع المعلومات سياسات، إجراءات، مبادئ وعناصر القوائم المالية وعن مخالفات للفروض والمبادئ المحاسبية وعن أي تغيير في السياسات المحاسبية. والأرقام المقارنة للسنوات السابقة.وذلك وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم١.

كما يجب الإفصاح في البيانات المالية عن –الميزانية العامة ، قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والملاحظات على القوائم الأخرى الملحقة وذلك وفق المعيار الدولي رقم ٥.

يفصل المعيار الدولي رقم ٥ قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالمؤسسة اسم ، نشاط، الشكل القانوني، الفترة المحاسبية، العملة ، مكان التسجيل وغيره.

كما يطلب المعيار نفسه الإفصاح في الميزانية العامة عن الأصول طويلة الأجل وتفصيلها مع بيان طريقة الاستهلاك، استثمارات في شرك تابعه وشرك زميله كما يضم قواعد خاصة للإفصاح عن الأصول قصيرة الأجل ، الالتزامات طويلة الأجل وأخرى للالتزامات قصيرة الأجل وقواعد خاصة

للإفصاح عن حقوق الملكية وقواعد خاصة للإفصاح بالنسبة لمعلومات قائمة الدخل.

القيمة النسبية ومستوى الدمج في البيانات المحاسبية لتوفير اكبرقدر من الوضوح في التقرير المالي أن يكون مفصلا إلى أقصى الحدود إلا أن ذلك غير واقعي و مما يؤدي إلى اللجوء لتلخيص التقرير سعيا لتخفيض نفقة الإعداد ومنعا للالتباس والبلبلة في حالة اللجوء إلى تقارير مفصله أكثر من اللزوم وهنا يجد المحاسب نفسه أمام اعتبارين الأول يطلب الإفصاح المناسب والثاني يطلب تخفيض تكلفة التقرير إلى الحد الأدنى لذا يلجا المحاسب إلى ما يسمى الدمج.

على المحاسب فصل البنود التي يجب الإفصاح عنها بشكل صريح وتلك التي يمكن دمجها مع بنود أخرى. لأجل هذا الأمر يلجا المحاسب إلى مبدأ الأهمية النسبية .

البنود ذات الأهمية النسبية لا تدمج لما تحتويه من معلومات هامه لمتخذ القرار.

البنود الأقل أهميه والتي لا تحوي معلومات هامه والتي يمكن عرضها مدمجه مع بعضها البعض تدمج وتظهر في التقارير المالية ك قيمه واحده.

في غياب قواعد موضوعيه للدمج فان الأمر منوط بالمحاسب وخبرته بما في ذلك من تحيز ممكن حصوله والى حدوث خسارة معلومات ولمنع ذلك أو للتقليل من خسائر الدمج كان لا بد من إيجاد قواعد ومبادئ لعملية **الدمج وهي:**

(١) أن تكون عملية الدمج منطقيه.

(٢) أن تخضع للقواعد الرياضية .

(٣) أن تكون مقبولة دمج بنود متشابهه.

(٤) الاسترشاد بمبدأ الأهمية النسبية.

الفصل السابع

الإرشادات والتوجيهات المعرفية للتأهيل المحاسبي

أصبحت أهمية إدارة المعرفة وتطورها والمبادئ التي تقوم عليها وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات، وأثر ذلك على التأهيل المحاسبي باستخدام الأنظمة المحوسبة، ومعايير التطوير والتطبيق للنظم المستخدمة في الأعمال التجارية. كما تطرق إلى التجارة الإلكترونية والمشاكل الناجمة عن تطبيق إدارة المعرفة ونظمها والانتقادات الموجهة لها. وتبني الإرشادات والتوجيهات العالمية لمتطلبات تأهيل المحاسبين، من خلال التزويد ببرامج التدريس والتأهيل المحاسبي في الجامعات والمعاهد التجارية باستخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات وأمنها، والذكاء الاصطناعي والبشري من خلال إنشاء وبناء وتقديم المعرفة وإدارتها، من اجل تزويد المجتمع بكفاءات وقدرات وأهليات ذات مستوى رفيع لتلبية متطلبات المحاسبة الجديدة المتمثلة في عالم وعصر الإبداع والمعلوماتية والمعرفة.

وأشار الباحثان إلى أن تكنولوجيا المعلومات ما هي إلا المحرك الرئيسي في رفع مستوى الجودة الشاملة للأعمال وإدارة المعرفة. والتي أحدثت تحولاً كبيراً في الدور الجديد للمحاسبين لكي يصبحوا أكثر فاعلية في خدمة الإدارة، ومواجهة المستجدات على مهنتهم بكفاءة واقتدار، مما ينعكس على نجاح أعمال المنظمات وتبادل المعرفة وإدارتها.

فإمبراطوريات المستقبل هي إمبراطوريات العقل المبدع الذي يتصف بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

تواجه مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في الوقت الحاضر العديد من التحديات ، كتكنولوجيا المعلومات ، والخصخصة ، والتجارة العالمية ، وأخلاقيات المهنة ، وإدارة المعرفة .

وقد أدى ظهور العولمة والتغيرات في بيئة الأعمال والتطور الكبير إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية ، وذلك نتيجة لوجود الحواسيب المتضمنة على الانترنت وعمليات الحوسبة واسعة الانتشار ، ومن خلال التجارة الالكترونية، الأمر الذي جعل من المعلومات المالية أكثر تعقيدا ، وأوجب قيام المحاسبين بضرورة التكيف ومجاراة الأمور الجديدة بزيادة معرفتهم في مجال

الحاسوب والانترنت ، للتأقلم مع بيئة الأعمال المتغيرة بشكل مستمر، والأخذ بعين الاعتبار تأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة والتدقيق . تشهد منظمات الأعمال في الوقت الحاضر تغيراً متسارعًا في بيئة أعمالها، وتعد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من ابرز معالم هذا التغير في الوقت الحاضر . كما أن منظمة الأعمال التي لا تتماشى مع هذه التطورات والتركيز على أدارة المعرفة ، ولا تحسن استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة ، سوف يتعرض بقاءها واستمرارها للتساؤل . فيجب أن نعمل على تحفيز طاقات الأفراد الإبداعية ، وتعزيز القدرة التنافسية ، والتسلح بثقافة الإبداع والتطوير والأداء الجماعي ، وإتاحة فرصة التعلم أمام العاملين في المنظمة ، من اجل تنمية معلوماتهم ، وتطوير مهاراتهم ، وقدراتهم ، واستخدام نماذج هيكلية مرنة ، وتكنولوجيا ونظم معلومات واتصال متطورة . ويمكن القول بان تكنولوجيا المعلومات تمثل في الوقت الحاضر تحديا حقيقيا لمهنة المحاسبة، حيث يتطلب الأمر من المحاسب الإلمام والمعرفة بهذه التطورات الجديدة

تعريف إدارة المعرفة Knowledge Management

أن إدارة المعرفة تزود الطعام للمواضيع الحساسة للتكيف التنظيمي ، والبقاء، والمقدرة والأهلية ، في مواجهة التغير البيئي المتزايد ، وهي تتضمن بشكل أساسي العمليات التنظيمية التي تبحث عن التعاون والمشاركة ، من اجل توحيد البيانات والمعلومات وطاقة معالجة تكنولوجية المعلومات ، والطاقة الإبداعية والابتكارية للإنسان، والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة ، كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي .

ويمكن تعريف ادارة المعرفة على أنها " عملية ايجاد وتكوين وتأكيد تفهم المعلومات الضرورية لاداء العمل" (King) ، **وهذا العمل يمكن ان يكون كما يلي:**

١. معالجة المواد الخطرة في المستودعات .
٢. تأدية العمل .
٣. إنشاء القيود الدفترية حسب ما يستجد على المعايير المحاسبية الدولية .

وهناك أربعة طرق تستطيع المنشات فيها إنشاء المعرفة وهي:

١. الحل المنظم للمشاكل .
٤. التجارب .
٥. الخبرة السابقة .
٦. التعلم من الآخرين ومشاركتهم المعرفة .

ويمكن أيضا أن تعرف إدارة المعرفة بما يلي: " أن إدارة المعرفة عبارة عن مصطلح يرتبط بالعمليات أو المراحل من اجل إيجاد ، ونشر ، واختبار ، واستخدام المعرفة لأغراض مفيدة ". (Wikipedia ٢٠٠٣) .

وتقسم المعرفة إلي قسمين أساسين الأول ، ويعرف بالمعرفة الضمنية (Implicit Knowledge) وهي تلك المعرفة المختزنة في عقول الأفراد والتي تتصف بالمهارات والقدرات الشخصية التي لا يمكن نقلها أو تحويلها للآخرين بسهولة والتي يصعب الرقابة عليها . أما القسم الثاني ، فيعرف بالمعرفة الظاهرية (Explicit Knowledge) وهي بشكل عام ذلك النوع المخزن في أرشيف المنظمة ، ومنها المخزن إلكترونياً في قاعدة البيانات ، ويدوياً في الكتيبات التي تتضمن السياسات والإجراءات والمستندات . وهي تلك المعرفة التي يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول إليها واستخدامها والمشاركة فيها من خلال الندوات واللقاءات وغيرها .

كما يمكن أن تعني إدارة المعرفة أشياء مختلفة حسب الطبيعة المختلفة لمنظمات الأعمال . فإدارة المعرفة كما نعرف هي ليست أمراً تقنياً أو مجموعة من المناهج وإنما في الحقيقة هي ممارسة أو نظام يشتمل على الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا ، والبدء بتطبيق إدارة المعرفة يمكن أن يحسن من الإنتاجية والكفاءة للمنظمة ككل . إضافة إلى ما سبق فان هناك عدة تعاريف لإدارة المعرفة، وللمزيد من المعلومات يمكن التوسع بالاطلاع على (www.Virtual Library on Knowledge Management httpi//km.brint.com).

تطور إدارة المعرفة:

يمكن القول ان ادارة المعرفة كانت موجودة منذ عدة عقود من الزمن، فقد مارسها أمناء المكتبات والمدرسين والفلاسفة والكتَاب والمؤلفين وغيرهم.

ولا تعتبر إدارة المعرفة مفهوماً جديداً. فبدون أي شكل (نموذج) لإدارة المعرفة لا تستطيع اغلب الشركات أن تعمل بشكل مربح . والحقيقة تتمثل في أن الشركات تتكون من أشخاص يستخدمون المعلومات وهي اكثر النماذج الأولية لإدارة المعرفة (أو سوء إدارة المعرفة حسب وضع الحالة) . وان المعرفة المتحصلة والمحافظ عليها من قبل أي منظمة هي واحدة من اكثر أصولها الهامة . كما أن الكيفية التي تحصل بموجبها المنظمات على المعرفة واستخدامها تزود الاساس أو القاعدة لإدارة المعرفة . وفي الوقت الحاضر حيث نعيش في بيئة عصر المعلومات والاستخدام المتزايد للحواسيب وشبكات الانترنت ، نحتاج الى مجهود مدروس ومنتظم لكيفية التعامل مع العمليات المالية ، خاصة في محيط منظمات الاعمال المعقدة والمتزايدة حجماً وكماً . واعترافاً للاهمية الحساسة لهذه التكنولوجيات في ادارة المعرفة ، فان مصطلح " تكنولوجيا المعرفة " (Knowledge Technologies) يستخدم بشكل كبير للتعبير عن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة لدعم ادارة المعرفة .

مبادئ إدارة المعرفة:

أن تفهم المعرفة هو الخطوة الأولى لإدارتها بشكل فعال . وهناك خصائص أو صفات للمعرفة ، وأدوات وأساليب من اجل إجراء أفضل لتطوير وتنمية المعرفة في المنظمة .

وكما ذكر عن رئيس وزراء المملكة المتحدة ونستون تشرتشل Winston Churchill أنه قال: " أن إمبراطوريات المستقبل هي إمبراطوريات العقل " The empires of the future are the empires of the mind " ، فالمعرفة قابلة للتلاشي وذلك لأن مستودع خبرة الحياة محدود بسبب التطور الهائل والسريع في التكنولوجيا والخدمات المتنامية والمستمرة في السوق . ولا يستطيع أحد أن يختزن المعرفة لان الأفراد والشركات يجب أن تعمل على التجديد ، وإعادة التزوّد والتوسع بشكل مستمر لإيجاد المزيد من المعرفة .

وهذا الأمر يتطلب تحديث جذري وجوهري لمعادلة المعرفة القديمة وهي: المعرفة = السلطة.

لذا يجب المشاركة والمساهمة في المعرفة حتى تتضاعف وتنتشر بشكل واسع . فالانتشار الواسع للمرجعية (Benchmarking) غيَّر من الطبيعة التنافسية ، والممارسة العملية من اجل بيان كيفية شمول مفهوم مشاركة المعرفة ، فمن المهم تفهّم الكيفية التي تشكل فيها المعرفة . والكيفية التي يتعلم فيها الأفراد استخدامها بحكمة . **ومع ذلك هناك عدة مبادئ للمعرفة نذكر منها ما يلي:**

(١) إن إدارة المعرفة مكلفة ، لتعدد المصادر التي تكونها .

(٢) تتطلب إدارة المعرفة الفعالة حلول ناتجة عن تفاعل مشترك من قبل الأفراد واستخدام التكنولوجيا .

(٣) تتطلب إدارة المعرفة مديرين مدركين وواعين للمعرفة .

(٤) تستفيد إدارة المعرفة بدرجة اكبر من المعلومات المأخوذة من الأسواق أكثر مما قد تكتسبه من التدرج الوظيفي داخل المنظمة .

(٥) تعنى إدارة المعرفة تحسين عمليات العمل .

(٦) يعتبر الوصول إلي المعرفة بداية الطريق فقط، حيث أن إدارة المعرفة مستمرة ومتنامية .

(٧) تعتبر المعرفة قوة knowledge is power .

(٨) تعتبر المعرفة مفهوماً عائماً ، بسبب أنها مرتبطة بكل شيء، ولا يمكن عزلها بدقة بشكل أفرادي .

(٩) أن المعرفة تنظم نفسها بنفسها تلقائياً.

(١٠) أن المعرفة تسعى للاستمرارية ، فالمعرفة تريد أن تكون وتدوم كاستمرارية الحياة.

(١١) أن المعرفة تنتقل من خلال اللغة ، فاللغة وسيلة لوصف الخبرة ولا يمكننا بدونها إيصال ما نعرفه ، ويعني انتشار واتساع المعرفة التنظيمية انه يجب علينا تطوير اللغات التي نستخدمها لوصف خبرة أعمالنا التي نقوم بتأديتها.

(١٢) إن اتصاف المعرفة بالمرونة يعتبر أمراً مفضلاً ، حيث أن النظم القابلة للتكيف تؤدي إلى الإتقان . ويصبح معدل النماء للنظم غير اللامركزية بدرجة أعلى ، وهذا يعني أننا يمكن أن نهدر الموارد والطاقة عندما نحاول أن نراقب أو نسيطر على المعرفة بشكل محكم أو ضيق .

(١٣)لا يوجد حل واحد للأمور المعرفية، فالمعرفة تتغير بشكل مستمر دائماً، حيث أن الأسلوب الأفضل لإدارتها في الوقت الحاضر ، هو ذلك الأسلوب الذي يترك الأمور تسير بينما تبقى الخيارات قائمة .

(١٤) أن المعرفة لا تنمو إلى ما لا نهاية ، ففي آخر الأمر تضيع بعض المعرفة أو تفنى، تماماً كما تفنى الأشياء في الطبيعة ، فعدم التعلم والإهمال فيه ، واستمرارية استخدام الطرق القديمة للتفكير يؤديان إلى تراجع مجموعة المعرفة الكاملة التي تساهم في القدرة على إنماء وتطور المعرفة .

(١٥) إن مسؤولية تطور المعرفة لا تقع على أحد بشكل أفرادي ، فالمعرفة عملية اجتماعية ، وتعني انه لا يستطيع أي شخص تحمل المسؤولية للمعرفة التجميعية (الجماعية) .

(١٦) لا يستطيع أحد فرض الأحكام والقواعد والنظم ، فإذا كانت المعرفة حقاً تنظم نفسها بنفسها ذاتياً، فإن الطريقة الأكثر أهمية لتقدمها هي إزالة الحواجز التي تقف أمام التنظيم الذاتي . وفي بيئة مساندة ، فإن المعرفة سوف تهتم بنفسها .

(١٧) لا توجد كرة فضية سحرية للمعرفة ، أي ليس هناك نقطة نفوذ أو ممارسة أفضل لتقدم المعرفة ، حيث أنها يجب أن تدعم وتساند عند مستويات متعددة ، وبالعديد من الطرق المختلفة .

(١٨) أن الكيفية التي تعَرف بها المعرفة تحدد الطريق التي تدار بها . حيث أن مسألة المعرفة يمكن أن تمثل نفسها بالعديد من الطرق ، فعلى سبيل المثال ، إن الاهتمام حول ملكية المعرفة يقود لامتلاك معرفة مبوبة والتي تحميها براءة الاختراع وحقوق التأليف .

وان الاهتمام بالنسبة للمشاركة في المعرفة يؤكد على تدفق الوثائق وعمليات الاتصال ، وان التركيز على أهلية المعرفة يقود إلى البحث عن الطرق الفعالة لإيجاد وتكييف وتطبيق المعرفة .

ميزات إدارة المعرفة للمنظمة :

إن قيمة نظم إدارة المعرفة بالنسبة للمنظمة يمكن تلخيصها بالاتي :

إنها تسهل عملية تجميع وتسجيل وتنظيم وفلترة وتحليل واسترجاع المعرفة الواضحة والمحددة ونشرها . وتتكون هذه المعرفة من جميع الوثائق والسجلات المحاسبية ، والبيانات المخزنة في ذاكرة الحاسوب . كما يجب أن تكون هذه المعلومات متوافرة بشكل واسع وسهل بالنسبة لإدارة المنظمة بشكل سلس .
وتعتبر نظم إدارة المعرفة ذات قيمة لمنظمة الأعمال للدرجة التي تكون فيها قادرة على عمل ذلك .

١. إنها تسهل عملية تجميع وتسجيل وتنظيم وفلترة وتحليل واسترجاع ونشر المعرفة الضمنية أو المفهومة ضمنيا . وتتكون هذه المعرفة من إجراءات غير رسمية أو ممارسات ومهارات غير مكتوبة . وهذه الكيفية للمعرفة ضرورية وأساسية ، لأنها تعطي صورة عن كفاءة وأهلية وجدارة الموظفين . حيث أن لنظم إدارة المعرفة قيمة لمنظمة الأعمال إلى درجة تمكنها من تصنيف وتجميع أفضل الممارسات وتخزينها وتوزيعها على جميع أجزاء المنظمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك . وتجعل المنظمة اقل عرضة لدوران الموظفين .
٢. يمكنها أيضا ، تأدية وظيفة إستراتيجية واضحة ، حيث يشعر الكثيرين بأنه في بيئة الأعمال المتغيرة بشكل سريع ، هناك ميزة إستراتيجية واحدة فقط التي يطول بقاؤها ، وهذه الإستراتيجية تساعد في بناء منظمة تكون يقظة وقادرة بنجاح على التغلب على أية صعوبات ناتجة عن التغير ، ومهما كانت الصعوبات فسرعة التكيف هذه ، يمكن ان تكون متمشية فقط مع

نظام تكييف مثل نظام إدارة المعرفة ، والتي ينتج عنها حلقات تعليمية تعدل بشكل أوتوماتيكي قاعدة معرفة المنظمة في كل وقت يتم فيه استخدامها .
أدلة وإرشادات وتوجيهات عالمية لمتطلبات تأهيل المحاسبين :

هناك حاجة ماسة لوجود أدلة أو إرشادات وتوجيهات عالمية بخصوص المتطلبات الوطنية لتأهيل المحاسبين المهنيين . بما في ذلك إيجاد نموذجا شاملا ومفصلا للمنهاج الدراسي ، والذي تبنته مجموعة عمل بين الحكومات مكونه من الخبراء ، حول المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي (ISAR) في اجتماعها السادس عشر الذي انعقد في جنيف / سويسرا بتاريخ ١٧-١٩/٢/١٩٩٩. وقد أنشأت مجموعة العمل المكونة من الخبراء هذه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ . وتقوم هذه المجموعة بتأدية عملها من خلال برنامج متكامل ، يشمل البحث والحوار وتبادل الأفكار بين الحكومات، وبناء على الإجماع في الرأي بينها والتعاون التقني ، من اجل تبادل وجهات النظر وإنشاء منهج أو أسلوب عام ومقبول لحل المواضيع المحاسبية والإبلاغ المالي . ومن خلال هذه المناقشات بين الدول المختلفة فقد استطاع الخبراء تشخيص وتحديد أفضل الممارسات العملية، وتبني الأدلة والإرشادات لعدد من هذه المواضيع .

أن احد أهداف مجموعة العمل (ISAR) هو تقوية مهنة المحاسبة عالمياً . وذلك من اجل إيجاد مهنة محاسبة عالمية قادرة على تقديم خدماتها لجميع دول العالم . ومن اجل تحقيق هذا الهدف فقد أخذت (UNCTAD) على عاتقها تصميم دليل (مرجعية) لمتطلبات المؤهلات المهنية للمحاسبين ، والتي سوف تحقق نقطة مرجعية للمؤهلات الوطنية ، ومساعدة الأشخاص الذين يتمتعون بهذه المؤهلات للعمل في الاقتصاد العالمي . وقد تم القيام بهذه المهمة بالتعاون مع مجموعة خبراء استشاريين غير رسميين من المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ومنظمة المحاسبين القانونيين ، والمحاسبين القانونيين الكنديين ، والمجلس الأوروبي ، ومعهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا ، ومجلس معايير المحاسبة البولندي ، والاتحاد الدولي للمحاسبين ، وممثلين عن الأكاديميين ، وشركات التدقيق العالمية ، ممثلين بصفاتهم وقدراتهم الشخصية .

وقد تم إنشاء هذا الدليل لمصلحة المجتمع العالمي ككل ، من اجل تنمية وتحسين التجانس لمتطلبات المؤهلات المهنية . حيث ان مثل هذا التجانس قد يسد الفجوات في نظم المنهاج التعليمي الوطني ، ويخفض من تكلفة اتفاقيات الاعتراف المتبادلة ، وبالتالي يزيد من كفاءة الخدمات المحاسبية في مجال التجارة عبر الحدود الخارجية ، وهذا الأمر تسبب بوجود معايير محاسبية دولية .

وقد قدمت المجموعة الاستشارية غير الرسمية توصياتها ، بعد أن أخذت بعين الاعتبار وناقشت العديد من الأوراق البحثية حول ما يجب أن يتضمنه الدليل . كما أن المجموعة الاستشارية قد أخذت بعين الاعتبار التركيز على عمل لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC'S Education Committee) وبشكل خاص إرشاداتها المتعلقة بمؤهلات المحاسبين المهنيين . ومع الأخذ بالإرشادات التعليمية والمواد الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وعمل الخبراء ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمنهاج العالمي حول هذا الموضوع . ويوجد الآن دليل أو إرشاد حول الخطوات التي يحتاج لإتباعها على المستوى الوطني لضمان التدريب والتأهيل الصحيح للمحاسبين المهنيين . كما أن الأحداث الأخيرة التي تسببت بانهيار شركات عالمية كبرى في أمريكا وايطاليا قد عززت الحاجة لمثل هذا الدليل ، **وذلك للأسباب التالية :**

في ضوء الفضائح المحاسبية والأزمات المالية الحديثة ظهرت عيوب متعددة بالنسبة للإفصاح المحاسبي وتدقيق الحسابات ، إضافة إلى الضغوط المتزايدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية . أن الحاجة إلى إفصاح محاسبي أفضل قد أكد عليه رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية آرثر ليفيت (Arthur Levitt) حيث قال: " أن أهمية شفافية القوائم المالية التي تعرض في الوقت المناسب وتكون موثوق بها ، وأهميتها بالنسبة لحماية المستثمر لم تكن أكثر وضوحا وشفافية عما هي عليه في الوقت الحاضر . أن الأوضاع المالية الجارية في آسيا وروسيا تعد أمثلة قوية لهذه الحقيقة الجديدة . وهذه الأسواق تعلمت درساً مؤلماً ، عندما ذعر المستثمرون نتيجة للأخبار السيئة غير المتوقعة أو غير الممكنة التي حدثت في هذه الأسواق . " .

لقد أتمت منظمة التجارة العالمية (WTO) عملها المتعلق بضوابط السلوك والعمل بخصوص التشريعات المحلية لمتطلبات الترخيص ، والإجراءات ، ومتطلبات التأهيل ، وإجراءاتها ، ومعايير المحاسبة الفنية والتدقيق . علما بان ضوابط السلوك والعمل التي وضعتها منظمة التجارة العالمية ، لم تضع بشكل مفصل ماذا ستكون عليه متطلبات الترخيص المهني، وما يجب أن تكون عليه متطلبات التأهيل المحاسبي . ولكنها نصت على أن المتطلبات يجب أن لا تحتوي على الحواجز والموانع غير الضرورية للتجارة . وبذلك لم تحدد ضوابط السلوك والعمل ما هو المطلوب من اجل أن يصبح الشخص محاسبا مهنيا . وذلك لأن منظمة التجارة العالمية ليس من مهمتها إنشاء معايير تأهيلية ، وتكوين مرجعية عالمية لنظام التأهيل والاعتراف من قبل مجموعة عمل الخبراء ما بين الحكومات (ISAR) يساهم في عمل منظمة التجارة العالمية .

أن استخدام معايير المحاسبة الدولية يعتمد بشكل كبير على وجود المحاسبين والمدققين المؤهلين ، ولكن هناك العديد من المعوقات في تدريس معايير المحاسبة الدولية. ففي حقيقة الأمر، أن تفهم المحاسبين غالباً ما يكون محدودا بمعاييرهم الوطنية ، وان الحصول على رأس المال العالمي إضافة إلى الاستقرار المالي يعتبر عائقاً مهماً أمام عمليات وضع المعايير. وبالتالي، فان العولمة وتحرير أسواق رأس المال لها آثار وتابعيات على المحاسبين والمدققين. فيجب أن لا يكونوا مجهزين للعمل في هذه الأسواق فقط ، ولكن عليهم أيضا تأكيد كفاءة عملهم . كما تتطلب العولمة بان واحدة أو أكثر من المؤهلات المحاسبية يجب أن تكون قابلة للانتشار خارج الحدود الوطنية . والمحاسبون المؤهلون الأعضاء بجمعية أو هيئة مهنية معترف بها، سيجدون من الصعوبة تفهم لماذا يجب عليهم إعادة التأهيل بالنسبة لهيئة مهنية أخرى إذا ما أرادوا العمل داخل حدودهم الوطنية . كما أن المحاسبين من الدول النامية لديهم صعوبات إضافية من حيث أن مؤهلاتهم المحلية لا يعترف بها خارج حدود بلدانهم من جهة ، واعتماد الشركات متعددة الجنسيات والنشاط والوكالات الأجنبية المقيمة في هذه الدول على المحاسبين الأجانب من جهة أخرى . فوجود مرجعية للتأهيل سوف يساعد الدول النامية فيما إذا كانت مؤهلات مواطنيهم على مستوى تلك المعايير الموجودة أو المطبقة في أي مكان آخر.

وفي حالة ما إذا كانت هذه المعايير الوطنية لا تلبي المرجعية المتعلقة بالمعايير ، عندها يكون واضحا بان عملية تصحيح يجب أن تتم لمعالجة الأمر .

لقد أصبح هناك تزايداً ملحوظا في قيام المستثمرين باتخاذ قرارات بالنسبة لتخصيص واستثمار رأس المال بناءً على الفرص المتاحة عالمياً . وقد ساعدت عولمة الأسواق المالية الطلب على البترول نحو إطار محاسبي عالمي ، حيث أن استخدام معايير محاسبية وطنية مختلفة جعل الأمر أكثر صعوبة وتكلفة للمستثمر للمقارنة بين الفرص واتخاذ قرارات مالية مبنية على أساس معلومات معلن عنها .

كما أن الاختلاف في المعايير المحاسبية قد فرض أيضا تكاليف إضافية سوف تتكبدها الشركات التي يجب عليها إعداد وتجهيز معلومات مالية مبنية على نماذج للإبلاغ المالي المتعدد ، من اجل الحصول على رأس المال في الأسواق المالية المختلفة ، وبالمثل احتمال وجود إرباك حول أي من الأرقام هي الأرقام الحقيقية . فعلى سبيل المثال ، شركة الدواء السويسرية العملاقة (Roche Group) والتي تمارس نشاطها في أكثر من ١٠٠ بلد ، قامت في إحدى المرات بتقدير حول نظامها المحاسبي فوصلت إلى إنها تستطيع أن توفر حوالي ١٠٠ مليون دولار إذا قامت بإنتاج مجموعة واحدة فقط من الدفاتر المحاسبية (Lawrence Quinn, ٢٠٠٣) .

وفي شهر نيسان عام ٢٠٠١م ، أعطى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي حل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية ، تفويضا قويا من قبل الأطراف المشكلين الرئيسيين لأسواق رأس المال العالميين للأخذ بعين الاعتبار هدف تطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة . وقد دعمت شركات التدقيق الرئيسية في العالم مجهودات مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وأجرت ثلاثة استطلاعات سنوية لممارسة العملية للإبلاغ المالي في أنحاء العالم ، لقياس مدى التقدم نحو التقارب في المعايير المحاسبية المتعلقة بهذا الموضوع . وقد وجدت نتيجة الاستقصاء بان حوالي ٩٠% من الدول التي اجري عليها الاستقصاء (٩٠ دولة حول العالم) في نيتها التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية ، ومشيرة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ينظر إليه على انه الجهة المناسبة لتطوير لغة محاسبية عالمية .

أن أغلبيـة الـدول التـي شـملها الاستقصــاء قـد أعلنـت رسـميا فـي الوقـت الحاضر عن نيتها للتقارب بين معاييرها المحاسبية ومعايير المحاسبة الدوليـة. وعلـى نحـو نمـوذجي ، فـان هـذه النيـة تأخـذ شـكلاً حكوميـا ، أو أي متطلبـات تشريعية أخرى ، أو سياسية معلنة من قبل الجهة الوطنيـة التـي تضـع المعـايير المحاسبية . ومن الناحية المبدئية ، ففـي العديد مـن الحـالات ستطلب الدولـة مـن الشركات المسجلة فـي السوق الماليـة (البورصـة) فقط بتبنـي معـايير المحاسـبة الدوليـة ، وفـي بلـدان أخـرى ، توجـد لـدى واضـعي المعـايير المحاسبية الوطنيـة أجندة (خطة عمل) مصممة لإزالة الاختلافات الموجودة بين المعايير المحاسبية الدوليــة ومعــاييرهم المحاســبية الوطنيــة ، والتــي تغطــي الشــركات المســجلة بالبورصة . وهناك بعض البلدان يتبعون طريقة موحدة لهاتين الإستراتيجيتين .

وفـي استقصــاء قامـت بـه شـركة بـرايس ووترهـاوس كـوبرز (Price Waterhouse Coopers) عــام ٢٠٠٢م لِ ٦٥٠ مــدير مــالي تنفيــذي (CFOs) فـي دول الاتحـاد الأوروبـي ، وجـدت أن ٦٢% مـن هـؤلاء المـديرين يعتقدون أن معـايير المحاسـبة الدوليـة ستسـاعد فـي وضـع خطـة لمعالجـة الـدين الأوروبي وسوق المال ، بالرغم من أن ٨٥% من الشركات المسجلة لا تـزال تحتاج إلـى التحـول لتطبيق المعـايير المحاسبية الدوليـة ، ومـا نسبته ٩٢% مـن المديرين الماليين على ثقة على تحقيق الموعد المحدد ، لتبنـي معـايير المحاسـبة الدولية من قبل الاتحـاد الأوروبـي عـام ٢٠٠٥م ، وذلك بـالرغم مـن أن حـوالي ٦٠% لم يبدؤا بعد بالتخطيط لهذا التحول .

أن الحاجـة إلــى امـتلاك المعرفـة بالمعــايير المحاسـبية الدوليـة تعتبــر موضـوعا رئيسـياً ، وكـان المسـتجيبين مـن المملكـة المتحـدة قـد رتبـوا مسـتوى معـرفتهم حـول العناصـر التشـغيلية لمعـايير المحاسـبة الدوليـة اقـل مـن أي مـن المستجيبين الآخرين في دول الاتحاد الأوروبي . وكانـت هنـاك ضـرورة لوجـود تقــارب أكثــر بــين معــايير المحاســبة الدوليــة والمبــادئ المحاســبية الأمريكيــة (GAAP) ، كمـا كـان هنـاك حاجـة لتطـوير معـايير محاسـبية يـتم تبنيهـا علــى أســاس المبـادئ ، والممارسـة ، والبسـاطة ، والشـفافية ، والمعتمـدة علـى حقيقـة وواقع الأعمال التجارية (Stella Fearnley, Hines, ٢٠٠٢) .

وقد اعتبرت مجموعة العمل المكونة من الخبراء في الحكومات بالنسبة لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي بان وجود مهنة محاسبية قوية أمراً حساساً وحيوياً لازدهار ومصلحة الاقتصاد الوطني ، وكذلك من اجل التطور الاجتماعي والسياسي . واعتبرت كذلك بان مثل هذه المهنة يمكن ان تنشأ فقط إذا كان هؤلاء المحاسبين الذين يبحثون عن التميز المهني ، أو الحصول على لقب لتلبية متطلبات التأهيل عالية المستوى والجودة . فالمحاسب القانوني هو شخص مؤهل ليكون عضواً في جمعية أو هيئة مهنية معترف بها للمحاسبين أو المدققين ، أو ذلك الشخص المعترف به من قبل مثل هذه الجمعيات أو الهيئات .

استخدام إدارة المعرفة في التدريس والتأهيل المحاسبي:

أن استخدام كلمة إدارة (management) تؤكد حقيقة أن المعرفة هي مصدر وأصل هام في المجال الأكاديمي لتدريس المحاسبة ، ويشار إليها كرأسمال تدريسي ، وكغيرها من أشكال رأس المال فإنها تتطلب مجهودا مركزا لتعظيم الامتلاك (الحيازة) ، والتحويل والانتشار في المنظمة ، والتأكيد على ضمان وجودها وموثوقيتها في الوقت المناسب والملائم لاتخاذ القرار. وبغض النظر عن الجدل القائم بخصوص هذا الأمر ، فقد أصبح من الضروري أن يكون هناك دائما اتخاذ قرار جماعي للتعامل من حيث دقة اللغة ومستوى مفرداتها ، وأدوات تكنولوجيا المعلومات ، وقاعدة البيانات ، إضافة إلى المعرفة المتخصصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات . وان مصطلح " قاعدة المعرفة " غالبا ما يستخدم لوصف هذه القواعد . والمحافظة على قاعدة المعرفة ، ما هي إلا خاصية إضافية لهذا النظام .

وغالبا ما توصف إدارة المعرفة على إنها متمشية مع أمور مثل: إدارة الجودة ، وعملية إعادة هندسة الأعمال ، كما يمكن أن تؤخذ بشكل متوازٍ مع الإصلاح والتحسين للنظم المحاسبية ، والمحاسبة وتدريسها بشكل عام ، والتطوير الأحسن للمنظمة ، من اجل استثمار رأسمالها التعليمي .

أثر إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات على التعليم المحاسبي:

أن الابتكارات التكنولوجية على مدار الخمسين سنة الماضية قد حسنت بشكل كبير الأنشطة المحاسبية والتمويلية والإجراءات والسياسات المالية (Lee, Bishop et al. ١٩٩٦) ، ومع ان التكنولوجيا وبكل تأكيد ليست جديدة على المحاسبة ، فإن التقدم الحديث قد طور جميع أوجه وظائف المحاسبة ، بما في ذلك ، القياس الاقتصادي والإبلاغ المالي والتخطيط والرقابة الإدارية والتدقيق (Burn ١٩٩٤) .

أن دور التكنولوجيا والحواسيب داخل المنشأة قد تغير أيضا (Fisher ١٩٩٥) ، فأنشطة شبكة المعلومات المحلية والدولية بما فيها الانترنت ، والعديد من أشكال التجارة الالكترونية ، وتبادل البيانات الالكترونية ، إضافة إلى تخطيط موارد المنشأة وغيرها من التطبيقات ، قد حولت الطريقة التي تتم فيها المحاسبة ، والتي أدت إلى التساؤل حول أهمية قيمة الوظائف والمهارات المحاسبية التقليدية .

ومع التغير في إيجاد القيمة من خلال امتلاك وتحويل المعرفة ، وعمليات حل المشاكل ، وعمليات اتخاذ القرارات ، وعمليات الاتصال ، تصبح التكنولوجيا جزءا مكملا لمثل هذا التغير ، وستخدم كمخزن أساسي للمعرفة . وستكون الانترنت ومواقع البرمجيات وتطبيقاتها الأساس والبنية لهذه التكنولوجيا (Harris ١٩٩٥) . وتسمح التكنولوجيا للعديد من الأشخاص ذوي الكفاءات والمواهب المتعددة ليصبحوا ثروة موارد لمنظمة عصر المعلومات . وتزود شبكة المعلومات لغة وقاعدة بيانات مشتركة من اجل الاتصالات ، والحصول على البيانات الحساسة الحقيقية حول البيئة الخارجية، كما تساعد الأفراد في إيجاد مصادر المعرفة وحل المشاكل (Quinn, Anderson et al. ١٩٩٦) . وفي الوقت الذي تأخذ فيه المنشأة خطواتها الأولى في تحويل البيانات إلى معلومات ، تكون عمليات قراراتها وهيكلها الإداري قد تحول (Drucker ١٩٨٨) .

لقد حدد الأكاديميون والمهنيون منذ وقت طويل مجالات مثل الاتصال ومهارات التحليل لمسائل ضرورية للنجاح في مهنة المحاسبة ، ومع الاختراق القوي للتكنولوجيا وتغلغلها في المهنة ، فقد أصبحت المهارات الأخرى ضرورية لمهنة المحاسبة ، وخاصة البراعة والمعرفة التكنولوجية والتي سوف

تطلب من كل من يدخل المهنة ، الأمر الذي يحقق بشكل ايجابي النجاح في مزاولة المهنة (Goldsworthy, ١٩٩٦; Hanno & Turner, ١٩٩٦) . وبالتالي فانه يفترض أن الخصائص المقبولة قبولا عاما سوف تقود إلى النجاح في المهنة . كما أن البراعة التكنولوجية في حقل المحاسبة يجب أن تضاف إلى هذه المعرفة لتشمل هذه الخصائص ، من اجل تحقيق البراعة والأهلية التكنولوجية .

أن الصورة التقليدية للمحاسب كطاحونة أرقام لم تعد تلاءم المهنة ، ووضع المحاسب خلف طاولة ليجمع أعمدة هائلة من الأرقام لكي تعرض على الآخرين من اجل اتخاذ القرارات ، هي مسألة غير حيوية ، تهدر الجهد والوقت ناهيك عن الأخطاء التي يمكن أن تحدث . فالحواسيب وغيرها من أنواع وأدوات التكنولوجيا الحديثة قد حررت المحاسبين من المهام المملة للتجميع اليدوي للمعلومات المالية ، فمحاسب اليوم أصبح أكثر كفاءة وفاعلية، يأخذ على عاتقه دور متخذ القرار والحكم الشخصي من خلال الخبرة والكفاءة التي امتلكها في استغلال وقته للتحليل والتدبير المنطقي بشأن المعلومات المالية ، ويلعب دورا نشطا وفعالا في إستراتيجية اتخاذ القرارات داخل المنشأة .

أن الكثير من الأمور التي تدرب عليها المحاسب المهني تقليديا للقيام بها ، ويتوقع القيام بها داخل المنشآت ، قد يصبح غير ضروريا (Wallman ١٩٩٧) . فالتقدم الصناعي الجديد أو نموذج الحصول على الثروة قد غير التفكير في الطريقة التي تدار بها منشأة الأعمال ، واتخاذ المفاهيم والطرق المحاسبية التقليدية من اجل خدمة هذا النموذج الجديد، والخيارات المتاحة للمهنة هي إما أن تتكيف مع المتطلبات الجديدة، أو تصبح بدون علاقة أو صلة أو غير ملائمة (Elliott, ١٩٩٢; Taylor, ١٩٩٣) . أن التطور السريع للتكنولوجيا الجديدة قد تتطلب أيضا إصلاح وتعديل وتطوير التعليم المحاسبي .

أن دور المحاسب في المنشأة سيكون مختلفا بشكل جوهري مما كان عليه الوضع في السابق . وهناك العديد من الجمعيات المحاسبية المهنية قد حددت أوجه تحويلية لمهنة المحاسبة . وأحد مكونات هذا التغير يرجع الى التطبيقات التكنولوجية الإبداعية الجديدة في الحقل المعرفي والمجتمع بشكل عام .

أن هذا النموذج الجديد لإيجاد المعرفة والتركيز على استخدامها الضمني قد بين أن أفراد المنظمة كأساس لإيجاد القيمة ، وأثر الخدمات المهنية على الصناعة والاقتصاد كان له وقعا ممتازا على نجاح المنشآت . كما يمكن القول بأن ذلك سيكون له أثر كبير على مهنة المحاسبة. وبالتالي ، فإن المهارات المطلوبة من المحاسبين يتوقع لها أن تكون مختلفة عما كانت عليه في السابق .

أن نظرية إدارة المعرفة تشرح وتبين التحول الكبير لمجتمعنا الاقتصادي ، من مجتمع يتصف بإيجاد الثروة من خلال إنتاج وتصنيع السلع، إلى مجتمع يتصف بإيجاد الثروة من خلال الرسملة في الأفراد داخل المنشأة، ومن خلال التحول الجماعي للمعلومات إلى المعرفة .

فالعملية التي تتصف بعدم الوضوح للأخذ بالمعرفة الضمنية للأفراد ، ونصنيفها في معرفة واضحة ومحددة ، وتحويلها إلى رأسمال استراتيجي فكري بقيمة تعتبر قيمة كبيرة بالنسبة للمتعاملين مع المنشأة ، وهو ما يميز المنشآت الناجحة . **وهناك عاملين وراء هذه العملية للانتفاع من رأس المال المفكر يجب التأكيد عليهما :**

١- أن التكنولوجيا تلعب دورا واسعا في هذه العملية .

أن الطريقة التي يعالج بها الأشخاص المعلومات وتصورهم للواقع مختلفة .

وحيث أن نماذج الإدراك لدى الأشخاص يمكن ربطها مباشرة بمهاراتهم وأهليتهم ، فقد بدأ العلماء باكتشاف العلاقة بين القدرات الحاسوبية وعمليات الإدراك العامة لدى الأفراد (Evans and Simkin ١٩٨٩) .

أن نظم المعلومات أو المكونات الذكية هي المسيطرة في الوقت الحاضر ، بما في ذلك النظم المبنية على المعرفة ، ونظم دعم القرار ، ونظم إدارة المعرفة . فالأساس النظري لهذه النماذج يركز على التطور الإدراكي (Gregor ١٩٩٩) . ويمكن أن يعرف أسلوب الإدراك "على انه خصائص العمليات المستخدمة من قبل شخص في امتلاك وتحليل وتقييم وتفسير البيانات المستخدمة في اتخاذ القرار"(Igbaria & Parasuramen ١٩٨٩) .

ومن أجل ذلك ، وبما أن مهنة المحاسبة تخضع لتحول جذري بسبب سيطرة تطبيقات شبكة التكنولوجيا ، وظهور المعرفة المنظمة ، فإنه يفترض أن

أسـاليب الإدراك للمحاسـبين والـذين يمكـنهم ربـط الكفـاءة التكنولوجيـة المتقدمة بشكل ناجح مع الأدوار التي تعودوا عليها ، سوف تختلف عن تلك التي تنسب للمحاسب التقليدي .

ومع التغيرات التي حولت وظيفة المحاسبة كنتيجة لكل من التركيز على إيجـاد المعرفـة والتقـدم التكنولـوجي ، فـإن الحـدس بـأن الأسـلوب الإدراكـي للمحاسب الذي يناسب دوره في هذا الهيكل التنظيمي الجديد ، قد يكون مختلفاً. وبمفهوم أدوات قياس نماذج الإدراك سوف يتصف المحاسب الناجح على أنـه مدركاً بالحدس وواعياً ومبتكراً ومبدعاً وتجريدياً ومبتدعاً وواسع التفكير .

وفـي دراسـة (Shaw ٢٠٠١) التـي استقصـى بهـا الخصـائص المرتبطـة بالأهلية والجدارة التكنولوجية من خلال اختبـار نمـاذج الإدراك المعروضـة مـن قبل الأشخاص الذين سيدخلون مهنة المحاسبة بشكل خـاص ، قـام بالبحث عما إذا كـان طلبـة المحاسـبة الـذين أظهـروا براعـة وأهليـة بالتكنولوجيـا قد أظهـروا نماذج إدراك مختلفة عن الأشخاص الذين لم يظهروا ذلك .

أن محاسبوا اليوم والمستقبل سوف يتوقـع منـهم أن يكون لـديهم البراعـة والكفاءة في معرفة المفاهيم والتطبيقات التكنولوجية المختلفة ، مثل نظم التـدقيق ، وتخطـيط مـوارد المشـروع ، والتجـارة الالكترونيـة ، والمواضـيع المتعلقـة بالأمان للإنترنت ، وتبادل البيانات الإلكترونية وغيرها . ففـي الماضـي لـم تكن هذه المجـالات ضـمن مـا يتوقـع أن يقوم المحاسـب بعملـه أو أن يكـون ملمـاً بـه . فمن الناحية التقليدية تقع مهام وأعمال المحاسب بشكل أكبر فـي مجـال التجميـع والتحليـل والشـهادة علـى المعلومـات الماليـة الناجمـة عـن نظـم المعلومـات المحاسبية اليدوية أو المؤتمتة .

أن تضمينات تكنولوجيا المعلومات والنظم المحاسبية المؤتمتة في تدريس المناهج المحاسبية مسألة هامة جداً . وعمليـة جـذب الطلبـة إلـى نمـاذج وأسـاليب الإدراك والتعليم لدراسة المحاسبة مسألة ضرورية . إضافة إلى أن هنـاك حاجـة ملحـة لإعـادة تصـميم المنهـاج المحاسـبي ، والـذي يتـدرب فيـه الطلبـة علـى هـذه التكنولوجيـات المستجدة ، وكذلك تطـوير مهـارات التحليل السليمة والصـحيحة الضـرورية لهـم ، ليحققـوا النجـاح فـي حيـاتهم العمليـة . فالمدرسـون (الهيئـة التدريسية) يستطيعوا أن يزودوا طلبتهم بالتوجيه بخصوص المهارات

الضرورية للتقدم المهني والنجاح . كما يطلب من مدرسي المحاسبة أن يبقوا على صلة واتصال مع المحاسبين الممارسين للمهنة، من اجل تحديد ما هي الابتكارات التكنولوجية الجديدة ، وإدخالها في غرفة المحاضرات . وبالمثل يطلب من الجهات المهنية التي ترخص المحاسبين أن يراعوا المعايير من اجل التدريب والشهادة المهنية لتلبية المطالب الجديدة لمهنة المحاسبة في عصر المعلوماتية .

المحاسب والمعرفة المستلزمة بتكنولوجيا المعلومات:

تواجه مهنة المحاسبة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين العديد من التحديات ، خاصة بعد الفضائح المالية التي حصلت لشركة Worldcom & Enron وغيرها في أمريكا ، وأخيراً شركة Paramata الايطالية . ومن هذه التحديات ، تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة . وتعتبر تكنولوجيا المعلومات المحرك الرئيسي في صياغة كل من الجودة الشاملة وإدارة المعرفة ، حيث توفر التكنولوجيا الأدوات التي تحدث تحولاً كبيراً في دور المحاسبة والمحاسبين من كونهم مجرد مسجلين ومعالجين لاستراتيجيات الأعمال إلى جعلهم أكثر أهمية، لنجاح الشركات وتقديم البيانات التي تساعد في المساهمة بشكل فعال في إدارة المنشأة. .

لقد أصبحت إدارة البيانات وتبادل المعرفة في عصر تكنولوجيا المعلومات مسألة هامة لدور المحاسب ، حيث ارتبط الحاسوب الشخصي بشبكة الانترنت ، وأصبحت في الوقت الحاضر وسائل الاتصال متوافرة في عالم واحد ، الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الشركة مقاسه بقدرتها على جمع واستخدام المعلومات .

وتواجه منظمات الأعمال تحولات جديدة واسعة الانتشار ، ناجمة عن عمليات الحوسبة ، والمتمثلة في التجارة الالكترونية ، والنقود الالكترونية ، والشيك الالكتروني ، وتزايد عدد قنوات التوزيع .

وتعتمد معظم نظم المحاسبة على تكنولوجيا المعلومات عند إجراء ومعالجة عملياتها ، وتسجيل قيودها المحاسبية ، وإصدار التقارير والإبلاغ المالي ، نتيجة هذا التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات .

ونظرا لذلك فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع متطلبات للمؤهلات المطلوبة من المحاسب ليصبح محاسبا دولياً . وسنقدم الجزء المتعلق بهذا الأمر

وهو إحاطة المحاسب بمعرفة كافية حول المعرفة بتكنولوجيا المعلومات وهي على النحو الآتي :

(١) النماذج (الهياكل) في تكنولوجيا المعلومات :

إن هدف هذا النموذج هو التأكيد على أن المتقدمين للتخصص في علم المحاسبة يقدرون مساهمة أنظمة المعلومات في تلبية أهداف وحاجات المنظمات ، وفهم الإجراءات المتعلقة بالتطوير وفهم واستخدام أنظمة المعلومات المحوسبة . إن دراسة هذا الموضوع يجب أن تتم من واقع الاستفادة والتطبيق في بيئة الأعمال ، كما يجب أن لا يفهم أن استخدام التكنولوجيا هي نهاية المطاف . لذلك ، وبعد تبني الأدوات الأساسية (كيف يمكن استخدام البرمجيات الأساسية كأنظمة التشغيل ، وأنظمة معالجة النصوص ، والجداول الالكترونية) فان دراسة أنظمة المعلومات يجب أن تعامل من وجهة نظر نظم تكاملية (شاملة) مع الأنظمة أخرى (كلما أصبح ذلك ممكنا) وليس استخدامها كوحدة واحدة مستقلة . إن وصف هذا النموذج يمثل مجالاً للمعرفة يستحق أن يدرس، **وان إتمام معرفة هذا النموذج يتطلب معرفة الأمور التالية :**

- التعرف على أنواع مختلفة من أنظمة المعلومات والتي بالتأكيد سيكون لها ارتباط مع الأنظمة المالية .
- فهم دور الأنظمة في عملية صنع القرار وارتباطها بالمؤسسة .
- فهم الرقابة الداخلية من خلال أنظمة معالجة البيانات .
- التعرف على الأدوات الأساسية المتعلقة بتحليل وتصميم وتطوير النظم وتطبيقها .
- تقييم أداء أنظمة المعلومات .
- التعرف على أنظمة تطبيق وحماية البيانات .
- التعرف على الأدوات المتاحة التي تساعد في رفع كفاءة أداء المشروع .
- التعرف على الإجراءات التي تضمن عمل النظام بدقة وبالتوقيت المناسب .
- فهم دور وأهمية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الحالية .

(٢) مفاهيم تكنولوجيا المعلومات في نظم الأعمال:

أ – مفاهيم عامة :

١- نظرية النظم ، وأنواع وأهداف النظم .
٢- هيكلية النظام .
٣- أنظمة الرقابة والمعلومات المرتدة (العكسية) .
٤- طبيعة وأنواع المعلومات .
٥- دور المعلومات في بيئة المنظمات .

ب – استخدام الإدارة للمعلومات

١- نظرية القرار .
٢- معلومات خاصة بالموارد البشرية .
٣- معلومات خاصة بأنظمة العمليات .
٤- ربط المعلومات المختلفة .
٥- التحليل المالي .

جـ- المكونات المادية

١- وحدات تشكيل جهاز الحاسوب .
٢- وحدات المعالجة .
٣- وحدات الإدخال والإخراج، وسرعات المعالجة،ومواضيع أخرى.
٤- وحدات تخزين المعلومات .
٥- وحدات الربط والاتصال .

د – البرمجيات

١- عناصر البرمجيات ومكوناتها .
٢- أنظمة التشغيل .
٣- الجداول الالكترونية للاستخدامات المالية .
٤- معالجات النصوص .
٥- برمجيات قواعد البيانات .
٦- أنظمة الاتصال .
٧- أنظمة البريد الالكتروني .
٨- أنظمة شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنت) .
٩- البرمجيات المحاسبية .

١٠- أنظمة معلومات منظمات الأعمال صغيرة الحجم .
١١- أنظمة الرسومات والعرض .
١٢- أنظمة الحماية ، والحماية من الفيروسات .
١٣- برمجيات الخدمات .
١٤- لغات البرمجة وأنظمة التحويل .
١٥- أنظمة البرمجيات المساندة .
١٦- أنظمة إدارة المكتبات .
١٧- أنظمة إدارة البيانات .
١٨- أنظمة التحليل الإحصائي والتنبؤ .
١٩- أنظمة الضرائب .
٢٠ – أنظمة التدقيق .
٢١- أنظمة دعم القرارات .

هـ - خطة تطبيق البرمجيات

و - هيكلية البيانات وأنظمة الوصول إليها

١- تنظيم الملفات وقواعد البيانات .
٢- صيانة الملفات وطرق الوصول إليها .
٣- أنواع ملفات البيانات .
٤- أنظمة الإدارة وقاعدة البيانات .
٥- توثيق العمليات الإدارية .

ز – أنظمة الشبكات والنقل الالكتروني للبيانات

١- عناصر وتصميم الشبكات .
٢- تطبيقات الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وشبكة المعلومات الداخلية (الانترانت).
٣- طرق ربط البيانات ونقلها .
٤- طرق ربط الوثائق والرسائل .
٥- الإدارة التشغيلية والسيطرة .

ح – تطبيقات أنظمة العمليات في بيئة الأعمال

١- مرحلة التطبيقات الأولية .
٢- طريقة التشغيل .
٣- كيفية تشغيل الأنواع المختلفة للعمليات .
٤- تخطيط الإنتاج بما يتضمنه من أنظمة الحاسوب المرافقة .
٥- الوظائف الإدارية ووظائف الخزينة .
٦- الأستاذ العام وأنظمة الموازنات .

(٣) الرقابة الداخلية باستخدام الأنظمة المحوسبة

أ – أهداف الرقابة

١- المخاطرة وإمكانية اختراق أنظمة المعلومات المحوسبة .
٢- تأثير الحاسوب على عمليات الرقابة .
٣- تأثير تكنولوجيا المعلومات على المنظمات وأنظمة الرقابة .
٤- مسؤولية الرقابة .
٥- كفاءة وفعالية العمليات .
٦- مصداقية التقارير المالية .
٧- توافق التقارير المالية مع الأنظمة والتعليمات السارية .
٨- استخدام إجراءات الرقابة بأقل التكاليف .

ب- هيكلية الرقابة .

ج- بيئة الرقابة .

١-فلسفة الإدارة ونهجها التشغيلي ، وهيكلية المؤسسة وخططها ، وطرق الاتصال
والرقابة وتأثيرها على تطوير النظم .
٢- منهجية تطوير النظام .
٣- الرقابة على اختيار النظام والحصول عليه وتطويره .
٤- الرقابة على تشغيل النظام .
٥- الرقابة على النظام والتغيرات التي تتم عليه .

د – تقييم المخاطر
١- مخاطر اختراق نظم المعلومات .
٢- احتمالية حدوث خسارة .
٣- خطط اكتشاف الأخطاء وتصحيحها والمعالجة الوقائية لها .
هـ - أنشطة الرقابة –
١- وظائف الأنظمة المحاسبية .
٢- إجراءات الرقابة الإدارية والمحاسبية .
٣- تصميم أنظمة الرقابة .
٤- الرقابة على تكامل وخصوصية وسرية البيانات .
٥- ضمان استمرار العمليات ، واستعادة المعلومات المتهتكة ، والتخطيط والرقابة .
٦- عمليات أنظمة المعلومات .
و- مراقبة الموائمة مع أنظمة الرقابة ، ودور مستخدميها من الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين .

(٤) معايير التطوير والتطبيق لأنظمة الأعمال:

ا – دور المعلومات في تصميم المؤسسة وسلوكها .
١. قواعد البيانات وقاعدة بيانات المعلومات الإدارية .
٢. دورة حياة تطوير النظام .
٣. المظاهر المتعلقة بالمخاطرة، والجانب الاقتصادي، والفني، والتشغيلي، والسلوكي .
٤. أنظمة الرقابة .

ب- أساليب تحليل وتصميم النظام .
١. متطلبات المعلومات المطلوبة .
٢. توثيق التحليل ومتطلباته .
٣. تصميم النظام .

ج – الحصول على النظام ، ومرحلة دورة حياة تطوير النظام ، والمهام والتطبيقات ، وضمان الرقابة خلال عمليات تطوير النظام .
١. مرحلة البحث ودراسة الجدوى .
٢. التصميم الأساسي ومتطلبات التحليل .

٣. التصميم التفصيلي والتوثيق .
٤. تقييم الحاجة إلى المكونات المادية للنظام وكيفية الحصول عليها .
٥. تقييم الحاجة إلى البرمجيات والحصول عليها وتطويرها .
٦. اختيار مزود شبكة المعلومات (الانترنت) .
٧. إنشاء عقود المكونات المادية وترخيص استخدام البرمجيات .
٨. تثبيت النظام وتطبيقه .
٩. اختبار النظام .
١٠. إجراءات المستخدم وتدريبه .
١١. تصميم إجراءات المشغل والمستخدم .
١٢. فحص صلاحية النظام .
١٣. تحويل النظام وبداية التشغيل .
١٤. مراجعة ما بعد التطبيق .
١٥. صيانة المكونات المادية والبرمجيات .
١٦. توثيق النظام وتحضير دليل الاستخدام .

(٥) تبني الإدارة وتطبيقها واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات:

أ – اعتبارات إستراتيجية في تطوير تكنولوجيا المعلومات

١- تخطيط أنظمة المعلومات اعتماداً على عوامل نجاح الأعمال .
٢- عناصر الخطط طويلة الأجل .
٣- التكامل بين أهداف منظمات الأعمال وعناصر نجاحها .
٤- المشاركة في التخطيط الاستراتيجي .

ب – القضايا الإدارية

١- وظائف العمل والمؤسسة وعلاقة التقارير بدائرة تكنولوجيا المعلومات .
٢- إدامة وتطوير أنظمة الموارد البشرية .

جـ- الرقابة المالية على تكنولوجيا المعلومات والموازنات ورقابة التكاليف .

د - امن المعلومات والاحتفاظ بنسخ احتياطية من المعلومات والتأكد من آلية الوصول إليها وتوافرها واستمرارها .

هـ - قضايا تشغيلية .
١- تطوير أولويات التشغيل .
٢- إدارة العمليات المحوسبة .
٣- إدارة العمليات المحوسبة الداخلية .
و – إدارة عملية الحصول على النظام وتطويره وتطبيقه .
١. تطوير بدائل الحصول على النظام .
٢. المعايير وأنظمة الرقابة على مشاريع تطوير تكنولوجيا المعلومات .
ز – إدارة عملية صيانة النظام وتغير المعايير وأنظمة الرقابة .
ح – عملية إدارة استخدام المستخدم النهائي للنظام ودور مراكز المعلومات .
(٦) إدارة أمن المعلومات.
أ – أهمية امن المعلومات .
ب- مبادئ أمن المعلومات .
ج – أفضل السبل لتطبيق أمن المعلومات .
(٧) الذكاء الصناعي وأنظمة الخبرة وغيرها .
(٨) التجارة الالكترونية .
أ- طبيعة التجارة الالكترونية .
ب – التطبيقات داخل المؤسسة .
ج – تطبيقات الربط الخارجي لإدارة سلسلة الموردين والمتعاقدين .
د- استخدام شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنت) .
هـ- تسويق المنتجات والخدمات .
و – عمليات الزبائن خارج حدود الدولة ومدفوعاتهم وتحويلاتهم .
ز – خدمات البنوك المباشرة .
ح – تبادل المعلومات المالية بالوسائل الالكترونية .
ط – متطلبات أمنية متعلقة بالتجارة الالكترونية .
إدارة المعرفة كوسيلة للتأهيل المحاسبي العالمي :
توصف إدارة المعرفة أحياناً بأنها "الحصول على المعلومات الصحيحة للأشخاص المعنيين وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرارات السليمة"(Lamont ٢٠٠٤) . وبالرغم من أن مصطلح " إدارة المعرفة " قد

ارتبط بالبرمجيات التي قد أتمتت عملية المعرفة هذه ، فإن لدى أمناء المكتبات المعرفة منذ وقت طويل ، حسب التعريف السابق ، فأمناء مكتبات الشركات والجامعات وأخصائيي المعلومات يستطيعوا إدارة تجميع وتوزيع المعلومات الحساسة بناءً على معرفة أي معلومات يريدها عملائهم وأي مصادر للمعلومات يمكن أن تلبي احتياجاتهم .

فتنمية الموارد البشرية وإدارتها هي نقطة مركزية في إدارة المعرفة في أي برنامج دراسي، والأسئلة الأكثر إلحاحاً بالنسبة لإدارة المعرفة هي:

- كيف نستطيع تنمية وتشجيع مشاركة المعرفة ؟
- كيف نستطيع تشخيص وتحديد مصادر المعرفة ؟
- كيف نستطيع تجديد المعرفة بالشكل المناسب ؟
- كيف نستطيع حماية المعرفة والحفاظ عليها ؟

أن هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها من خلال البرامج التدريبية المدروسة جيداً بخصوص ربط التدريب العلمي على الحاسوب والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات بالمواد الدراسية المحاسبية وغيرها من المواد والمجالات المعرفية المتداخلة فيها . فمنظمات الأعمال في الوقت الحاضر تتعايش مع تغير متسارع في بيئة أعمالها . وتعد الثورة التكنولوجية ونظم المعلومات واستخدامات الحواسيب والانترنت من أبرز معالم هذا التغير في الوقت الحاضر ، كما أن منظمة الأعمال التي لا تساير هذه التطورات والتركيز على إدارة المعرفة ، ولا تجيد استخدام الأساليب والمستجدات التكنولوجية الحديثة ، ستكون موضع تساؤل بالنسبة لاستمرارية أعمالها وبقائها .

أن محاسب العصر الحالي والمستقبلي يلعب دوراً هاما في التجاوب مع هذه المعطيات ، ولا بد له أن ينمي طاقاته الإبداعية ، ويتسلح بثقافة الإبداع والتطوير والأداء الجماعي .

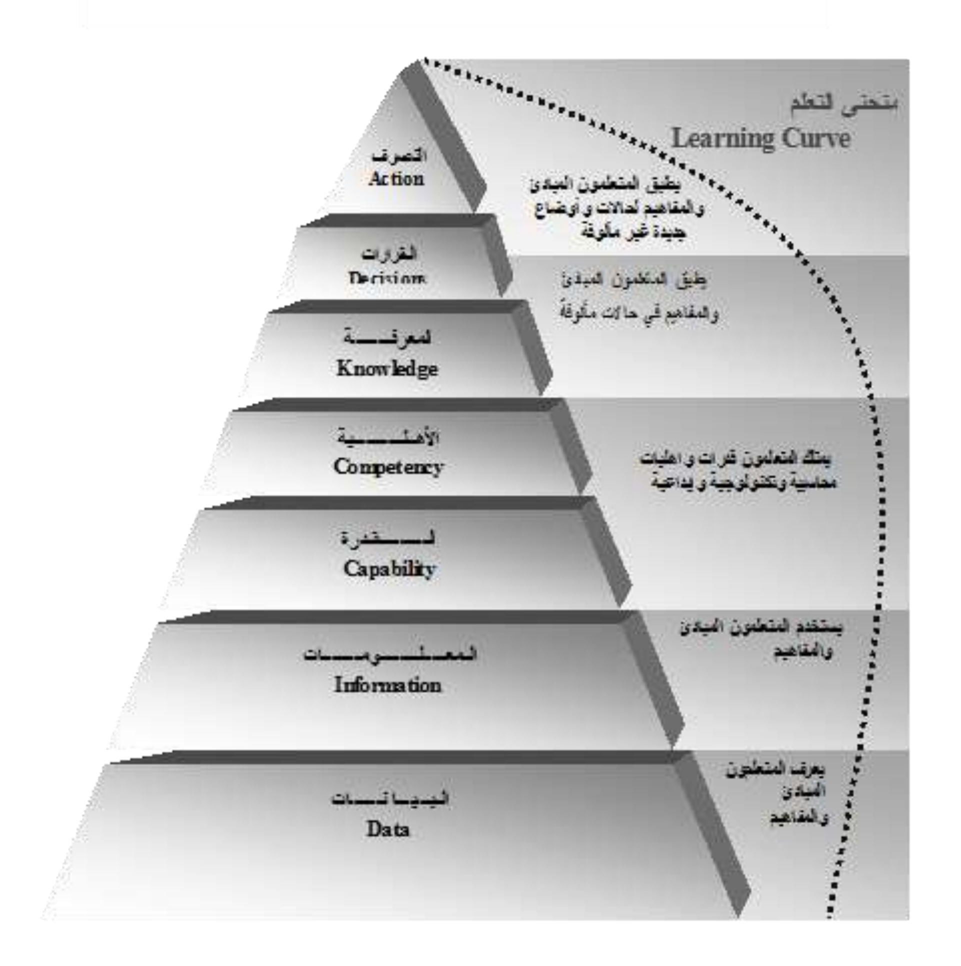
وهنا يأتي دور الجامعات والمعاهد التجارية ، بإتاحة فرصة التعلم للطلبة ، لتنمية معلوماتهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم التكنولوجية ، واستخدام نماذج فنية وهيكلية مرنة ، وتكنولوجيا ونظم معلومات ووسائل اتصال وإبلاغ مالي متطور لما يستجد في هذا العالم .

إضـافة إلـى ذلـك ، فـان إدارة المعلومـات يمكـن أن تجمـع بيانـات دقيقـة وتحـافظ عليهـا ، ولكنهـا تحتـاج إلـى معالجـة وتحليـل أكثـر مـن اجـل تحويـل المعلومات إلى معرفة . والمنـافع التي يمكن أن تزودها إدارة المعرفة تتضمن اتخـاذ القـرارات المتسـارعة ، والتفكيـر الإبـداعي ، واتصـالات خـارج وداخـل المنظمـة ، وتطبيـق تكنولوجيـا المعلومـات مـن قبـل الأشـخاص الـذين يـدركون الفـرق بـين المعلومـات والمعرفـة ويكونـوا قـادرين بدرجـة أفضـل لتقريـر كيفيـة إدارة كل منهما والرقابة عليهما.

ويجب علـى تكنولوجيـا المعلومـات تفهـم أن المعرفـة تعتمـد بدرجـة عاليـة على الأفراد ، وحتى تكون هذه المعرفة ناجحة ، يجب أن يكـون تطبيقاتهـا علـى العـاملين مـن اجـل تحقيـق أهداف المنظمـة جنبـاً إلـى جنـب . كمـا تتركـز علـى مطبقـي تكنولوجيـا المعلومـات والعمـل مـع أقـرانهم فـي الأقسـام الأخـرى فـي المنظمة من اجل إيجاد حلول ديناميكية لإدارة المعرفة .

ومن أجل الحصول على التصرف والسلوك الصحيح بناءً على القرارات السليمة والعقلانيـة ، يجب أن يكون المحاسب علـى درايـة ومعرفـة فـي مجـال تخصصـه وتكنولوجيـا المعلومـات والعلـوم المرتبطـة بالمحاسـبة ، وكـذلك البيئـة التي تعمل فيها المحاسبة ، خاصة ونحن نعيش في عصـر المعلوماتيـة والعولمـة والخصخصة والاتصالات الالكترونية واسعة الانتشار .

لقد تم تعديل هذا النموذج من قبل الباحثـان بتصـرف عن(Intergraph Corporation) هيكل أو نموذج المعرفة المطلوبـة يحتـاج المحاسـب الحصـول على البيانات المالية وغير المالية، والتي يحولهـا إلـى معلومـات ، وهنـا يسـتخدم قدراتــه التــي يمتلكهــا وتلـك التــي يكتسـبها ويتعلمهــا مــن التأهيـل الأكــاديمي والممارسـة العمليـة ، إلـى أن تصـهر هذه الخبـرات فـي بوتقـة المعرفـة ، يصـبح المحاسب ذا أهلية مهنية على درجة رفيعة المستوى لمواجهة المسـتجدات التقنيـة والتكنولوجية. وهذه المعرفـة يسـتخدمها المحاسـب المؤهـل فـي اتخـاذ القـرارات الرشيدة التي تقود في النهاية إلى التصرف والإجراء السليم.(انظر النموذج) .



وقد أعطي اهتمام أكثر بالتركيز على إدارة المعرفة بسبب تفجر المعلومات الهائلة التي لا يزال يزودها الإنترنت والتطورات الهائلة والمتسارعة وبشكل مستمر والتي جعلت العالم الشاسع في قبضة اليد .

لمشاكل الناجمة عن تطبيق إدارة المعرفة

١- هناك تردد في مشاركة المعرفة واستخدامها ، بسبب شعور الموظفين بان سيطرتهم الوحيدة على المعرفة يعطيهم السلطة ، إذا كانوا الطرف الوحيد في المنشأة الذي يعرف كيفية القيام بالعمل ، وقلة احتمال الاستغناء عنهم ، وهناك احتمال اكبر لحصولهم على زيادة في الرواتب والأجور. ومن وجهة النظر الفردية ، ليس هناك أي معنى للسماح لغيرهم المشاركة في المعرفة والمهارة التي يتصفون بها في ظروف تتصف بالمنافسة .

٢- أن عدم نضوج التكنولوجيا يمكن أن يكون مشكلة ، حيث أن هناك مشاكل مع الدمج والتكامل مع نظم المعلومات الإدارية الأخرى ، وخاصة تلك النظم القديمة الموروثة .

٣- أن عدم نضوج أساس المعرفة في الصناعة يمكن أن يكون مشكلة ، فهناك خبراء قلة ، حتى في حالة تعلمهم خلال عملهم .

٤- قد تكون تكاليف نظام إدارة المعرفة مرتفعة .

الانتقادات الموجهة لإدارة المعرفة (الرقابة مقابل الإبداع)

أن التعليمات المعطاة للإنسان ليست مثل دليل للحواسيب . والعديد من المؤلفين يدَعون بأن المعرفة لا يمكن إدارتها ، حيث أن الإدارة تحتوي على الرقابة ، والمعرفة تعتمد على الإبداع والعلاقات المتبادلة بين الأفراد ، ويجادل هؤلاء الكتاب بأن الرقابة القوية يمكن أن تقف حجر عثرة في طريق المعرفة الإبداعية .

وحسب وجهة النظر هذه لا يمكن إدارة المعرفة ، لأنها توجد في رؤوس الأشخاص ويمكن فقط مشاركتها مع الآخرين . أما المعلومات فيمكن إدارتها . ومن اجل تحقيق تنظيم عالي لأداء المعرفة ، فإن الأمر يتطلب تركيبة من التغير الثقافي (تشجيع المشاركة) وتخزين واسترجاع المعلومات بشكل ملائم .

ولهذا، فإن بعض المستشارين يستخدمون الآن مصطلحات مثل "مشاركة المعرفة وإدارة المعلومات " (Knowledge Sharing and Information Management) بدلاً من إدارة المعرفة (KM) .

تطبيق نظم إدارة المعرفة:

من اجل نجاح تطبيق نظم إدارة المعرفة في المنشأة :

١. يجب أن تكون الأمور واضحة بأن الإدارة تدعم مشروع نظام إدارة المعرفة بشكل كامل (١٠٠%) .
٢. يجب التوضيح بأن هذه النظم تمثل إضافة دائمة ، وهي أمر أساسي وضروري على الموظفين التعامل معه .
٣. يجب تعيين فريق متعدد الوظائف والاختصاصات المتنوعة اللازمة للتعريف بالنظام والتدريب عليه وتطبيقه ومراقبته .
٤. يجب استخدام حوافز متعددة متنوعة .
٥. يجب تشجيع التعاون وتبادل المعرفة بين الأفراد في المنظمة .
٦. يجب تضمين المواد العلمية في إدارة المعرفة .

هناك العديد من التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة والتدقيق منذ مطلع القرن الواحد والعشرين ، يتمثل بتكنولوجيا المعلومات ، والجودة الشاملة ، وإدارة المعرفة على سبيل المثال وليس الحصر . وتعتبر تكنولوجيا المعلومات المحرك الرئيسي في صياغة كل من الجودة الشاملة وإدارة المعرفة . حيث توفر التكنولوجيا الأدوات الجديدة التي أحدثت تحولا كبيرا في دور المحاسبين والمدققين ليصبحوا أكثر فاعلية من دورهم التقليدي ، باستخدام المهارات الحاسوبية ومواجهة المستجدات على مهنتهم بكفاءة واقتدار ، مما ينعكس على نجاح أعمال المنظمات وتبادل المعرفة وإدارتها .

وفي رأينا ، يقع دور النهوض بالمهنة ورفع مستواها على الجامعات والمعاهد المتخصصة بتدريس المحاسبة والجمعيات المهنية ، من اجل تلبية ما هو مطلوب منها لمواجهة التحديات والتغيرات والمستجدات الجديدة . وأن دور إدارة المعرفة في أقسام المحاسبة في كليات إدارة الأعمال يجب أن يرتبط وبشكل وثيق مع برنامج تطبيق التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة ، من خلال تدريب طلبة المحاسبة على تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية ، ومن خلال نماذج تطبيقية ونظرية موضوعة بشكل جيد ، لغرض دمجها في المواد المحاسبية من اجل تأهيل محاسَبي متقدم ومتطور ، يتماشى مع متطلبات عصر المعلومات والانترنت . وهذا الأمر يتطلب تأهيل مدرسي المحاسبة في كليات إدارة الأعمال ليكونوا قادرين على القيام بهذه المهمة ، ورفع مستواها

لتلعب دورها الجديد ، وإلا فلا فائدة من الخدمات المحاسبية إذا ما اقتصرت على النواحي التقليدية .

ولا يكتب لهذا الدور النجاح إلا إذا طبقت إدارة المعرفة وتبادلها بين الطلبة والمدربين والمشاركة الفعالة ، من اجل الإبداع والتميز ، والوصول إلى تحقيق دور المحاسب الدولي (العالمي) - محاسب القرن الواحد والعشرين – وإلا سوف يفوتنا الركب ونبقى في مؤخرة القطار .

المــراجع

المراجع باللغة العربية

١. طارق عبد العال حماد، "المدخل الحديث في المحاسبة " محاسبة القيمة العادلة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص، ١١.
٢. رضا إبراهيم صالح، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة " كلية التجارة للبحوث العلمية"، جامعة الإسكندرية العدد رقم ٠٢ المجلد رقم ٤٦، ٢٠٠٩، ص ص ٢٤- ٣١ بتصرف.
٣. حسين حسين شحاته، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لدورة حول: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، بنك التمويل المصري السعودي، ٢٠٠١، ص ١٣.
٤. محمد بهاء الدين خالد، مبدأ سنوية الميزانية بين القانون الوضعى والشريعة الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد ١٨، شعبان ١٤٠١هـ، ص ٤٢.
٥. حسين حسين شحاته، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨-١٠، بتصرف.
٦. مدخل المحاسبة المعيارية: هو المنهج الذي يحاول أن يطور نظرية لما ينبغي أن تكون عليه المحاسبة، حيث يتطلب ما يمثل الأفضل أو الأكثر عمليا، والتسليم بأن هذا يمثل الطريقة التي ينبغي أن يجري بموجبها شيء ما في التطبيق، ومتى ما تضمنت نظرية تعبير من النوع " ينبغي " أو " من اللازم " فالنظرية معيارية.

٧. الجليلاتي محمد. مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها. سورية: أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، ٢٠٠٨، ص ٠٤.
٨. نور أحمد. المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية .مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص ١٢٤.

٩. جمعية المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين الأردنيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠٠٩، ص ١٩٨٣.
١٠. وليد زكريا صيام. أثر تطبيق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع: "القيمة العادلة والإبلاغ المالي " جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المملكة الأردنية الهاشمية، أيام ١٣ ـ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦م، ص ٥.
١١. شنوف شعيب، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٨، بتصرف.
١٢. سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، "مجلة الفكر المحاسبي"، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٥١٣.

١٣. القانون الإداري. حاتم شفيق لبنان ـ الطبعة الأولى٩٧ ـ الأهلية للنشر والتوزيع.
١٤. القضاء الإداري. قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام ـ دراسة مقارنة (الكتاب الثاني). القاهرة. ٨٦ دار الفكر العربي. د. الطماوي (سليمان)
١٥. د. عبد الله (عبد الغني بسيوني) ولاية القضاء الإداري على أعمال الإدارة (قضاء الإلغاء) مصر الإسكندرية ٨٣ منشأ المعرف بالإسكندرية).
١٦. د. عبد الله عبد الغني بسيوني القضاء الإداري مصر الإسكندرية ٩٦ منشأ المعرف بالإسكندرية).
١٧. د. خليل (محسن) القضاء الإداري اللبناني ورقابته لأعمال الإدارة ـ دراسة مقارنة بيروت ٧٢ دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

١٨. الخصـومة الإداريـة بطـلان وانعـدام وسـحب القـرار الإداري - سـلطة الإدارة في إصدار القرارات الإدارية والتعسف في استخدام السلطة ج٢ (المستشار د. عبد الحكم فوده) ١٩٩٧ دار المطبوعات الجامعية.
١٩. الـوجيز فـي القـانون الإداري ذاتيـة القـانون الإداري - التنظيم الإداري - النشـاط الإداري - عمـال وأعمـال السـلطة الإداريـة - أمـوال السـلطة الإدارية (د. إعاد حمود القيسي) الطبعة الأولى (١٩٩٨).
٢٠. د. حسين عامر شرف نظرية المحاسبة الحكوميـة – دار النهضـة العربيـة ١٩٧٦.
٢١. حنا رزوقـي الصـائغ دراسـات فـي المحاسبة الحكوميـة علـي ضـوء حلقـة العمل
٢٢. د. سلطان السلطان، د. وصفي أبو المكارم :
- قانون الموازنة العمة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية.
- قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
٢٣. مجموعة الكتب الدورية والمنشورات العامة الصـادرة عن وزارة الماليـة بمصر والمتعلقة بالموضوع والسابق والإشارة إليها في البحث .

المراجع الانجليزية

٢٤. Elliott, R. K. (١٩٩٢). "The third wave breaks on the shores of accounting." Accounting Horizons: ٦١-٨٥.
٢٥. Evans, G. E. and M. G. Simkin (١٩٨٩). "What best predicts computer proficiency?" Communications in the ACM Vol.٣٢(No.١١): ١٣٢٢-١٣٢٨.
٢٦. Fisher, R. (١٩٩٥). "Senior managers and executive information systems examining linkages among individual characteristics, attitudes, computer use, and intentions." Psychological Reports Vol. ٧٧ : ١١٧١-١١٨٤.
٢٧. Goldworthly, A. (١٩٩٦). "IT knowledge: what do graduates need?" Australian Accountant Vol. ٦٦(No. ٩): ٢٤-٢٨.

٢٨. Gregor, S. (١٩٩٩). "Explanations from intelligent systems: theoretical foundations and implications for practic." MIS quarterly ٢٣(٤): ٤٩٧-٥٣١.
٢٩. Hanno, D. M. Turner (١٩٩٦). "The changing face of accounting education." Massachusetts CPA Review Vol.٧٠(No. ١): ٨-١٢.
٣٠. Harris, D. B. (١٩٩٥). "Creating a knowledge centric information technology environment." Unpublished paper.
٣١. Henry, P. (١٩٨٩). "Relationship between academic achievement and measuring career interest: examination of Holland's theory." Psychological Reports Vo.٦٤ : ٣٥-٤٠.
٣٢. Intergraph Corporation, "Safeguarding financial resources through process-based knowledge management", email solutions@ingr.com, ٢٠٠٣.
٣٣. Ittner, C. D. and D. F. Larcker (١٩٩٩). " Innovations in performance measurement: trends and reasearch implications." Journal of Management Accounting Research Vol.١٠(No. ٤): ٣٦٣-٣٨٢.
٣٤. Jones, W. P. (١٩٩٤). "Computer use and cognitive style." Journal of Research on Computing in Education Vol.٢٦(No. ٤): ٥١٤-٥٢٣.
٣٥. Junnarkar, B. and C. V. Brown (١٩٩٧). " Re-assessing the enabling role of information technology in KM." Journal of Knowledge Management ١(٢):١٤٢-١٤٨.

٣٦. King, Nigel , “Knowledge Management – applying manufacturing theory in knowledge based industries” , Adapted by ACMA, CPIM, CIRM, MIOM, with the Design and Architecture Group, Oracle Applications, Oracle Corporation , Redwood Shores , CA ٩٤٠٦٥, USA
٣٧. Knight Ridder, (٢٠٠٢), Accounting Standards Begin to Converge Globally, Tribune Business News; Washington; Nov. ١٢.
٣٨. Kocharekar, R. (٢٠٠١). “K-Commerce: Knowledge-based commerce architecture with convergence of e-commerce and knowledge management.” Information Systems Management ١٨(٢): ٣٠-٣٧.
٣٩. Lamont, Judith, “Knowledge Management at Your Service”, Searcher,١٠٧٠٤٧٩٥, Jan٢٠٠٤, Vol. ١٢, Issue ١.
٤٠. Landry, J., M. Raymond, et al. (١٩٩٦). “Computer Usage and Psychological Type Characteristics in Accounting Students.” Journal of Accounting and Computers Vol.١٢.
٤١. Lawrence Quinn, (٢٠٠٣), International Standards are Ready to Fly. But will Convergence Between US and the World Cause Delay? CA Magazine, August ٢٠٠٣, p.١٦.
٤٢. Lee, T. A. Bishop, et al. (١٩٩٦). “Accounting History from the Renaissance to the Present.”.
٤٣. Lotus Development Corp. (٢٠٠١). The dynamics of knowledge management, Lotus Development Corporation: ١-٦.

٤٤. McKenney, J. L. (١٩٩٥). Waves of Change: Evolution Technology.
٤٥. Murphy, H. J., W. E. Kelleher, et al. (١٩٩٨). "Test-retest reliability and construct validity of the cognitive style index for business undergraduates." Psychological Reports Vol. ٨٢ :٥٩٥-٦٠٠.
٤٦. Nickell, G. S. and J. N. Pinto (١٩٨٦). "The computer attitude scale." Computers in Human Behavior Vol.٢: ٣٠١-٣٠٦.
٤٧. Nonaka, I. (١٩٩١). "The knowledge-creating company." Harvard Business Review.
٤٨. Nonaka, I. And H. Takeuchi (١٩٩٥). The Knowledge-Creating Company. New York, Oxford University Press.
٤٩. Pritchard, LaVern A., "Some Principles of Knowledge Management", Pritchard Law Webs, September ١٩, ٢٠٠٠.
٥٠. Rastogi, P. N. (٢٠٠٠). "Knowledge management and intellectual capital – the new virtuous reality of competitiveness." Human Systems Management ١٩(١):٣٩-٤٩.
٥١. Robert H. Herz, (٢٠٠٣), A Year of Challenge and Change for the FASB, Accounting Horizons, Sep. ٢٠٠٣; ١٧,٣; Pro Quest Academic-ABI Select, p.٢٤٧.
٥٢. Seidel, L. E. M. England (١٩٩٩). "Gregorc's cognitive styles: college student's preferences for teaching methods and testing techniques." Perceptual and Motor Skills Vol. ٨٨: ٨٥٩-٨٧٥.

٥٣. Shaw, Lewis (٢٠٠١). "The Impact of Knowledge Management and Technology on the Accounting Profession and Accounting Education: A cognitive Styles Assessment Study." Ishaw@suffolk.edu. September ٢٠٠١.
٥٤. Sir David Tweedie, Chairman of the IASB, (٢٠٠٢), A Survey of National Efforts To Promote And Achive Convergence With International Financial Reporting Standards.
٥٥. Soroko, M. P. (١٩٩٨). "Student learning styles – a teaching consideration in the principles of accounting courses." Journal of Education fro Business .
٥٦. Stella Fearnley and Ton Hines, (٢٠٠٢), Portsmouth Business School, The Adoption of International Accounting Standards in the UK: A Review of Attitudes.
٥٧. Stone, D. V., V. Arunachalam, et al. (١٩٩٦). "An Empirical Investigation of Knowledge, Skill, Self-Efficacy and Computer Anxiety in Accounting Education." Issues in Accounting Education Vol. ١١(No.٢).
٥٨. Summers, S. (١٩٩٨). "The relationship between cognitive problem-solving style, stress, and outcomes in public accounting: consulting versus audit." .
٥٩. Tobin, Tom , "Ten Principles for Knowledge Management Success", September ٢٠٠٣.
٦٠. Turkle, S. (١٩٩٥). Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet. New York, Touchstone.

٦١. United Nations, Guideline on National Requirements for the Qualifications of Professional Accountants. United Nations Conference on Trade and Development. New York and Geneva, ١٩٩٩.
٦٢. Wallman, S. M. H. (١٩٩٧). "The future of accounting and financial reporting, part IV: "access" accounting." Accounting Horizons Vol. ١١(No.٢).
٦٣. Wikipedia, "Knowledge Management" , Available under the terms of the GNU Free Documentation License, ٢٧ Sep. ٢٠٠٣ .
٦٤. Wolk, C. and T. A. Cates (١٩٩٤). "Problem-solving styles of accounting student: are expectations of innovation reasonable." Journal of Accounting Education Vol.١٢(No. ٤): ٢٦٩-٢٨١.
٦٥. WWW.Virtual Library on Knowledge Management, httpi//km.brint.com.
٦٦. Zack, M. H. (١٩٩٩). "Managing codified knowledge." Sloan Management Review ٤٠(٤): ٤٥-٥٨.
٦٧. Zack, M. H. and M. Serino (١٩٩٦). Knowledge management and collaboration technologies. White Pater. Lotus Institute.
٦٨. Zuboff, S. (١٩٨٨). In the Age of the Smart Machine: The Future of Work and Power, Basic Books.
٦٩. Sterling Robrt R, "Relevont Financial Reporting in an Age of Price Chonges ", The Journal of Accountancy, ١٩٧٥, Vol ١٣٩, Issue٢, pp ٤٢-٤٣.
٧٠. Sterling Robrt R, "Decision Oriented Financial Accounting ", Accounting and Business Research, ١٩٧٢, pp ١٩٨-٢٠٠.